

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2021/ 2022.

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

التوجه نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية وأثرها على توظيف
الاستثمار
- دراسة حالة (البنك الأهلي التجاري السعودي، بنك
الجزيرة، بنك دبي الإسلامي) للفترة 2016 - 2020 -

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

د. سالم راضية

من إعداد الطالبة:

❖ بن داية أمال

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر توجه البنوك نحو الصيرفة الإسلامية على توظيف الاستثمارات، إذ تسعى المصارف الإسلامية من خلال الصيغ التمويلية التي تتبناها إلى استقطاب الاستثمارات ذات العائد المالي والاجتماعي، والتي أوجدت من خلالها أنظمة للتعامل الاستثماري تعتمد على أسلوب الوساطة، ولتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة من خلال إسقاط الدراسة على بعض التجارب المصرفية العربية، وذلك بالتركيز على عدد من المصارف الرائدة في هذا المجال وهي مصرف الأهلي التجاري، بنك الجزيرة، ومصرف دبي الإسلامي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن تحول البنوك التقليدية للعمل وفق الأحكام الشرعية، انطلاقاً من استبدال شامل للمعاملات الربوية بمعاملات إسلامية في جميع الصيغ والأساليب والأنشطة المصرفية والعقود الإدارية والتنظيمية، والتي أثبتت نجاحها في فرض مكانتها في السوق المصرفي وقدرتها على تحقيق إيرادات قوية وجذب الاستثمارات وفق الصيغ والمعاملات الإسلامية وهذا ما أكدته دراسة مصرف الأهلي التجاري السعودي، بنك الجزيرة، ومصرف دبي الإسلامي.

– الكلمات المفتاحية: مصارف إسلامية، تحول مصرفي، استثمار، أثر.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact de la tendance des banques à la banque islamique sur l'emploi des investissements, alors que les banques islamiques recherchent par les formules de financement qu'ils adoptent pour attirer des investissements avec un rendement financier et social, à travers lequel il existe des systèmes de traits d'investissement qui dépendent de la la méthode de médiation, et pour y parvenir, en fonction de l'approche descriptive et analytique, et l'approche de l'étude de cas en abandonnant l'étude sur certaines expériences bancaires arabes, en se concentrant sur un certain nombre de banques de premier plan dans ce domaine, qui sont des AL -Ahly Commercial Banque, Al -Jazeera Bank et Dubai Islamic Bank.

L'étude a atteint un certain nombre de résultats, dont le plus important est que la transformation des banques traditionnelles fonctionne conformément aux dispositions juridiques, sur la base d'un remplacement complet des transactions usuraires avec des transactions islamiques dans toutes les formules, méthodes, activités bancaires et administratives et les contrats organisationnels qui ont réussi à imposer leur position sur le marché bancaire et leur capacité à obtenir de solides revenus et à attirer des investissements en fonction des formules et des transactions islamiques, et cela est confirmé par l'étude de banque commerciale saoudienne, Bank Al-Jazira , et la banque islamique de Dubaï

- **Mots clés:** Banques islamique, Transformation bancaire, Investissement, Effet.

-إهداء-

" الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ "

إلى الوالد الفاضل والوالدة الكريمة من أجل كل التضحيات في سبيل الرقي بي إلى أرفع
مقام بكل صبر وحب متمنية لهما دوام الصحة والعافية وأدامهما الله تاجا فوق رأسي ما

حييت

إلى عمتي وجدتي الفاضلتين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى أختي الغالية أشكر مساندتك لي طيلة مشواري الدراسي

إلى كل من يؤمن بأن بذور النجاح والتغيير تنبع من ذواتنا.

-شكر وعرافان-

"وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

والصلاة والسلام على المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.
ثم كامل الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة: الدكتورة سالم راضية، لتفضلها بالإشراف على هذا العمل ولما لها من جهود ومقترحات وملاحظات قيمة أثمرت إجابا فيما قدمته، فجزاها الله خير الجزاء.
كما أتوجه بالشكر لكافة أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية في الكلية، كما لا أنسى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.
ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل، وتسخيرهم وقتا لقراءته وتقييمه.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	الميكال التنظيمي لصيغ التمويل الإسلامي	1-1
20	تطور حجم التمويل الإسلامي في العالم (2014-2021)	2-1
21	حجم الأصول المصرفية الإسلامية العالمية (2014-2019)	3-1
22	الأصول المالية الإسلامية العالمية حسب القطاعات (2014-2019)	4-1
23	أصول التمويل الإسلامي حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2019	5-1
25	طبيعة عمليات التأمين التكافلي لسنة 2018	6-1
26	حجم سوق التكافل حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2019	7-1
29	حجم إصدار الصكوك في العالم للفترة (2012-2019)	8-1
64	مداخل تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية	1-3
71	ملخص نتائج أعمال بنك الأهلي التجاري للفترة 2016-2020	2-3
73	تطور حجم التمويل والاستثمار الإسلامي لبنك الأهلي التجاري خلال الفترة 2016-2020	3-3
76	ملخص نتائج أعمال بنك الجزيرة للفترة 2016-2020	4-3
77	تطور حجم التمويل والاستثمار الإسلامي لبنك الجزيرة خلال الفترة 2016-2020	5-3
79	تطور الصيغ التمويلية لبنك الجزيرة للفترة 2016-2020	6-3
80	ملخص نتائج أعمال بنك دبي للفترة 2016-2020	7-3
81	حجم التمويل والاستثمار الإسلامي لبنك دبي خلال الفترة 2016-2020	8-3
83	تطور موجودات التمويل بالصيغ الإسلامية لبنك دبي للفترة 2018-2020	9-3

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
72	إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي لبنك الأهلي التجاري للفترة 2018-2020	1-3
73	إجمالي الدخل في قائمة الدخل لبنك الأهلي التجاري للفترة 2018-2020	2-3
74	إجمالي موجودات التمويل بالصيغ الإسلامية لبنك الأهلي التجاري للفترة 2018- 2020	3-3
77	إجمالي الأصول في قائمة المركز لبنك الجزيرة المالي للفترة 2018-2020	4-3
78	إجمالي الدخل في قائمة الدخل لبنك الجزيرة للفترة 2018-2020	5-3
79	إجمالي موجودات التمويل بالصيغ الإسلامية لبنك الجزيرة للفترة 2018-2020	6-3
81	إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي لبنك دبي الإسلامي للفترة 2018-2020	7-3
82	إجمالي الدخل في قائمة الدخل لبنك دبي الإسلامي للفترة 2018-2020	8-3
83	إجمالي موجودات التمويل بالصيغ الإسلامية لبنك دبي للفترة 2018-2020	9-3

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	ترجمة المختصر
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
ETFs	Funds Trading In The Islamic Stock Market	صناديق التداول في البورصة الإسلامية
OIFI	Other Islamic Financial Institutions	المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	- ملخص.....
II	-Résumé.....
III	- إهداء.....
IV	- شكر وعرفان.....
V	- قائمة الأشكال.....
VI	- قائمة الجداول.....
VII	-قائمة المختصرات.....
VIII	- فهرس المحتويات.....
ب	- المقدمة.....
الفصل الأول: مقارنة مفاهيمية للتمويل الإسلامي	
2	تمهيد.....
3	1. ماهية التمويل حسب فكر الاقتصاد الإسلامي
3	1.1. التطور التاريخي للتمويل الإسلامي
4	2.1. التمويل الإسلامي: التعريف، الخصائص، الأهمية
4	1.2.1. تعريف التمويل الإسلامي
5	2.2.1. خصائص التمويل الإسلامي
5	3.2.1. أهمية التمويل الإسلامي
7	3.1. أساليب التمويل الإسلامي
7	1.3.1. صيغ التمويل القائمة على الملكية
8	2.3.1. صيغ التمويل القائمة على المديونية
9	3.3.1. الدور الاستثماري لصيغ التمويل الإسلامي
10	2. مصادر التمويل الإسلامي
10	1.2. البنوك الإسلامية

10	1.1.2. مفهوم البنوك الإسلامية
11	2.1.2. الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية
12	3.1.2. أهداف البنوك الإسلامية
13	2.2. شركات التأمين التكافلي
13	1.2.2. نشأة التأمين التكافلي
14	2.2.2. تعريف التأمين التكافلي
14	3.2.2. خصائص التأمين التكافلي
15	4.2.2. أنواع شركات التأمين التكافلي
17	3.2. الأسواق المالية الإسلامية
17	1.3.2. مفهوم الأسواق المالية الإسلامية
18	2.3.2. شروط إنشاء سوق مالية إسلامية
19	3.3.2. الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية
19	4.3.2. الفرق بين السوق المالي الإسلامي والسوق المالي التقليدي
20	3. الانتشار العالمي لخدمات التمويل الإسلامي
20	1.3. تطور خدمات الصيرفة الإسلامية
23	2.3. خدمات التأمين التكافلي
23	1.2.3. منتجات التأمين التكافلي
25	2.2.3. تطور صناعة التأمين التكافلي
26	3.3. الصكوك الإسلامية
26	1.3.3. تعريف الصكوك الإسلامية
27	2.3.3. خصائص الصكوك الإسلامية
27	3.3.3. أنواع الصكوك الإسلامية
30	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الإسلامي	

32	تمهيد
33	1. المفاهيم المعاصرة للاستثمار
33	1.1 مفهوم الاستثمار
33	1.1.1 التطور التشريعي للاستثمار
34	2.1.1 تعريف الاستثمار
35	2.1 الاستثمار: أهميته ومبادئه
35	1.2.1 أهمية الاستثمار
36	2.2.1 مبادئ الاستثمار
37	3.1 أدوات الاستثمار
37	1.3.1 أدوات الاستثمار الحقيقي
38	2.3.1 أدوات الاستثمار المالي
39	4.1 محددات الاستثمار
40	2. الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي
40	1.2 الاستثمار الإسلامي: التعريف، الأهداف، الأنواع
40	1.1.2 تعريف الاستثمار الإسلامي
41	2.1.2 أهداف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي
41	3.1.2 أنواع الاستثمار الإسلامي
43	2.2 ضوابط الاستثمار الشرعية
43	1.2.2 الابتعاد عن توليد المال بالمال بلا جهد
43	2.2.2 عدم استثمار المال عن طريق مضرة الآخرين
43	3.2.2 مشروعية مجال الاستثمار
44	4.2.2 حسن ترتيب أولويات الاستثمار
44	5.2.2 توزيع عائد الاستثمار على أساس الغنم بالغرم
44	6.2.2 حسن التخطيط

44	3.2. معاير الاسثمار في الاقصاد الإسلامي
44	1.3.2. المعايير الاقتصادية للاستثمار الإسلامي
45	2.3.2. المعايير المالية للاستثمار الإسلامي
45	3.3.2. المعايير الاجتماعية للاستثمار الإسلامي
46	4.2. عوامل نجاح الاسثمار الإسلامي
48	3. أثر التوجه للمصرفية الإسلامية في تطوير صيغ استقطاب الأموال
48	1.3. الودائع المصرفية
48	1.1.3. أنواع الودائع المصرفية
50	2.1.3. أهمية الودائع المصرفية
50	2.3. صكوك الاسثمار
50	1.2.3. صكوك الاسثمار المخصصة لمشروع محدد
51	2.2.3. صكوك الاسثمار العامة
51	3.2.3. صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة
51	3.3. صناديق الاسثمار الإسلامية
52	1.3.3. أنواع صناديق الاسثمار الإسلامية
52	2.3.3. أهمية صناديق الاسثمار الإسلامية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية
53	4.3. عوائد الخدمات المصرفية الإسلامية
53	1.4.3. أنواع الخدمات المصرفية
54	2.4.3. طبيعة عوائد الخدمات المصرفية
56	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: أثر التوجه للمصرفية الإسلامية على توظيف الاسثمار: دراسة تطبيقية	
58	تمهيد
59	1. أساسيات ظاهرة التوجه نحو المصرفية الإسلامية
59	1.1. مفهوم التوجه للصيرفة الإسلامية

59	1.1.1. تعريف التحول نحو الصيرفة الإسلامية
59	2.1.1. دوافع التوجه نحو الصيرفة الإسلامية
62	2.1. آليات التوجه للصيرفة الإسلامية
62	1.2.1. مداخل عملية تحول المصارف
65	2.2.1. متطلبات التحول للصيرفة الإسلامية
66	3.1. معوقات وآثار التوجه نحو الصيرفة الإسلامية
66	1.3.1. معوقات توجه البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية
68	2.3.1. آثار توجه البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية
70	2. دراسة تطبيقية لعدد من البنوك التقليدية في إطار التوجه للصيرفة الإسلامية
70	1.2. بنك الأهلي التجاري السعودي
70	1.1.2. نشأة وتطور بنك الأهلي التجاري
70	2.1.2. مراحل تحول البنك الأهلي التجاري
71	3.1.2. الأداء المالي والاستثماري لمصرف الأهلي التجاري السعودي
75	2.2. بنك الجزيرة السعودي
75	1.2.2. تأسيس بنك الجزيرة
75	2.2.2. مراحل تحول بنك الجزيرة
76	3.2.2. البيانات المالية والاستثمارية بنك الجزيرة
80	3.2. بنك دبي الإسلامي
80	1.3.2. تأسيس المصرف
80	2.3.2. الأداء المالي والاستثماري لبنك دبي الإسلامي
85	خلاصة الفصل الثالث
86	خاتمة
90	قائمة المصادر والمراجع
99	الملاحق

المقدمة

المقدمة

يفرض التمويل الإسلامي نفسه يوماً بعد يوم على الساحة المالية، إذ تزايد الاهتمام والإقبال على النموذج الإسلامي لتمويل الأعمال التجارية وعلى نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، حيث يشهد نمواً متسارعاً ملحوظاً من قبل أصحاب المشاريع الذين يحاولون البقاء ضمن حدود الشريعة الإسلامية ليصبح نظاماً مالياً شاملاً انطلاقاً من الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال إلى قطاع التأمين التكافلي.

وقد اكتسبت صناعة التمويل الإسلامي الحديثة معظم حجمها وسيادتها منذ عام 1990، حيث أطلق أول مؤشر للأسهم الإسلامية وهو مؤشر داو جونز للسوق الإسلامية في سنة 1999، وأول صكوك شركات Shell MDS أو شهادة الاستثمار الإسلامي والمعروفة أيضاً باسم السندات الإسلامية من قبل Shell MDS في ماليزيا، وأول صكوك أجنبية مصدرة من طرف مصرف البحرين المركزي في عام 2001 إذ أن حداثة هذه التطورات تفسر لماذا يعتبر الكثيرون التمويل الإسلامي مجالاً شاباً ومتطوراً.

وتعتبر المصارف الإسلامية أحد أهم مصادر التمويل الإسلامي وأكثرها ديناميكية وأسرعها نمواً حول العالم، حيث ساهم الإقبال الكبير والمتزايد على الخدمات المصرفية المتوافقة مع المبادئ الإسلامية التي تستند إلى الشفافية والضوابط الشرعية، إلى ظهور الصيرفة الإسلامية ودخولها كوسيط مالي في الأسواق المالية والنقدية المحلية والدولية خلال القرن العشرين ما أحدث نقلة نوعية في اقتصاديات التمويل على مستوى الاقتصاد الكلي، ولا شك أن هذه الخدمات المالية الإسلامية وانتشارها على مستوى العالم كان بسبب قبولها العام لدى الأوساط المالية، باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على تحريم المعاملات الربوية.

ومع توالي حدوث الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وما ترتب عنها من تداعيات كانت وخيمة على جميع الأصعدة، أثبتت المصارف الإسلامية مكانتها في تجاوز حدة هذه الأزمات وتحقيق عوائد أفضل مما حققته نظيرتها التقليدية رغم حداثة التجربة والصعوبات التي تواجهها إلا أنها استطاعت النمو والانتشار على نطاق واسع، حيث أثبت الواقع العملي أن هذه المصارف تتميز بالمصداقية الشرعية والشفافية في المعاملات المصرفية ما زاد من إقبال المتعاملين عليها من جميع الفئات على المستوى الإسلامي والعالمي.

وفي ظل تطورات الصناعة المالية الإسلامية وخاصة القطاع المصرفي، ورغبة المجتمعات الإسلامية والجاليات المهاجرة في الغرب لبناء نظام مالي إسلامي قوي وضرورة خلق وسائل استثمارية إسلامية (منتجات مالية)، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى إصدار تشريعات لتحويل نظامها المصرفي إلى الإسلامي إضافة إلى فتح فروع ونوافذ للمعاملات الشرعية أو بتحويل بنوك تقليدية كاملة إلى بنوك إسلامية قائمة بذاتها، وتبرز ظاهرة التحول في الأعمال المصرفية

باستبدال المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية وفي طليعتها الربا أخذًا وعطاءً وهو ما يعتبر تحدياً كبيراً يواجه صانعي القرار عند صياغة خطة التحول.

وعلى تعدد التجارب العملية للعديد من البنوك التقليدية والمدخل التي تبنتها في توجيهها للعمل المصرفي الإسلامي والتي أثبتت نجاح التطبيق وحققَت نتائج إيجابية بفضل التزامها بالضوابط والمعاملات الشرعية، ما ترتب عنها تحقيق أرباح إضافية من عمليات التمويل الإسلامي والقيام بالاستثمارات المباشرة، ناهيك عن تلبية حاجة العملاء ممن يفضلون تجنب تعاطي الفوائد وافتقاء الشبهات في المعاملات المصرفية.

1. إشكالية الدراسة:

تبعاً لما سبق، تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: « إلى أي مدى سمح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية بتلبية متطلبات الاستثمار انطلاقاً من نموذج بنك الأهلي التجاري، بنك الجزيرة السعودي وبنك دبي الإسلامي؟ ». »

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية للبحث الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هي الأسباب المؤدية للتحول إلى المصرفية الإسلامية؟
- ❖ فيما تتمثل متطلبات إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية؟
- ❖ ما مدى مساهمة التحول للعمل المصرفي الإسلامي في التأثير على توظيف الاستثمار؟

2. فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ **الفرضية الأولى:** من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي هو تلبية رغبات متعاملي البنك وعدم التعامل بالربا والأدوات المالية التقليدية؛
- ❖ **الفرضية الثانية:** تقوم إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية على خطة عمل تتضمن مهام تحضيرية، وتحقيق عدة متطلبات والالتزام بالضوابط الشرعية؛
- ❖ **الفرضية الثالثة:** يساهم التحول للعمل المصرفي الإسلامي بشكل فعال وإيجابي في عمليات توظيف الاستثمارات وتشغيلها.

3. أهمية الدراسة:

- ❖ إبراز دور الصيغ التمويلية الإسلامية التي تبناها المصارف الإسلامية كبديل شرعي للتمويل التقليدي في تلبية متطلبات الاستثمار ورغبات الأفراد المتعاملين معها؛

❖ كما تظهر أهمية الموضوع من خلال ما أثير في الآونة الأخيرة من نقاشات حول مصداقية ما تقدمه المصارف الإسلامية، والحاجة إلى إيجاد منتجات تحقق الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية خاصة بعد تبني الدول الغربية فكرة العمل وفق النظام الإسلامي، ومن ثم اتساع حجم النشاط المالي الإسلامي واشتداد المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية؛

❖ وبالنظر إلى تحوف العديد من البنوك التقليدية من كثرة الأزمات المالية التي أصابت النظام المالي العالمي بسبب المنظومة البنكية الربوية غير المتزنة في بعض جوانبها من جهة، ونجاح العديد من المصارف الإسلامية على المستوى الدولي من جهة أخرى تعتبر من الأسباب الرئيسية لتوجه العديد من البنوك للعمل المصرفي الإسلامي.

4. أهداف الدراسة:

تكمن الغاية من هذه الدراسة في تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ التطرق إلى المصارف الإسلامية وواقعها على المستوى العربي والعالمي؛
- ❖ التعرف على الأهمية التمويلية والاستثمارية لصيغ التمويل في المصارف الإسلامية وتأثيرها في زيادة الدخل؛
- ❖ معرفة أهم المتطلبات والعوائق التي تواجه البنوك أثناء عملية التحول من بنوك تقليدية إلى بنوك إسلامية؛
- ❖ إلقاء الضوء على أهم التجارب التطبيقية لبنوك تقليدية عربية ذات إستراتيجية التحول للعمل المصرفي الإسلامي والمتمثلة في تجربة مصرف الأهلي التجاري، بنك الجزيرة، وبنك دبي الإسلامي؛
- ❖ التعرف على أثر التوجه نحو المصرفية الإسلامية على توظيف الاستثمار.

5. منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على المناهج العلمية المناسبة مع الموضوع، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وهذا بغرض تغطية الجانب النظري من خلال تحديد المفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وهذا لمعالجة وتحليل البيانات المرتبطة بموضوع التوجه نحو الصيرفة الإسلامية وأثرها على توظيف الاستثمار للوصول إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرين، هذا بالإضافة إلى منهج دراسة حالة من خلال الإسقاط حالة تجارب دولية ذات التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي والذي يحاول توضيح العلاقة بين التحول للصيرفة الإسلامية وعملية توظيف الاستثمارات.

6. الدراسات السابقة:

يمكن حصر أهم الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة في:

❖ زين خلف سالم العطيات (2007): « تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية - دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن » أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفاهيم التحول ومصادره، أنواعه، وأهم العقبات التي تواجه تنفيذه، بالإضافة إلى بيان أهم المسائل الفقهية الناجمة عنه، كما هدفت في الجانب التطبيقي إلى إبراز العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتم الاستعانة في الدراسة بتصميم استبانة وزعت على المصارف التقليدية في البلد. ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أن الواقع العملي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كلياً للعمل وفق الشريعة الإسلامية، تعتبر الأسواق المالية من أهم المتغيرات المؤثرة في تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية.

❖ معارفي فريدة (2015): « إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية -دراسة استشرافية للعمل المصرفي الإسلامي » أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تقديم عرض شامل لمتطلبات إستراتيجية تحول البنوك التقليدية، إلى جانب استعراض تجارب دولية في التحول للعمل المصرفي الإسلامي من حيث الإجراءات وتقييم التجربة ومحاولة استخلاص مقتضيات التحول من خلال دراسة استشرافية تقوم على تقييم العمل المصرفي في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: يقتضي التحول المصرفي تصميم خطة إستراتيجية ذات رؤية واضحة ومحددة، كما تكمن معضلة العمل المصرف الإسلامي لدى المجتمع الجزائري في غياب ثقافة الوعي بأهمية التخلي عن المعاملات الربوية والبعد عن الشبهات.

❖ خولة عزاز، سعيدة ممو (2018): « صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري » مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

هدفت الدراسة للتعرف على مدى أهمية صيغ التمويل الإسلامي في دعم ربحية البنوك الإسلامية، وحتى تكون الدراسة أكثر عمقا تم قياس وتحليل مدى توليد صيغ التمويل الإسلامية للأرباح في بنك قطر الإسلامي ومن ثم الإشارة إلى بنك البركة الجزائري. وخلصت الدراسة إلى: أن هناك العديد من الصيغ التمويلية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تقديم التمويل والتي تمثل نشاطا رئيسيا لتحقيق عوائد بعيدة عن التشوهات الربوية، كما بينت أن النسبة الأعلى من الأرباح في بنك قطر الإسلامي تتأتى من الصيغ القائمة على الملكية، بينما يركز بنك البركة على صيغ في أغلبها تمويل قصير ومتوسط الأجل تجمع بين السلم، المراجعة، الإصناع، والإجارة.

إن أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة هو تبيان العلاقة بين توجه البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية وتأثير ذلك على توظيف الاستثمار، وهذا بإسقاط الدراسة على بعض تجارب البنوك المتحولة ويعتبر هذا الاختلاف الجوهرى في دراستنا حيث ركزت معظمها على التحول للعمل المصرفى الإسلامى دون التطرق لتأثيره على توظيف الاستثمار في تلك البنوك.

7. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود موضوعية، حدود مكانية وزمانية، يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ **الحدود الموضوعية:** والمتمثلة في واقع المصارف الإسلامية عالميا ومختلف آلياتها التمويلية وتبيان تطورها وتطبيقها بما يتماشى مع الضوابط الشرعية الإسلامية، بالإضافة إلى إستراتيجية توجه البنوك التقليدية نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية وتأثير ذلك على توظيف الاستثمار في كل من مصرف الأهلي التجاري، بنك الجزيرة - السعودية - بنك دبي الإسلامى - الإمارات.

❖ **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على عينة من المصارف، وشملت هذه العينة مصرف الأهلي التجاري، بنك الجزيرة - السعودية - بنك دبي الإسلامى - الإمارات.

❖ **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة التحليلية خلال الفترة 2016-2020.

8. صعوبات الدراسة:

يمكن حصر صعوبات الدراسة فيما يلي:

❖ قلة المراجع التي تناولت موضوع الاستثمار من منظور المصارف الإسلامية؛

❖ صعوبة الوصول إلى التقارير المالية للعديد من البنوك.

9. هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي أثارناها فيما سبق، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حاولنا من خلالها الإلمام بكل جوانب الدراسة، والحرص على الحفاظ على الترابط والتسلسل بين الأفكار، وقد جاءت خطة الدراسة كالاتي:

مقدمة عامة حول موضوع الدراسة، إذ شملت على كل من الإشكالية الرئيسية للدراسة، التساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة.

الفصل الأول بعنوان " مقارنة مفاهيمية للتمويل الإسلامي"، تم التطرق في الفصل الأول إلى دراسة ماهية التمويل حسب فكر الاقتصاد الإسلامي، مصادر التمويل الإسلامي، هذا بالإضافة إلى التركيز على الانتشار العالمي لخدمات التمويل الإسلامي.

أما الفصل الثاني بعنوان " الإطار النظري للاستثمار الإسلامي"، وقد خصص هذا الفصل لعرض المفاهيم المعاصرة المتعلقة بالاستثمار، ثم التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ثم التطرق إلى دور التوجه للمصرفية الإسلامية في تطوير صيغ استقطاب الأموال.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث الذي جاء بعنوان " أثر التوجه للمصرفية الإسلامية على توظيف الاستثمار: دراسة تطبيقية"، وقد تم في هذا الفصل دراسة أساسيات ظاهرة التوجه نحو المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى القيام بدراسة تطبيقية لعدد من البنوك التقليدية في إطار التوجه للمصرفية الإسلامية خلال الفترة 2016-2020 ومعرفة أثر هذا التوجه على توظيف الاستثمار.

خاتمة، تضمنت النتائج التي خلصت بها الدراسة واختبار الفرضيات، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات.

– الفصل الأول:

مقارنة مفاهيمية للتمويل الإسلامي –

تمهيد:

لقد أصبح الاهتمام بالتمويل الإسلامي ظاهرة واسعة الانتشار باعتباره جزء من الصناعة المالية العالمية ذلك أن خصوصيته بكونه متوافق مع متطلبات القانون الإسلامي، والتي أظهرت المزايا العديدة لهذا التمويل نظرا لارتباطه بالشريعة الإسلامية التي حمته من الوقوع في الممارسات المؤدية للأزمات المالية على غرار الأزمة المالية 2008 الأمر الذي جعل أنظار الخبراء الاقتصاديين تتجه لدراسة ومحاولة معرفة أسباب صمود هذا النوع من التمويل في ظل انهيار وإفلاس عدة مؤسسات مالية كبرى، وقد كان من بين أسباب نمو وصمود التمويل الإسلامي هو التزامها وابتعادها عن كل المعاملات المحرمة كالتعامل بالفائدة وبيع الديون والمشتقات المالية وغيرها، وبهذا فهي تبني هيكلها الاستثماري على الصيغ التمويلية القائمة على المعاملات المالية الإسلامية.

وفي خضم التحولات الكبرى التي شهدتها الصناعة المصرفية العالمية ظهرت الحاجة لوجود بنوك تتلاءم مع المبادئ الإسلامية تعمل على توفير خدمات ومنتجات جديدة للنظام الإسلامي للأفراد الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التقليدية الربوية، كما يشترط في هذه البنوك أن تتوفر على متطلبات ومعايير تجمع عنصرين مهمين أولا أن تواكب كل ما هو عصري من مستجدات والتطور الهائل للمعاملات المالية العالمية، وثانيا أن يكون هذا التطور في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى النقاط الرئيسية التالية:

1. ماهية التمويل حسب فكر الاقتصاد الإسلامي.
2. مصادر التمويل الإسلامي.
3. الانتشار العالمي لخدمات التمويل الإسلامي.

1. ماهية التمويل حسب فكر الاقتصاد الإسلامي

1.1. التطور التاريخي للتمويل الإسلامي:

مر التمويل الإسلامي خلال تطوره بأربعة مراحل وهي كالتالي (نوري، 2011، صفحة 123):

- **المرحلة الأولى:** امتدت هذه المرحلة خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وقد شهدت حركة إسلامية نشطة تمثلت في الأفكار التي عبرت عن الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة، ونبذ الفوائد فيها من جهة على اعتبار أنها غير جائزة شرعاً، كما شهدت ظهور شركات إسلامية للمعاملات وجمعيات للتكافل الاجتماعي إضافة إلى ظهور ما يعرف بصندوق القرض الحسن وعلى الرغم من هذه الحركة البسيطة إلا أنها أعطت تحليلاً اقتصادياً هاماً في تصوير نموذج البنك الغير ربوي الحديث مستقبلاً.

- **المرحلة الثانية:** تعبر هذه المرحلة عن الفترة الممتدة بين الخمسينيات إلى بداية الستينيات، حيث شهدت هذه الفترة دراسات عديدة في هذا النوع من التمويل وكانت هناك العديد من المساهمات والتصورات الفكرية الاقتصادية لعديد من الاقتصاديين الباكستانيين والعراقيين والمصريين ومن أبرز هذه الدراسات نذكر دراسة "محمد عزيز" حول "الإطار العام للبنوك بلا فوائد" (1955-1958) وأيضاً دراسة "محمد حميد الله" عام 1958 حول "اقترح بإنشاء صندوق نقد إسلامي"، وتوالت الدراسات بعد ذلك في كل من مصر والعراق والتي كان لها دور فعال في وضع الأرضية العلمية للبنوك الإسلامية. وعلى الصعيد التطبيقي فقد شهدت الستينيات محاولات عربية لتأسيس بنوك إسلامية فكانت تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر في مدينة (ميت غمر) عام 1963، والتي تعد أول محاولة تطبيقية في الإسلام لبنك بلا فوائد، وعلى مدى السنوات الأربع التي عاشتها التجربة ثم افتتاح تسع فروع للبنك ما يدل على نجاحها ولكنها لم تستمر طويلاً لأسباب سياسية أدت إلى انتهاء التجربة عام 1967.

- **المرحلة الثالثة:** بدأت هذه المرحلة في الربع الأخير من القرن العشرين، والتي عرفت نمواً كبيراً في أعداد البنوك الإسلامية في مختلف البلدان الإسلامية والغير إسلامية، حيث تأسس أول بنك إسلامي خاص في دبي وهو "بنك دبي الإسلامي" عام 1975 وقد كان نظام العمل لهذا البنك مرجعاً فكرياً لعديد من البنوك الإسلامية التي أنشأت بعده خاصة في منطقة الخليج، وفي نفس العام تأسس أول بنك إسلامي بجدة وهو "البنك الإسلامي للتنمية" ليكون أول بنك دولي للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية، حيث شاركت فيه العديد من الدول الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. (الخدومي و نجيت، 2011، صفحة 5)، وهكذا زاد عدد البنوك الإسلامية حتى بلغ عددها خلال نهاية القرن العشرين إلى أكثر من مائتي بنك ومؤسسة مالية إسلامية تنتشر جغرافياً في كل القارات تقريباً.

- المرحلة الرابعة: وتعتبر هذه المرحلة عن النسق الحديث الذي يمر به التمويل الإسلامي مطلع القرن الواحد والعشرين إلى غاية يومنا هذا خاصة مع التطور الكبير والتنوع الذي شهده في الصيغ والمنتجات التي يدعمها، وذلك بعد أن تمكن من إثبات دوره في القيام بتطوير القطاع المالي وتنمية اقتصاديات العديد من الدول التي تبنته وبنيت آلياته قصد تمويل حاجياتها.

2.1. التمويل الإسلامي: التعريف، الخصائص، الأهمية:

1.2.1. تعريف التمويل الإسلامي:

يمكن أن يعرف التمويل الإسلامي من عدة زوايا حسب الغرض منه، فقد يركز على مبادئ التمويل الإسلامي أو خصائصه أو أخلاقياته، ومنه سنحاول عرض مجموعة تعاريف حول الموضوع:

- يعرف التمويل الإسلامي على أنه: "عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المراجعة أو المشاركة أو الإجارة أو الإستهناج أو السلم." (المكاوي، 2009، صفحة 12)

- ويعرفه منذر قحف على أنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". (قحف، 2008، صفحة 12)

- حسب المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب فقد تم النظر للتمويل الإسلامي بأنه: "تمويل عيني أو مالي إلى المنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية". (عبد القادر و بن عودة، 2020، صفحة 478)

- كما يعرف على أنه: "الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة معينة، ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه". (زغلامي و شريط، 2021)

وبهذا أصبح للتمويل الإسلامي أهمية كبيرة في سوق الخدمات المالية العالمية حيث أن الوساطة التقليدية تركز إلى حد كبير على أساس الدين ونقل المخاطر، بينما الوساطة الإسلامية تعتمد على أساس الاستثمار في الأصول وتقاسم الأرباح والخسائر، وهذه السمات تجعل أنشطتها أكثر ارتباطا بالاقتصاد الحقيقي وتساعد في خفض مساهمتها في الأزمات والفقاعات المالية.

2.2.1. خصائص التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي بجملة من الخصائص والمميزات التي تشكل في نظر الكثير من الدارسين مرتكز القوة والمرونة لهذا التمويل وتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي (عامر، 2014، صفحة 15):

أ. **التمويل الحقيقي:** من خصائص التمويل الإسلامي ارتباطه بصورة مباشرة بالاقتصادي الحقيقي، حيث يعتبر ظاهرة اقتصادية حقيقية مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات ويزداد أو ينقص بقدر حاجة هذه الدورة لعنصر التمويل، ويتربط عليه: أن يرتبط كل تمويل بمشروع أو سلعة معينة، كما يرتبط عائد الممول في المشاركات بنتيجة المشروع محل التمويل، وفي حالة عدم قدرته على تحقيق قيمة مضافة لا يحقق الممول أي عائد؛

ب. **تحريم الربا أخذًا وعطاءً:** وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمه الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عز وجل "وأحل الله البيع وحرم الربا"، والتي تعد الخاصية الرئيسية للمصرف الإسلامي حيث أن الفوائد الربوية تعمل على تضخيم النشاط التمويلي على حساب النشاط الإنتاجي الحقيقي؛

ت. **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** يقوم التمويل الإسلامي الاستثماري بتوجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الهادف إلى مزج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن الربح الناتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، ما يبين قدرة مصادر التمويل الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع؛

ث. **التنوع:** يمتاز التمويل الإسلامي عن التقليدي بتنوع الأساليب التي ينتهجها في أنشطته التمويلية، وبذلك تتعدد الصيغ والخيارات مما يوفر قدرًا كبيرًا من المرونة لأطراف العقد فهناك تمويل بالمشاركة، تمويل بصورة ائتمان تجاري... الخ؛ (قويدري و سبع، 2018، صفحة 278)

ج. **الغنم بالغرم:** وهي قاعدة فقهية معناها أن المرء يتحمل غرم (يضمن مخاطر) المال الذي تحت يده مقابل المنافع التي يحصل عليها منه، وعليه إذا كان الأصل في تنمية المال أن الشخص الذي يعمل في ماله يحصل على منفعته ويتحمل مخاطره فهذا ينتقل التمويل من أسلوب العائد والضمان إلى أسلوب المشاركة والمخاطرة؛

ح. **الشفافية:** لا يجب في الإسلام الإقدام على أي عقد يحتوي على الغرر، إلا ما كان منه يسيرًا أو على جهالة بالمعقود عليه، وكذلك في عقود التمويل فيجب أن تخلو هذه العقود من المخاذير الشرعية المعروفة في كتب الفقه.

3.2.1. أهمية التمويل الإسلامي:

يساهم التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة في تعزيز التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة من خلال جملة من الصيغ المتعددة والمشروعة التي تناسب مع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويعد من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح.

أ. أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في الادخار والاستثمار: تعد المصرفة الإسلامية أداة هامة لتوسيع قاعدة الادخار واستقطاب الأموال من أصحاب الدخل الصغيرة والمتوسطة، وبذلك تعمل على توسيع قاعدة المدخرين ذلك أن أصحابها لا يريدون التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب شرعية. ومن الآثار الإيجابية المهمة التي يمكن أن يحققها النظام المصرفي الإسلامي بالنسبة لعملية الادخار تتمثل في تكوين طبقة جديدة من صغار المدخرين وذلك عن طريق قيامه بالعمل على نشر الوعي الادخاري الإسلامي كما ونوعاً، كما يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي أداة لتوسيع قاعدة الاستثمار لاعتماده في توظيف الموارد على إقامة المشروعات الاستثمارية من خلال أسلوب المضاربة والمشاركة بالإضافة إلى قدرته على تحفيز المستثمرين على القيام بالاستثمار عن طريق رفع الكفاءة الحدية لرأس المال. (أبو زيد، 2000، صفحة 364)

ب. أهمية التمويل المصرفي الإسلامي على تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار (مقاومة التضخم): يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في مقاومة التضخم وبالتالي في استقرار الاقتصاد بصفة عامة، ذلك أن نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد القومي يمكن أن يتحول إلى تضخم مرتبط في نظام التمويل بالمشاركة بنسبة الأرباح من الودائع الاستثمارية وليس بنسبة الفوائد المترتبة على القروض، أي هو مرتبط بالإنتاج الحقيقي وليس بإنتاج الأموال عن طريق الفوائد المصرفية، ويعد إلغاء عنصر الفائدة من حسابات الاستثمار ميزة التمويل الإسلامي الأهم إذ هو إلغاء لكلفة الاستثمار العقدي التي يقوم المنتج بتحويلها إلى المستهلكين عبر الأسعار التي لا بد أن ترتفع كنتيجة طبيعية لارتفاع التكاليف، وإذا عرفنا أن التمويل مدخل لا تستغني عنه أي عملية إنتاجية، فهذا يعني أن الربا مصدر رئيس من مصادر التضخم. (السبهاني، 2014، صفحة 189)

ت. أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في التوزيع: حيث يسهم التمويل الإسلامي إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل وإيجاد التوازن الذي يحول دون تكديس الثروات بأيدي المرابين أو كبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال كما هو الشأن في النظام الربوي، وتختلف آلية المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية من حيث المبدأ عن آلية سعر الفائدة في المصارف التقليدية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعاً لمعدلات العائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على كفاءة التمويل الإسلامي من حيث اعتماده على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة واستخدام الموارد النقدية الاستخدام الأمثل لها. (السبهاني، 2016، صفحة 63)

ث. أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في التقليل من البطالة: وتظهر أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في التشغيل والحد من البطالة من خلال عقود المضاربة والمشاركة - عند التطبيق الصحيح للصيرفة الإسلامية - من

خلال المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة، وكذا في تمويل أصحاب المهن من ذوي المهارات والحرف حيث يمكن تحويلهم إلى أصحاب مشروعات ما يزيد من الإنتاج والدخل بشكل عادل، ويمكن توجيه التمويل لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم. (السبهاني، 2016، صفحة 255)

ج. أهمية التمويل الإسلامي في التنمية الاجتماعية: تتميز البنوك الإسلامية في عملياتها بمجموعة من الضوابط الاجتماعية الضوابط التي أوجب الشرع على المسلم الالتزام بها عند توظيف واستثمار أمواله، وميزة هذه الضوابط أنها تجعل التمويل الموجه نحو المشروعات الاستثمارية مغزى ووظيفة غير وظيفته التقليدية، وهي أن هذا التمويل يجب أن يصب في مصلحة المجتمع ويحقق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ويحافظ على كيانه الاجتماعي والبيئي، ولذلك لا بد أن يغطي التمويل كل الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية حتى يشمل الاستثمار كافة الأنشطة والمحالات وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. (عبادة و ملح، 2019، صفحة 293)

3.1. أساليب التمويل الإسلامي:

1.3.1. صيغ التمويل القائمة على الملكية:

أ. التمويل بالمضاربة: وهو عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد. وعند صياغة عقد المضاربة لا بد من مراعاة الشروط التي تتعلق بالمتعاقدين، ورأس المال، الربح. (عيشوش، 2009، صفحة 30) وهناك نوعان من المضاربة:

- **المضاربة المطلقة:** وهي دفع المال للمضارب من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل؛
- **المضاربة المقيدة:** وهي التي يشترط فيها رب العمل على المضارب بعض الشروط لضمان ماله (تحديد نوع النشاط الاستثماري للمضارب). (بن مسعودة، 2008، صفحة 40)

ب. **التمويل بالمشاركة:** يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة، من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل مشارك ممتلكا حصة في رأس المال بصفة دائمة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتستمر هذه المشاركة غالبا إلى انتهاء الشركة إلا في حالة بيع أحد المشاركين حصته في رأس المال للخروج من المشروع، وتستخدمه البنوك الإسلامية في العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتمويل العملاء بجزء من رأس المال. (عزاز و ممو، 2019، صفحة 32)

ت. **التمويل بالمزارعة:** هي نوع من الشراكة الزراعية لاستثمار الأرض، وتعرف على أنها عقد بين اثنين أحدهما مالك الأرض والذي يقوم بتسليمها إلى من يزرعها مقابل أن يحصل على نسبة من ناتجها الكلي، سواء كانت الآلات الزراعية وتكاليفها أو مدخلاتها. (الشمري، 2014، صفحة 281)

ث. التمويل بالمساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد. (الشمري، 2014، صفحة 284)

2.3.1. صيغ التمويل القائمة على المديونية:

أ. التمويل بالمرابحة: إن بيع المرابحة هو بيع سلعة ما بما قامت على بائعها مضافا إليه ربح متفق عليه بينهما، أما المرابحة المصرفية فهي صيغة تمويل طورتها المصارف الإسلامية مبنية على صيغة العقد المذكور أعلاه إلا أنها تتضمن أيضا الأمر بالشراء والوعد بالشراء، إذ يأمر العميل المصرف بشراء سلعة ما لنفسه ويعدده بشرائها منه بثمن مؤجل مع الربح. (براني، 2013، صفحة 209)

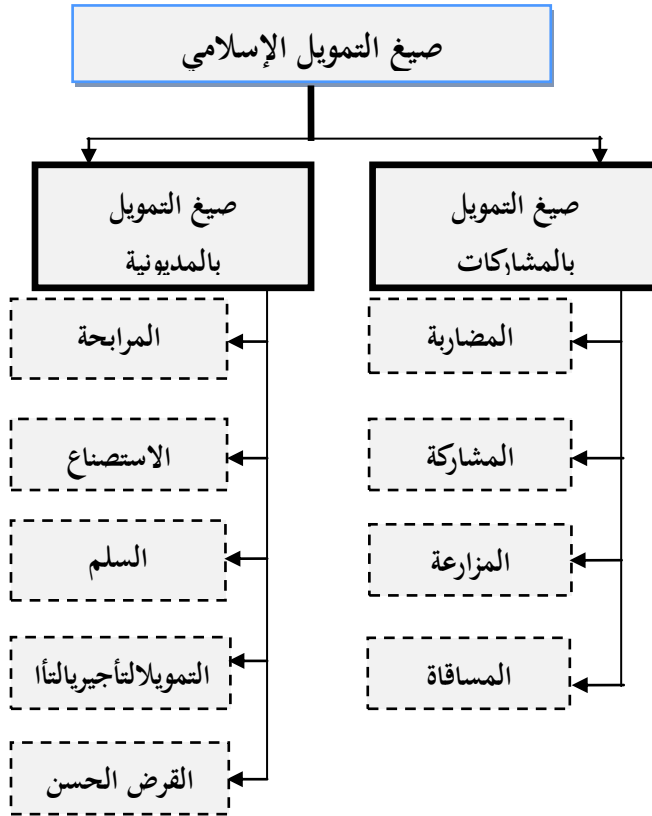
ب. التمويل بالإستصناع: يعتبر عقد يلتزم من خلاله البنك بتحقيق منشآت لصالح عميله مقابل علاوة تدخل فيها تكلفة المنشأة مضافا إليها هامش الربح حيث يكلف البنك مقاولا لتنفيذ الأشغال، ويمكن تحويلها إلى سندات ذات استحقاقات متتالية، وقد بدأ هذا النوع من المعاملات يظهر في السوق المالي الإسلامي خاصة استثمارات البنوك الإسلامية طويلة الأجل. (سليمان، 2002، صفحة 06)

ت. التمويل بالسلم: هو معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، ويستخدمه المصرف الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية من أجل دفع حصيلة الصادرات و في تمويل القطاع الفلاحي، وهو القطاع الذي استحدث فيه لمساعدة الفلاحين في فترة ما قبل نزوح المحصول. (فلاق و بوسهوه، 2016، صفحة 118)

ث. التمويل التأجيري: هو اتفاق تعاقدى بين المؤجر والمستأجر والذي بموجبه يحق له الانتفاع بالأصل خلال فترة زمنية محددة مقابل أقساط دورية يتم الاتفاق عليها مسبقا (أقساط التأجير)، على أن تنتقل ملكية الأصل في نهاية العقد للمستأجر تلقائيا أو مقابل مبلغ متفق عليه مع إمكانية شراء الأصل خلال فترة الإجارة حيث يتم تملكه للمستأجر بعقد مستقل.

ج. التمويل بالقرض الحسن: القرض الحسن هو قرض لا يكون فيه أي نوع من أنواع الفائدة، فهو دين من جهة معينة لفترة زمنية محددة ويرد دون زيادة أو نقصان. ويمثل القرض الحسن ما يعطيه المقرض من المال إرفاقا بالمقترض ليرد إليه مثله دون اشتراط زيادة، ويعتبر الوسيلة الأنسب لتمويل المشاريع المصغرة وذلك لصعوبة حصولها على التمويل البنكي. (نوري، 2011، صفحة 248)

الشكل رقم 1-1: الهيكل التنظيمي لصيغ التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبة.

3.3.1. الدور الاستثماري لصيغ التمويل الإسلامي:

إن تحديد الدور الاستثماري لصيغ التمويل الإسلامي يستوجب منا الإشارة إلى بعض الفوارق الجوهرية بينها وبين الصيغ التمويلية التقليدية، ولعل أهم هذه الفوارق هو تركيز الصيرفة التقليدية على خلق القدرات التمويلية اللازمة من خلال الإقراض وتعبئة الائتمان وذلك مشروط على قدرة العملاء على السداد في الآجال المحددة، فهي تعتمد على الإقراض في الحصول على مصادر الأموال المطلوبة للتمويل، وفي المقابل تركز الصيرفة الإسلامية على تمويل الاستثمار الحقيقي من خلال الجمع بين أصحاب الأموال وأصحاب الكفاءات مؤكدة في ذلك على صحة وسلامة المشاريع الاستثمارية، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة في تمويل الاستثمار ومنه نحدد بعض النقاط التي تظهر هذا الدور الاستثماري (سمحان و سمحان، 2010، صفحة 184):

❖ **تقوم أساساً على دعم الاستثمار الحقيقي:** وذلك من خلال التنسيق بين العملاء والمساهمين من أجل الاستثمار في مشروع يدر أرباحاً تقسم حسب الاتفاق، وهذا يعني أنها تقوم على أساس الاستثمار بدلاً من الفائدة الربوية التي تقوم عليها الصيرفة التقليدية.

- ❖ **تركز على اختيار وفحص المشاريع الاستثمارية المناسبة:** تقوم الصيرفة الإسلامية على اختيار أفضل مجالات الاستثمار وأرشدها مطبقة في ذلك الالتزام بقاعدة الحلال والحرام، فعليها ألا تستثمر أموالها إلا بما يتوافق مع ما يحلله الإسلام.
- ❖ **تشجع الاستثمار على أساس تحقيق التنمية:** فهدفها الأول هو تنمية المجتمع المسلم من خلال ما تقوم به من أعمال استثمارية بهدف النهوض بالمجتمع وإقامة الاقتصاد الإسلامي محاولة منها لتنمية التجارة والصناعة والزراعة بشكل يساهم في تحقيق الصالح العام لجميع المستثمرين.
- ❖ **الاستثمار المدعوم من طرف التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي:** وذلك من خلال الارتباط بينه وبين الاقتصاد الحقيقي من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، وهذا ما يؤدي إلى تجنب الوقوع في الاختلالات بين القطاعين المالي والحقيقي فالأصول المالية الإسلامية لا تحقق عوائد إلا بقدر ما يتحقق على أرض الواقع، كما أن أحكام الشريعة الإسلامية تمنع تمويل التداولات الوهمية، وهذا ما يحافظ على استقرار أسعار الأصول المختلفة وبالتالي يكفل استقرار النظام بأكمله. (عيد، 2007، صفحة 399)

2. مصادر التمويل الإسلامي

1.2. البنوك الإسلامية:

تضررت اقتصاديات الكثير من الدول الإسلامية إثر تطبيق النظام الاقتصادي الوضعي في مجال المعاملات البنكية مما أدى على تحلي الكثير من أفراد المجتمع عن التعامل وفق النظام التقليدي القائم على أساس التعامل بالفائدة، ما نتج عنه حرمان الاقتصاد والمجتمع من أموال ومنافع متعددة الأمر الذي دفع علماء الإسلام والمفكرين الاقتصاديين إلى إيجاد البديل الشرعي في المعاملات المالية فظهرت بذلك البنوك الإسلامية.

1.1.2. مفهوم البنوك الإسلامية:

تنوعت وتعددت التعاريف حول البنوك الإسلامية، ونذكر من بينها ما يلي:

- **حسب مجلة البنوك الإسلامية:** "هي مؤسسات مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي". (مطهري، 2012، صفحة 15)
- **ويعرفها الدكتور أحمد النجار أنها:** "مؤسسات تمثل وسيلة فعالة لتنفيذ إستراتيجية التنمية المتميزة والمنفردة، ميدان عملها الرئيسي هو التنمية مما يدعم الجهود التي تبذلها بما يحقق نتيجة سريعة وفعالة في المجتمعات التي تزاو العمل فيها". (المغربي، 2004، صفحة 88)

- كما تعرف على أنها: "تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمة أفراد أو جهات لبناء مجتمع التكافل وتحقيق الرفاهية وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى مع الالتزام في كل ما يتعلق بذلك بقواعد الإسلام وما تتضمنه من معايير اقتصادية ودينية وأخلاقية". (المالقي، 2000، صفحة 26)

ومن خلال التعاريف المقدمة، يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تهدف إلى تجميع الأموال أو المدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا وتوظيفها في مجال النشاط الاقتصادي بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

2.1.2. الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية:

- تتميز هذه الأخيرة عن غيرها من البنوك التقليدية بمجموعة خصائص أهمها (مطهري، 2012، صفحة 24):
- أ. **الطابع العقائدي:** باعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظماً للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن البنوك الإسلامية تخضع للمبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه، ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك عن التوجيهات الدينية في جميع أعمالها.
 - ب. **توجيه كل جهة نحو الاستثمار الحلال:** من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى ولما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج الشريعة الإسلامية، لذا فإن جميع أعمالها تكون محكمة بما أحله الله والتفيد بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام، ما يترتب عنه:
 - توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم؛
 - تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد؛
 - أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور، نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال.
 - ت. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الأخذ بالاعتبار التنمية الاجتماعية، فالهدف الأسمى لهذه البنوك هو ترقية المردود الاجتماعي لصالح الأمة الإسلامية وذلك من خلال تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع ذات المردودية والكفاءة الإنتاجية التي تؤدي لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة.
 - ث. **التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض:** في النظام التقليدي ما يهم البنك هو استرجاع قروضه مع الفوائد في الوقت المحدد لذا فالاعتبار الغالب هو مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين، أما في النظام الإسلامي فالبنك يتلقى عائداً فقط إذا نجح المشروع وحقق ربحاً، وبالتالي فهو يهتم أكثر بسلامة المشروع، أضف إلى ذلك أن التمويل في هذا الأخير يكون مرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات.
 - ج. **القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار:** انطلاقاً من تقييد المصارف الإسلامية في التعامل بالأحكام الشرعية في معاملاتها، والقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات المساهمة على أسهمها

حيث تلجأ إلى إصدار أسهم تمكنها من الحصول على رأس مال جديد وإبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط، فإن هذه المصارف لا تصدر السندات نظرا لتحريمها شرعا بل يهدف زيادة رأس المال والتوسع في أعمالها لتفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك.

3.1.2. أهداف البنوك الإسلامية:

تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق جملة من الأهداف التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتوافق تطلعاتها المستقبلية وأهم هذه الأهداف نوجزها فيما يلي:

أ. الأهداف التنموية: وتتمثل في (المالقي، 2000، صفحة 31):

- تنمية وتثبيت القيم التعاقدية والخلق الحسن والسليم لدى العاملين والمتعاملين مع البنك الإسلامي لتطهير النشاط الاقتصادي من الفساد؛
- تحقيق التنمية الشاملة والاستغلال الرشيد للموارد المالية المتاحة؛
- الاهتمام بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية، الصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها جميعا الأساس لتطوير البيئة الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وتوسيع قاعدة المشاركة والملكية في المجتمع.

ب. الأهداف الاستثمارية: أهمها ما يلي (حربي و جمعة، 2010، صفحة 221):

- الاستثمار المباشر والمشاركات، ترويج المشروعات وتجميع الجدوى للغير وتحسين المناخ الاستثماري العام؛
- خدمة وتشجيع الأفراد الذين لا يرغبون في التعامل بالربا، من خلال تجميع مدخراتهم واستثمارها بطريقة المشاركة بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة الإسلامية؛
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال لأغراض المشاريع الاقتصادية على أن يتم التمويل وفقا للشريعة بالنسبة للأخذ والمعطي؛
- يعمل البنك الإسلامي على كسر احتكار القلة وإشاعة ونشر أدوات الإنتاج، مما يضمن توزيع عادل للثروة وتحقيق الاستقرار.

ت. الأهداف الاقتصادية: وفي هذا النوع نجد أهدافا اقتصادية عامة تتمثل في (المغربي، 2004، صفحة 36):

- النوع الأول: يتمثل في توظيف أموال المسلمين ومؤسسات دول العالم المسلم بداخله، بالإضافة إلى تسيير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين دول العالم الإسلامي من دول الفائض إلى دول العجز، وهذا يؤدي إلى إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق له التنمية المنشودة؛

• النوع الثاني: هي الأهداف المالية وتمثل في كل من جذب الودائع وتنميتها وهو الأمر الذي يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالمنفعة على المجتمع الإسلامي وأفراده، كما أن استثمار الأموال يعد الهدف الأساسي لعمل البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواءً للمودعين أو المساهمين على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.

ث. الأهداف الاجتماعية: وتمثل في:

- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تحقق تحسينات في الدخل أو منح القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات التي تحقق التكامل الاجتماعي بمختلف صورته؛
- تنظيم جباية الزكاة من خلال صناديق الزكاة وتمويلها من ناتج نشاطها أو من المال الذي يملكه البنك أو من مساهمات الراغبين في ذلك؛
- تعزيز ثقة أفراد المجتمع في النظام الإسلامي. (حري و جمعة، 2010، صفحة 223)

2.2. شركات التأمين التكافلي:

عرف التأمين التكافلي تطوراً معتبراً في الآونة الأخيرة كآلية تمويلية تعاونية غير هادفة للربح بقدر ما هي هادفة لتطوير الأنشطة الاستثمارية الحقيقية، وتقليل المخاطر والعوائق التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة وتحقيق العوائد المرجوة، أين أصبح التأمين التكافلي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وملائماً للنشاط الاستثماري في مختلف القطاعات في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

1.2.2. نشأة التأمين التكافلي:

نشأ التأمين التكافلي استجابة لرغبة الكثير من العملاء الذين يريدون تأمين الأخطار التي قد تلحق بهم وفق الشريعة الإسلامية، حيث ظهرت صور مختلفة للتعاون والتكافل في المجتمعات العربية، إذ وجد فيها ما يؤكد ويعزز ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية من التعاون على كل ما فيه خير ومن هذه الصور نجد نظام "العاقلة" وهو نظام قائم قبل الإسلام، وقد كان للمصارف الإسلامية دور فعال في تأسيس شركات التأمين التكافلي ودعمها وإنجاحها فكثر هذه الشركات منبثقة عن بعض المصارف الإسلامية والتي تقوم بالتأمين على ممتلكاتها وممتلكات المتعاملين معها في هذه الشركات، كما أنها تعتبر جهة إيداع واستثمار لأموال شركات التأمين التكافلي.

ويعود الفضل في تأسيس أولى شركات التأمين الإسلامي إلى بنك فيصل الإسلامي عام 1979، في السودان بهدف إيجاد البديل الإسلامي للتأمين التجاري خدمة لمصالح عملاء البنك، حيث مثلت قفزة نوعية في مجال الاقتصاد

الإسلامي من خلال المباحثات وتداول الآراء الفقهية والندوات العلمية بالإضافة إلى الدور الذي لعبته المصارف الإسلامية في انتشار وتطور صناعة التأمين التكافلي، وقد كان بنك فيصل السوداني الأسبق في دعم وتأسيس شركات التأمين التكافلي، الأمر الذي فتح المجال أمام المصارف الأخرى من أجل دعم صناعة التأمين التكافلي. (أبو السعود، 2008، صفحة 37) ويبلغ عدد مؤسسات التأمين حالياً 306 مؤسسة في العالم، وتبلغ حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حوالي 27% من عدد مؤسسات التكافل كما تعمل بكل الدول العربية حتى بالدول التي لم يصدر بها بعد قوانين لتنظيم عمل هذه المؤسسات.

2.2.2. تعريف التأمين التكافلي:

– يقصد بالتأمين التكافلي الإسلامي: "تعاون مجموعة من الأفراد على تحمل الأخطار والأضرار المتوقع حصولها من خلال إنشاء صندوق غير ربحي ذو ذمة مالية مستقلة لغرض جمع الاشتراكات والإيرادات من المؤمنین، وتخصم منها المصروفات والتعويضات ويعرف الفرق بينهما بالفائض التأميني الذي تتم إدارته وفق نظام معني تشرف عليه شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية". (شارفي و بن علي، 2017، صفحة 194)

– كما يعرف على أنه: "تعاون مجموعة من الأشخاص ممن يتعرضون لنوع من الخطر أو أخطار عديدة على تعويض الخسارة التي قد تصيب احدهم، وهذا بقيامهم باكتتاب مبالغ مالية حيث يتم بواسطتها تعويض المكتتبين عند وقوع الخطر المؤمن منه". (بديعة، 2011، صفحة 240)

– كذلك هو: "اتفاق بين شركة التأمين التكافلي باعتبارها ممثل لهيئة المشاركين وبين الراغبين في التأمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) على قبوله عضو في مجموعة المشتركين والتزامه بدفع مبلغ مالي معلوم على نية التبرع لصالح حساب التأمين مقابل أن يدفع له عند نشوء الخطر طبقاً لوثيقة التأمين والأسس الفنية والنظام الأساسي للشركة". (صالح و الحسن، 2010، صفحة 228)

3.2.2. خصائص التأمين التكافلي:

يقصد بها تلك الصفات التي تميزه عن غيره من التأمينات ويتمثل أهمها فيما يلي (عطالله، 2014، صفحة 51):

أ. عقد التأمين التكافلي عقد تبرع: لأن ما يدفعه المستأمن من الاشتراكات يتبرع به لمن يصيبه ضرر من بقية المؤمن لهم، وقد ترتب على اعتبار عقد التأمين التكافلي عقداً من عقود التبرعات أثراً في غاية الأهمية وهو وجود شبه إجماع بين الفقهاء المعاصرين على جوازه وذلك لعدم تأثير الغرر على عقود التبرعات؛

ب. اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو: وتعتبر من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التكافلي عن غيره، حيث يؤمن أعضاء التأمين التكافلي بعضهم بعضاً لقيامه على أساس التعاون لمواجهة الأخطار، وفكرة

اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له من شأنها أن ترفع الاستغلال والغبن عنهم ويسمى اجتماع هاتين الصفتين في شخص واحد بالمشارك؛

ت. **عدم اشتراط وجود رأس مال للهيئة عن إنشائها:** لا يشترط في التأمين الإسلامي وجود رأس مال للهيئة التي تزاوّل هذا النوع من التأمين عند إنشائها، وتعتبر هذه الخاصية نتيجة حتمية لوجود اتحاد صفة المؤمن والمؤمن له وذلك أن اندماج هاتين الصفتين في شخص المشترك يؤدي إلى تكوين رأس مال الهيئة من الاشتراكات التي تحصل من المشتركين عند إنشاء الهيئة؛

ث. **تغيير قيمة الاشتراك:** يمكن أن يتغير الاشتراك المطلوب من كل عضو من أعضاء التأمين التكافلي وذلك حسب حجم الأخطار التي حدثت والتي تنشأ عنها التزام هيئة التأمين التكافلي بالتعويض، فإذا قلت التعويضات المدفوعة خلال مدة زمنية محددة عن الاشتراكات المدفوعة في هذه الحالة يجوز للأعضاء أن يستردوا تلك الزيادة كما يجوز لهم تركها لاستثمارها، أما في حالة ما إذا تجاوزت التعويضات المدفوعة المبالغ المطلوب دفعها كتعويض فإنه يجوز لهيئة التأمين التكافلي أن تطلب من الأعضاء أن يقدموا اشتراكات إضافية لمواجهة المخاطر؛

ج. **انعدام عنصر الربح:** لا يسعى التأمين التكافلي إلى تحقيق الربح من العملية التأمينية، فهدفه هو توفير التأمين للأعضاء بأحسن جودة وعلى أفضل صورة، إذ تعتبر اشتراكات الأعضاء بمثابة تبرعات وذلك بنية نفي الأخطار التي قد تنشأ فالغاية الربحية في التأمين التكافلي مقصودة تبعاً لا أصالة؛

ح. **توزيع الفائض على المشتركين:** أي إعادة الفائض المتكون من الفرق بين أقساط التأمين من جهة، والتعويضات واحتياطات الأخطار السارية من جهة أخرى والمصاريف إلى المؤمن لهم، ومبدأ توزيع الفائض على المشتركين بقباله التزام بدفع اشتراكات إضافية في حالة حدوث عجز في سداد المطالبات المستحقة؛

خ. **توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:** تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان. (مقداد و مقداد، 2018، صفحة 31)

4.2.2. أنواع شركات التأمين التكافلي:

على الرغم من أن شركات التأمين التكافلي، قد تتنوع فإن ما يجمعها أنها جمعيات تعاونية، هدفها تقويم الخدمات التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة، ولها عدة أنواع نذكر منها (بطاهر، 2018، صفحة 151):

أ. شركات التأمين التكافلي حسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه: لقد بدأ التأمين التكافلي تعاونيا محضاً دون البحث عن مكاسب وأرباح وعوائد، إلا أنه ظهرت مؤخراً شركات تكافلية تبحث عن الربح وهذا الربح ليس مجالاً للمقارنة بينها وبين شركات التأمين التجاري، ويمكن أن نقسم هذا النوع إلى صورتين:

- شركات التأمين التكافلي غير الربحي: يعمل هذا النوع من شركات التكافل على جمع الأقساط، وليس لها رأس مال و تملكها حملة العقود، ويتكون رأس مالها من الأقساط والرسوم والاحتياطيات المتراكمة وتقوم إدارة الشركة باستثمار هذه الأموال لصالح المؤمن لهم لتقوية مركزها المالي ورفع حصانتها المالية ضد المخاطر.
- شركات التأمين التكافلي الربحي: انتشر هذا النوع من الشركات في البلدان الإسلامية أكثر من وجودها في الدول الغربية حيث تشبه هذه الشركات التأمين التجاري، من حيث وجود حملة أسهم وأنها تستهدف الربح وتوزيع العوائد عليهم، أضف إلى ذلك وجود عنصر الالتزام للشركة من ناحية دفع التعويض.

ب. شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر أو بدون أجر: وتشمل:

- شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بدون أجر: تقوم شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بدون أجر بتنظيم العمليات التأمينية على أساس جميع الأقساط أو مبلغ التبرع ودفع التعويضات وغيرها من الأمور التي تتعلق بالعمليات التأمينية، ويتم تأسيس الشركة بناء على قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء وتكوين شركة مساهمة وبناء هيكلها العام.

- شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر: تختلف هذه الصورة عن سابقتها في أن الوكالة تكون بأجر، حيث تقوم شركة التأمين التكافلي بأخذ نسبة معينة من الأمور الفنية المتعلقة بالعناية وتأخذ أيضاً نسبة معينة من الأرباح والفائض التأميني كأجر وكالة ويتم تقدير الأجر بطريقتين، الأولى أن يتم تحديد جميع مصاريف العمليات التأمينية وأجرة الإدارة ثم يتم اقتطاع ذلك المبلغ مثل تكاليف هذه العمليات وأجرة الإدارة السنوية، أما الطريقة الثانية فهي الطريقة الشائعة عند معظم شركات التأمين التكافلي وهي اقتطاع نسبة معينة من كل مشترك.

ت. شركات إعادة التأمين التكافلي: يعرف عقد إعادة التأمين بأنه: "عقد بمقتضاه يلتزم إحدى شركات بالمساهمة في تحمل أعباء المخاطر المؤمن منها لدى شركة أخرى فهو علاقة عقدية بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين ولا شأن للمستأمن بها. وتتنوع صور شركات إعادة التأمين التكافلي كما يلي (حمدي، 2012، صفحة 48):

- تأسيس اتحاد عام لشركات التأمين التكافلي: تقوم هذه الفكرة على أساس اجتماع شركات التأمين التكافلي لتأسيس شركة كبيرة وبرأس مال كبير تستطيع من خلالها تغطية المخاطر التي تقع على إحدى شركات التأمين التكافلي وتعجز الشركات الإسلامية عن الوفاء بالتعويضات اللازمة للمصابين بالكوارث أو المخاطر، وبذلك تتحقق فكرة التعاون المبني بين الجماعات وفكرة اتحاد شركات التأمين التكافلي على نطاق واسع.
- إنشاء شركة إعادة التأمين مدعومة من قبل البنوك الإسلامية: وتمثل في تأسيس شركة إعادة تأمين بدعم من البنوك الإسلامية الموجودة في العالم الإسلامي برأس مال كبير، كما ساهمت واستطاعت هذه البنوك تأسيس شركات التأمين التكافلي ذلك أنه قد يتعذر على بعض رؤوس الأموال المساهمة، و بذلك نضمن أن عجلة تقدم الاقتصاد الإسلامي في تطور مستمر مع ضمان عدم انتقال رؤوس الأموال الإسلامية وتدفعها إلى الغرب.
- ث. تأسيس شركة إعادة التأمين مدعومة من قبل الحكومة: يمكن أن تؤسس شركة إعادة التأمين التكافلي من قبل الحكومة، أي أن حكومة كل دولة تقوم على تأسيس شركة إعادة التأمين لجميع شركات التأمين التكافلي في الدولة، وتقوم بالإشراف عليها ووضع لجنة مختصة من ذوي الاختصاصات المميزة بإدارة شؤون التأمين التكافلي لدى الشركات ومراقبتها لضمان سير الشركة وفق الأسس الشرعية، ومن ثم الإشراف على إعادة التأمين ويمكن أن تتقاضى الدولة أو الحكومة أجر الوكالة على العمليات التأمينية واستثمار تلك الأموال في مشاريع تنموية.

3.2. الأسواق المالية الإسلامية:

1.3.2. مفهوم الأسواق المالية الإسلامية:

- نظراً للدور الحيوي والمهم للذي تضطلع به الأسواق المالية الإسلامية، خاصة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية فقد وردت عدة تعريفات حولها، ومن أهمها:
- عرفها أحمد السعد بأنها: "سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للمتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، حيث تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (السعد، 2008، صفحة 19)
- في حين يرى كمال خطاب أن الأسواق المالية الإسلامية: "تعتبر فرصة مهمة جدا لكل مستثمر مسلم، حيث يتمكن من تقليل خسائره ومخاطره وزيادة عائداته من خلال تنويع محفظته المالية واختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاعة، كما تمثل محطة مهمة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلبات في المجتمع". (خطاب، 2005، صفحة 2)

وبناء على ما سبق، نستنتج أن الأسواق المالية الإسلامية هي: "الإطار القانوني المنظم للسوق التي يتم فيها تحويل أو انتقال الأموال من الجهات أو الأشخاص الذين لديهم فوائض مالية إلى الجهات أو الأشخاص الذين لديهم عجز في التمويل، حيث يتولى إدارته والإشراف عليه هيئة لها نظامها الخاص، ويتعامل فيه الراغبون في الاستثمار بوسائل وأدوات إسلامية مشروعة مما يساعد على الادخار وتشجيع الاستثمار من أجل المصلحة الاقتصادية والنظام المالي الإسلامي".

2.3.2. شروط إنشاء سوق مالية إسلامية:

هناك مجموعة من الشروط التي تضبط العمل في السوق المالية من أجل تحقيق أهداف الأسواق المالية الإسلامية منها(نصري و شوشان، 2014، صفحة 26):

أ. أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر القوانين واللوائح التنظيمية التي تنظم وتدير نشاط الأسواق الثانوية وتراقبها وتفرض الأحكام التأديبية اللازمة مع الاستفادة من بعض القوانين المنظمة لبعض الدول إذا تم التأكد من عدم تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية؛

ب. الالتزام بمبدأ حرية الدخول إلى السوق وحرية المعاملات فيها، وعليه لا يصح فرض أي قيود تمنع ممارسة أعمال السمسرة أو البيع والشراء في السوق لأن هذا المبدأ يمنع قيام الاحتكارات والتكتلات وبالتالي قيام المنافسة الحرة التي تعمل على إزالة الفجوة بين أسعار التبادل والقيم الحقيقية للأوراق المالية؛

ت. منع تداول أية أوراق مالية إلا بعد التأكد من خلوها من الربا وأنها لا تستخدم في تمويل مشروعات محرمة أو ضارة بالمسلمين والناس؛

ث. وجود قواعد ولوائح تنظيمية كفيلة بتحقيق سلامة معاملات التداول المالي من الجهالة والغش وحماية السوق من المضاربة السعرية غير الشرعية؛

ج. شيوع الصدق والشفافية والأمانة في المعاملات المالية، وتقديم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات وظروف المختلفة للسوق المالي؛

ح. منع التعامل الصوري والمضاربة على ارتفاع الأسعار وكذلك منع البيع الائتماني.

إن التصور الإسلامي لأسواق رأس المال بالشروط السابقة يحول دون استفادة أي طرف متعامل من المعلومات بشكل لا يتيسر لغيره، ويمنع الاحتكار والغش ويحصر التعاملات في المبادلات الحقيقية المنتجة، حيث يهدف لجعل الأسواق المالية عامل استقرار وأداة تنمية ووسيلة لتجميع المدخرات وتمويل المشاريع لا أن يكون السبب وراء عدم استقرار النشاط الاقتصادي وإحداث الأزمات المالية.

3.3.2. الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية:

يجب أن تخضع أعمال الأسواق المالية الإسلامية لمجموعة من الضوابط الشرعية والقانونية حتى تؤتي أكلها وحتى تأتي عملياتها وفق أحكام الشرع الحنيف، ويمكن تقسيم تلك الضوابط إلى قسمين (ولد علي، 2011، صفحة 127):

أ. الضوابط الشرعية:

- يجب أن تكون لها هيئة شرعية للفتوى والرقابة الشرعية؛
- أن يكون لها جهاز تدقيق شرعي داخلي مهمته متابعة ومطابقة الأعمال والتعاملات الجارية ومطابقتها للوائح المنصوص عليها في قانون التأسيس؛
- كما يجب أن لا تقدم أساليب تمويل أو استثمار إلا في المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل الإجارة المنتهية بالتملك، والصكوك الإسلامية، والمراحة لأمر بالشراء، وغيرها من الأدوات المالية والمنتجات المقبولة شرعا والمتداولة عرفا.

ب. الضوابط القانونية:

- أخذ الترخيص القانوني من البنك المركزي في نفس البلد؛
 - أن تحصل السوق المالية الإسلامية على موافقة المصرف المركزي على كل المنتجات المالية والأدوات التي تستخدمها في مجال التمويل أو في مجال التداول والاستثمار، وأن تسعى لتوضيح أهمية هذه الأدوات حتى تحصل على إجازتها والترخيص بمزاولتها؛
 - أن تكون على اتصال دائم بالبنك المركزي التابعة له حتى يبقى على علم بكل التطورات الحاصلة، وحتى لا تتجاوز الصلاحيات والحدود الممنوحة لها قانونا في تحسين أداء السوق المالي؛
 - أن تكون لها هيئة رقابية قانونية.
- وأخيرا، فإن هذه الضوابط الشرعية والقانونية تلعب دورا كبيرا في تحسين أداء السوق المالي الإسلامي وتكسبه قدرة تنافسية عالية في مواجهة التحدي الذي تفرضه الأسواق المالية المعاصرة.

4.3.2. الفرق بين السوق المالي الإسلامي والسوق المالي التقليدي:

- من مميزات السوق المالي الإسلامي عن السوق المالي التقليدي ما يلي: (عيد، 2007، صفحة 97)
- أ. من حيث المتعاملين في السوق: إذ يضم السوق المالي السماسرة والشركات (شركات الاكتتاب والتغطية والمقاصة وغيرها) والتي تتعامل في الأوراق المالية الجائزة شرعا، وهذا لا يمنع من دخول الشركات والمؤسسات التقليدية في التعامل ضمن هذه السوق ولكن في نطاق المعاملات التي تجزيها الشريعة الإسلامية؛

ب. من حيث الأوراق المالية المتداولة في السوق: يتم تداول أنواع عديدة من الأوراق المالية في السوق الإسلامي ومنها السهم بحسب الضوابط، فكل أسهم الشركات أي كان نوع نشاطها يمكن قبولها في السوق المالي الإسلامي، ما عدا الأسهم الصادرة عن شركات تتعامل بأساليب محرمة شرعاً، ولا يجوز إصدار أسهم ممتازة لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس مالها أو ضمان قدر من الربح، إضافة إلى الأسهم هناك صكوك الاستثمار الشرعية؛

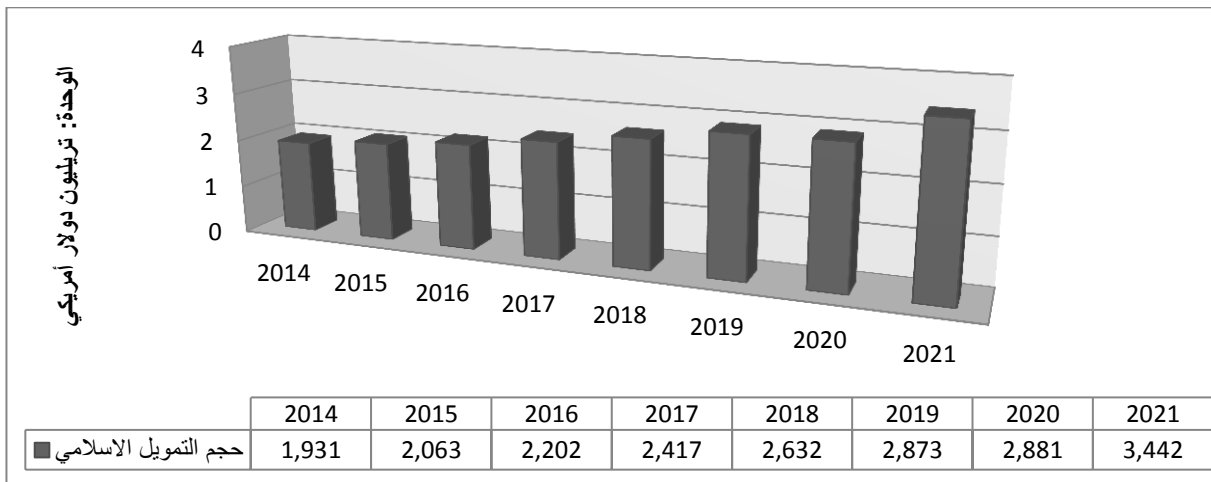
ت. من حيث أساليب التعامل: يتم التعامل في السوق الإسلامي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم يتم الالتزام في إصدار وتداول الأوراق المالية بالأحكام المنظمة للعقود الشرعية المؤسسة عليها مثل عقد المراجعة والمشاركة والمضاربة، فكل صور التعامل التي تجري في السوق التقليدية التي لا تجيزها الشريعة الإسلامية لا يتم التعامل بها مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالقيم الإسلامية مثل الصدق والأمانة وعدم الغش والتدليس.

3. الانتشار العالمي لخدمات التمويل الإسلامي

1.3. تطور خدمات الصيرفة الإسلامية:

نما التمويل الإسلامي من خدمة منفصلة إلى قطاع مؤثر في المشهد المالي العالمي على مدى العقدين الماضيين، حيث يعتمد نموذج التمويل الإسلامي على عدة مبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية بما في ذلك على سبيل المثال المخاطر، المكافآت المشتركة، وحظر الفائدة وضرورة التواجد المادي لعمليات تحويل الأموال إلى جانب العدد الكبير والمتزايد من السكان المسلمين الذين يسعون للحصول على أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن قدرة الصناعة على إظهار مستوى أعلى من المصدقية الأخلاقية قد غذت نمو القطاع لاسيما بعد الأزمة المالية لعام 2008 التي دفعت المستثمرين إلى البحث عن أدوات تؤكد مشاركة المخاطر.

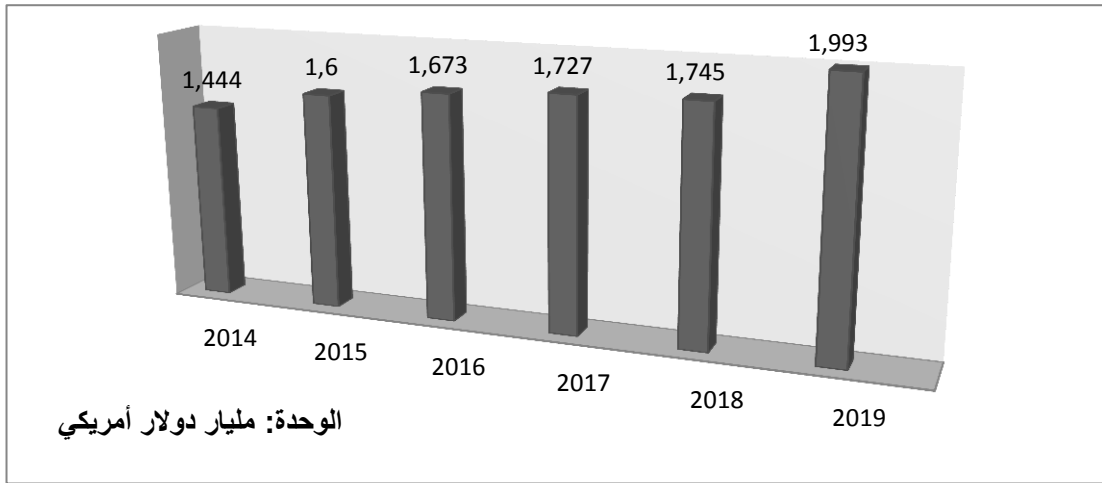
الشكل رقم 2-1: تطور حجم التمويل الإسلامي في العالم (2014-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) 2021-2018.

حسب وكالة التصنيف الائتماني، أظهرت أن قطاع التمويل الإسلامي البالغ حجمه 2.2 تريليون دولار قد شهد نمواً بلغ 10% سنة 2021 بسبب زيادة إصدارات الصكوك وتعافٍ اقتصادي متواضع في أسواق المال الإسلامية الرئيسية. كما واصل قطاع التمويل الإسلامي النمو رغم جائحة كوفيد19 لكن بوتيرة أبطأ منها في 2019، إذ نمت الأصول الإسلامية العالمية بنسبة 10.6% في 2020 مقابل نمو 17.3% في 2019، كما لفتت الدراسة أن التمويل الإسلامي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة تبلغ 40.3% فيما تبلغ حصة باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على 38.6% وتستأثر آسيا بحصة قدرها 18.7% من الأصول الإسلامية.

الشكل رقم 1-3: حجم الأصول المصرفية الإسلامية العالمية (2014-2019)

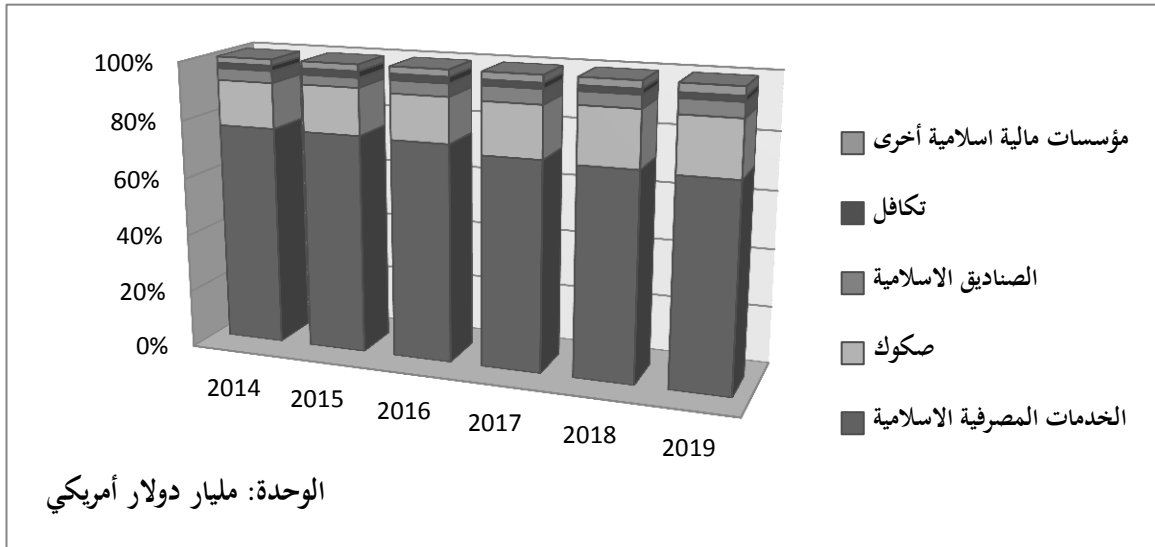


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Islamic finance and wealth management report, june 2021, p 9.

تعد الصيرفة الإسلامية أكبر قطاع في صناعة التمويل الإسلامي، حيث ساهمت بنسبة 71% من أصول الصناعة في عام 2020 ويدعم هذا القطاع مجموعة من البنوك التجارية وأنواع أخرى من البنوك على الرغم من أن الحصة الإجمالية للخدمات المصرفية الإسلامية قد انخفضت من 73.1% في عام 2014 بسبب الارتفاع السريع في أدوات سوق رأس المال الإسلامي (ICM)، وخاصة الصكوك والصناديق الإسلامية فقد سجلت معدل نمو سنوي مركب قدره 6.7% خلال السنوات الخمس الماضية بعد تجاوز النمو الضعيف منذ عام 2016، ارتفع القطاع بنسبة 14.2% على أساس سنوي في عام 2019 إلى 1,993 (مليار دولار أمريكي) في الأصول العالمية. يمكن أن يعزى هذا النمو إلى حد كبير إلى التحسينات في الأصول في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي والتي شهدت عمليات اندماج كبيرة للبنوك الإسلامية لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الودائع المستقرة وتعزيز الكفاءة.

الشكل رقم 1-4: الأصول المالية الإسلامية العالمية حسب القطاعات (2014-2019)

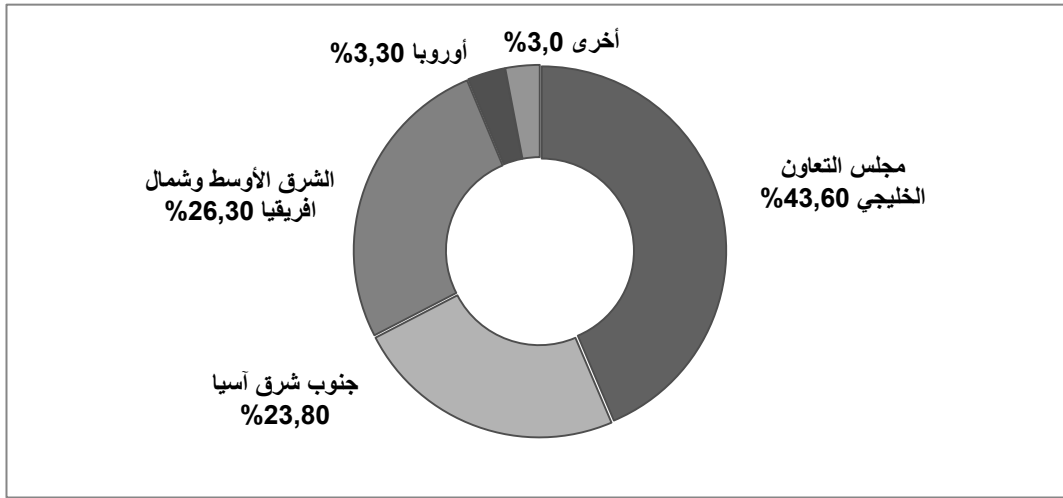


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Islamic finance and wealth management report, june 2021, p 8

نمت الخدمات المالية الإسلامية التي تمثل 69.3% من إجمالي صناعة التمويل الإسلامي بنسبة 14.4% على أساس سنوي في 2019 مسجلة ارتفاع معتدل بنسبة 2.0% على أساس سنوي في عام 2018. كما توسعت سوق الصكوك بنسبة 14.5% على أساس سنوي لتصل إلى 538 مليار دولار أمريكي في عام 2019 مقارنة بزيادة قدرها 10.3% على أساس سنوي في العام السابق حيث تمثل 19% من إجمالي أصول صناعة التمويل الإسلامي العالمية. كما قدمت الصناديق الإسلامية مساهمة كبيرة في نمو الصناعة، حيث ارتفعت فئة الأصول بنسبة 29.6% على أساس سنوي في عام 2019 لتصل إلى 140 مليار دولار أمريكي انتعش هذا القطاع من تراجع بنسبة 10% على أساس سنوي في 2018 ليسجل أعلى نمو على مدار العقد الماضي. كان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بالإطلاق الجديد للصناديق المتداولة في البورصة الإسلامية (ETFS) في عدد من البلدان. من ناحية أخرى نمت أصول التكافل العالمية بنسبة 10.9% على أساس سنوي لتصل إلى 51 مليار دولار، وهو ما يمثل تعافيًا كبيرًا من الخسائر التي شهدتها خلال العامين الماضيين، كما سجلت أصول التكافل في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي نموًا أعلى حيث ارتفعت المساهمات بنسبة 14% في عام 2019. وسجلت المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى (OIFI) التي تتكون من مؤسسات مالية مثل شركات الاستثمار والتمويل والرهن العقاري والتأجير بنسبة 5.5% على أساس سنوي لتصل إلى 153 مليار دولار أمريكي في عام 2019 وتصدرت ماليزيا قائمة (OIFIs) ذات الأصول بقيمة 54 مليار دولار أمريكي في نفس السنة.

الشكل رقم 1-5: أصول التمويل الإسلامي حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Islamic finance and wealth management report, june 2021, p10

احتلت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى حصة في أصول التمويل الإسلامي بنسبة 43.6% أو (1,253 مليار دولار أمريكي)، بينما استحوذت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا على 26.3% (755 مليار دولار أمريكي) و 23.8% والولايات المتحدة (685 مليار دولار) على التوالي. والجدير بالذكر أن جنوب شرق آسيا اكتسب زخماً كبيراً من حيث النمو في التمويل الإسلامي خلال السنوات القليلة الماضية، وكان هذا النمو مدعوماً إلى حد كبير بتزايد عدد السكان المسلمين في المنطقة، وسعيهم إلى القيام باستثمارات تتماشى مع معتقداتهم الدينية، ونتيجة لذلك لعبت الحكومات في المنطقة وخاصة ماليزيا وإندونيسيا دوراً نشطاً في الترويج لأدوات التمويل الإسلامي وطرح عدداً من اللوائح لدعم المشهد.

2.3. خدمات التأمين التكافلي:

1.2.3. منتجات التأمين التكافلي:

إن خدمات التأمين التكافلي أو كما يمكن القول منتجاته لا تختلف عن مثيلتها في التأمين التقليدي لكن بشرط التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي كالاتي (عطالله، 2014، صفحة 67):

أ. **التكافل العام:** يعتبر التكافل العام عقود ضمان مشترك قصيرة الأجل (سنة واحدة في الغالب)، ويتم تصميم برامج التكافل العام لحماية الأشخاص والمؤسسات من ضرر ناتج عن خطر فجائي أو كارثة تتعرض لها عقارات وممتلكات المشتركين، ويشمل الفروع والمنتجات التالية:

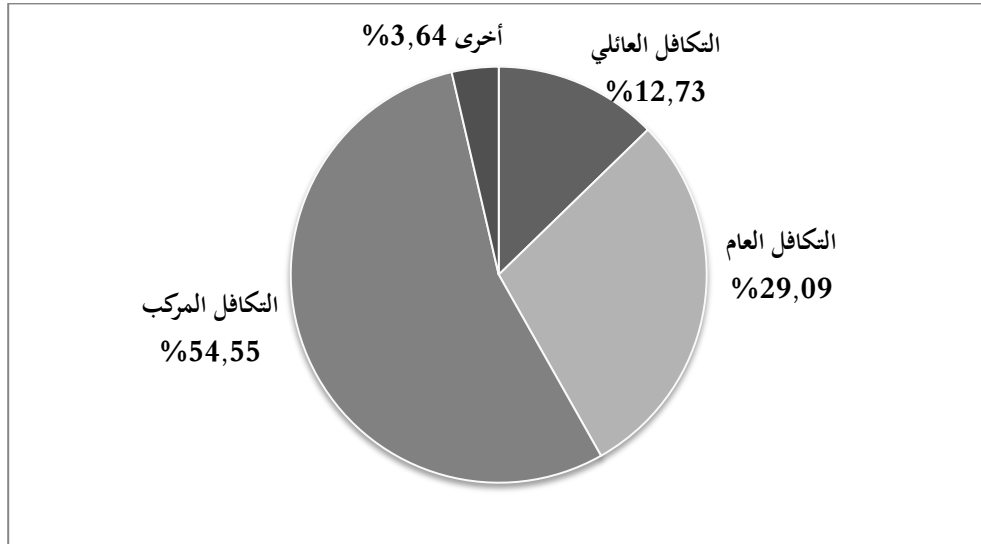
● **التأمين على الحريق:** يشمل جميع الأضرار التي تسبب فيها النيران مثل: الانفجارات، الأضرار الناتجة عن اصطدام أجهزة الملاحة الجوية ... الخ، أي أنه يضمن المؤمن من جميع الأضرار التي تسبب فيها النيران؛

- **تأمين المسؤولية المدنية:** هي القاعدة الأساسية التي يقوم عليها التأمين بمختلف أنواعه وفروعه وتكون اتجاه الغير أي اتجاه المشتركين جميعاً؛
 - **التأمين ضد مخاطر النقل والبضاعة المنقولة:** أي تعويض أصحاب وسائل النقل مما يلحق بهم من ضرر نتيجة هلاك تلك الوسائل أو ما قد يصيبها من ضرر أو تلف للبضاعة التي تم نقلها، ويشمل تأمين البضائع المنقولة جواً وبحراً وبراً؛
 - **تأمين الأضرار والحوادث الأخرى:** ويشمل تأمين مراحل دورة الاستغلال والعملية الإنتاجية وتقديم تعويض حسب نوع وحجم الضرر ويتمثل في تأمين خسائر الاستغلال وتأمين خسائر كسر الآلات؛
 - **الأخطار الصناعية وأخطار التركيب:** ونجد فيه:
 - **أخطار صناعية:** إضافة إلى خطر الحريق، توجد أخطار مكملة مثل الفيضانات، الانفجار، سقوط أجهزة، ظواهر وكوارث طبيعية... الخ؛
 - **أخطار التركيب:** ويضمن العتاد المؤمن عليه من أخطار كهربائية، حريق ضغط متزايد.
 - **تأمين متعدد الأخطار:** من أجل ضم عدة أخطار في عقد تأمين واحد، لجأ المؤمن إلى استعمال عقود تأمين تسمى عقود الأخطار المتعددة وهي تضمن الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن كالحريق، انفجار، فيضانات انكسار أو هلاك معدات وممتلكات، سرقة... الخ.
 - **التأمين من الأخطار الزراعية:** يضمن المؤمن الأخطار التي تلحق بالمحاصيل الزراعية، كالبرد، العواصف، الجليد، الفيضانات، الثلج... الخ، وذلك حسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد؛
 - **التأمين من هلاك الماشية:** يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لغرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن.
- ب. **التكافل العائلي:** التكافل العائلي هو بديل التأمين على الحياة، ويعمل التكافل العائلي على توفير المساعدة للمشاركين وعائلاتهم في حالة النكبات المتعلقة بالوفاة أو العجز ويتطلب عادة هذا النوع من التأمين التكافلي في مؤسسة التأمين الدخول في علاقة طويلة الأجل طوال السنوات التي تم تحديدها مع المشتركين، كما يتطلب من المشترك أن يسدد دفعات منتظمة باعتباره مشترك في برنامج التكافل.

2.2.3. تطور صناعة التأمين التكافلي:

وقد انتشرت صناعة التأمين التكافلي في أكثر من 48 دولة وبلغ عدد مؤسساتها حوالي 353 مؤسسة في العالم، بما في ذلك نوافذ التكافل وإعادة التكافل التي توفر منتجاتها عبر هذه الدول وتبلغ حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 43% من قطاع التأمين التكافلي العالمي، كما تعمل بكل الدول العربية مؤسسات تأمين تكافلي حتى بالدول التي لم يصدر بها بعد قوانين لتنظيم عمل تلك المؤسسات، حيث تسهم شركات التأمين التكافلي في دعم القطاع المالي غير المصرفي، ويُتوقع أن يكون لها دور في تحقيق الاستقرار المالي بالدول العربية ما يستدعي الأخذ بأحسن الممارسات في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر فيها، فضلاً عن توفير بيئة رقابية وإشرافية تساهم في التعرف المبكر على المشاكل في قطاع التكافل والعمل على حلها. والشكل الموالي يبين تطور عمليات التأمين التكافلي خلال 2018.

الشكل رقم 1-6: طبيعة عمليات التأمين التكافلي لسنة 2018



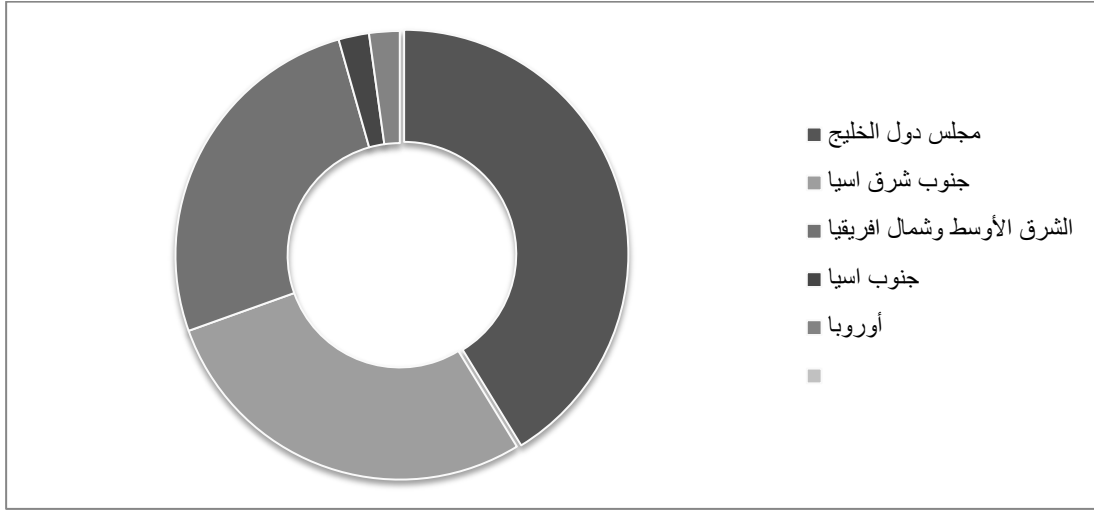
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الاستبيان العالمي للتأمين التكافلي،

ماي 2018، ص 15. متاح على الموقع:

<http://www.spa.gov.sa,consulé le 24/04/2022>.

وفيما يتعلق بحجم سوق التكافل، تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 41.3% من أصول التكافل العالمية وذلك بسبب عدد السكان المسلمين الأثرياء الكبير والمتنامي، بينما تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 28.3% وجنوب شرق آسيا على 26.1% والتي تتمتع أيضا بسوق كبير. وفي عام 2019 حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأفضل سوق للتكافل بأصول تبلغ 17 مليار دولار أمريكي، تليها إيران 14 مليار دولار أمريكي، وماليزيا 10 مليار دولار أمريكي، والإمارات العربية المتحدة 3 مليار دولار أمريكي. أما من حيث النمو فكانت جزر المالديف وباكستان وبروناي الأسواق الأسرع نموًا في 2018، بينما سجلت تركيا السوق الأسرع نموًا لأصول التكافل في 2019.

الشكل رقم 1-7: حجم سوق التكافل حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Islamic finance and wealth management report, June 2021, p40

3.3.3. الصكوك الإسلامية:

تعد الصكوك الإسلامية واحدة من أبرز المنتجات المالية الإسلامية التي استطاعت فرض نفسها في أسواق المال العالمية، وقد شهدت عمليات إصدار وتداول الصكوك الإسلامية انتشارا واسعا نظرا للاهتمام العالمي بالتمويل الإسلامي خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008، والتي لعبت دورا مؤثرا في دفع الأداة نحو الصدارة حيث سلطت الضوء على العيوب في النظام التقليدي وحثت المستثمرين على اعتبار الصكوك طريق تمويل قابل للاستمرار، منذ ذلك الحين تطور السوق العالمي للصكوك بشكل كبير حيث ساهمت عام 2019 بنسبة 19% في صناعة التمويل الإسلامي العالمية.

1.3.3. تعريف الصكوك الإسلامية:

- عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك على أنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاط معين أو نشاط استثماري خاص، ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها في ما أصدرت من أجله". (بن عمارة، 2011، صفحة 254)

- كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأسمال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه". (حوث و ضويفي، 2021)

2.3.3. خصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها (غزال، 2013، صفحة 83):

أ. تمثل وثائق متساوية القيمة: تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة محددة ومسجلة عليها، ألنها تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتسيير أو شراء وتداول هذه الصكوك؛

ب. تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: يحصل مالك الصك على عائد يكون حصة من الربح يتم تحديدها في نشرة الإصدار، ولا يصح تحديد العائد تحديداً مسبقاً أو منسوباً إلى القيمة الاسمية للصك، وفي المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك وينبغي عليه تحمل الخسارة في مقابل استحقاق الربح وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم؛

ت. تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات: إن الصكوك الاستثمارية تمثل ملكية لحصة شائعة في أصول الشركة تُدر ربحاً أو عائداً، وهذه الأصول قد تكون أعياناً أو منافع أعيان أو خدمات، وتستثمر حصيلة الأموال في مشروع تجاري أو صناعي أو في شركة استثمار وقد يكون مزيجاً من كل ذلك؛

ث. تصدر وفق عقد شرعي: تصدر الصكوك الإسلامية وفق عقد شرعي حسب صيغ التمويل الإسلامي فكل صيغة يقابلها نوع من الصكوك، وتختلف هذه الصكوك باختلاف العقد أو الصيغة التمويلية، وتحكمها أحكام وضوابط متعلقة بتلك الصيغ ويقاس على ذلك ما سواهم من العقود؛

ج. تكون منضبطة بالضوابط الشرعية: لاشك في أن الصكوك الإسلامية تنضبط بالضوابط الشرعية، سواء في إصدارها وتداولها أو من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن أيّاً من المخطورات الشرعية، كما أنها تصدر على أساس عقد من العقود المشروعة الذي تختلف أحكامه تبعاً لاختلاف أحكام العقود الشرعية التي تمثله.

3.3.3. أنواع الصكوك الإسلامية:

أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود أكثر من أربعة عشرة نوعاً من الصكوك الإسلامية، غير أن الصكوك الأكثر انتشاراً يمكن حصرها في الأنواع التالية (شعبان و محمد، 2013، صفحة 32):

أ. صكوك المضاربة: هي "وثائق متساوية القيمة، يصدرها المضارب والمكاتبون فيها هم أرباب المال وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة الذي يستثمر في مشروع أو نشاط معين أو في مجموعة أنشطة يختارها المضارب على أساس عقد المضاربة الشرعية، على أن يتم تقسيم الخسارة فيتحملها حملة الصكوك أرباب المال.

ب. **صكوك المشاركة:** تعرف بأنها "وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة بالاستثمار".

ت. **صكوك الإجارة:** وتعتبر "حصة مشاعة في ملكية أصول متاحة للاستثمار، وهي أشهر أنواع الصكوك انتشاراً كما تتميز بصلاحياتها للوسائط المالية لتمويل العديد من المشروعات، ومرونتها على مستوى الإصدار أو على مستوى التداول إذ تمثل للمؤجر إيرادات ثابتة وشبه مستقر".

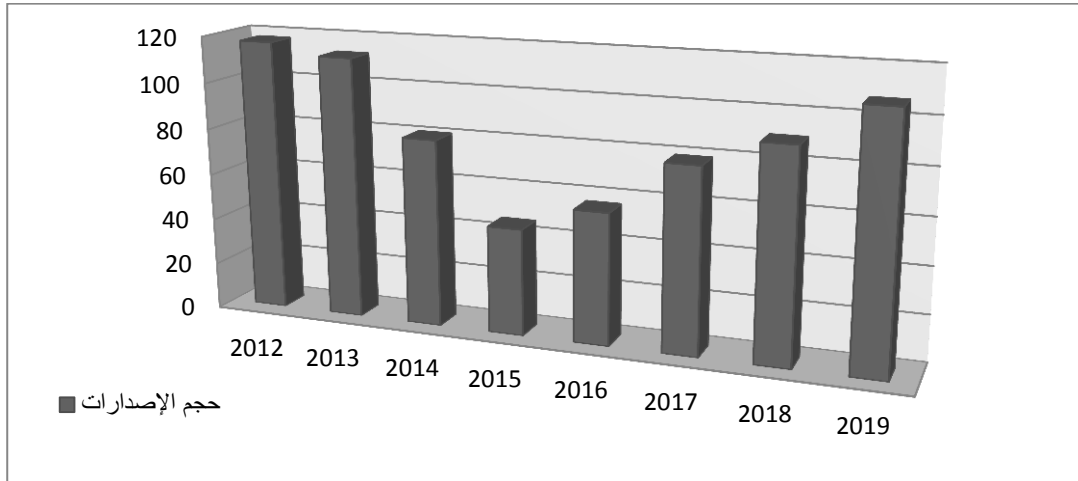
ث. **صكوك المرابحة:** تعرف على أنها "وثائق يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، أو الوسيط المالي الذي ينوب عنه بعد تملك البائع بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المرابحة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابةً عن مالكيها". (بن عمارة، 2011، صفحة 260)

ج. **صكوك الإستصناع:** هي "صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثن البيع. فحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك بالإضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة تصنيع الأصل والثن الذي بيع به.

ح. **صكوك السلم:** تمثل "ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء ويكون العائد هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع" (غربي و جبلاي، 2018، صفحة 142).

والشكل التالي يبين حجم إصدارات الصكوك الدولية خلال الفترة من 2012 إلى 2019:

الشكل رقم 1-8: حجم إصدار الصكوك في العالم للفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

International Islamic financial market 9th edition, 2020, p 23.

بلغت القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الدولية عام 2019 ما قيمته 38.476 مليار دولار مقارنة بـ 32.988 مليار دولار عام 2018، مسجلة بذلك ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 16.636% في حين بلغت القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الدولية عام 2018 بـ 32.98 مليار دولار مقارنة بـ 37.64 مليار دولار عام 2017، مسجلة بذلك بنسبة 14% وبهذا تكون سنة 2017 قد سجلت أعلى قيمة في حجم الإصدارات الدولية للصكوك منذ بداية سوق الصكوك عام 2001. والجدير بالذكر أن إجمالي إصدارات الصكوك عالمياً خلال الستة أشهر الأولى من عام 2020 قد انخفض بفعل أزمة كوفيد 19 إلى 77 مليار دولار، بما نسبته 12% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي بسبب ضعف النشاط في ماليزيا واندونيسيا كما تراجع في جنوب شرق آسيا بنسبة 25%، بينما ارتفع حجم الإصدارات في الشرق الأوسط بنسبة 7%.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل تم دراسة التمويل الإسلامي من خلال معالجة الموضوع من عدة جوانب، حيث أشرنا بداية إلى تطور التمويل الإسلامي على مدى أربعة مراحل أساسية نتيجة الحاجة الملحة إليه من طرف المسلمين للابتعاد عن التمويل التقليدي القائم على الفوائد الربوية، بالإضافة إلى أهميته على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يساهم التمويل الإسلامي من خلال مختلف الصيغ التي يتبناها في تعزيز التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، كما سلطنا الضوء على الدور الاستثماري الذي يلعبه التمويل الإسلامي كونه يدعم الاستثمار الحقيقي لا الاستثمار الوهمي وهذا ما أحدث الفرق بينه وبين التمويل التقليدي. أما فيما يخص مصادر التمويل الإسلامية فقد أشرنا إلى البنوك الإسلامية بمختلف خصائصها وأهم أهدافها، بالإضافة إلى شركات التأمين التكافلي من حيث خصائصها وأنواعها التي رغم اختلافها تبقى جمعيات تعاونية هدفها تقويم الخدمات التأمينية لأعضائها، وكثالث مصدر هي الأسواق المالية حيث تم تبيان شروط عملها وأهم الضوابط والفروقات التي تميزها عن أسواق المال التقليدية. وأخيراً، تطرقنا إلى الانتشار العالمي لخدمات التمويل الإسلامي مع تبيان تطور الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية على مستوى الأصول والموجودات والانتشار الجغرافي وكذا حجم تعاملاتها ما جعلها تنافس الصناعة المصرفية التقليدية بجدارة.

–الفصل الثاني:

الإطار النظري للاستثمار الإسلامي –

تمهيد:

لقد تعاضمت أهمية النشاط الاستثماري في العالم خلال العقود الأخيرة بالنظر لما أصبح يمثله من مورد اقتصادي هام يضاهاه واردات الأنشطة الاقتصادية التقليدية كما لم يعد مقتصرًا على فكرة الربح التي كانت سائدة، بل إن الدوافع والمداخل تعددت من سياحية، دينية وعلمية...، وهو ما كان دافعًا للاتجاه نحو تنمية هذا القطاع والمحافظة على إمكانياته. وأمام حتمية تنوع الاقتصاديات في مختلف الدول وخاصة الدول العربية الإسلامية والبحث عن بدائل للأنظمة المالية والمصرفية الوضعية، ظهر الاستثمار الإسلامي الذي يقوم على مراعاة مقتضيات الأحكام الشرعية وتغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد بالإضافة إلى استهداف التنمية بأبعادها الشاملة والمستدامة حفظًا لحقوق الأجيال القادمة. كما عملت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تقديم العديد من صيغ وأساليب الاستثمار التي أصبحت جزءًا مهمًا من الكيان المصرفي العالمي، وأنشأت نظامًا ادخارية استنادًا لصيغة المضاربة الشرعية سواء في صورة حسابات استثمار عامة أو خاصة، كما حرصت على تقديم خدماتها المصرفية وفق أحدث وسائل التكنولوجيا والغاية من هذا تلبية حاجات المتعاملين الذين يبحثون عن أساليب شرعية لاستغلال وتنمية أموالهم.

وسيتيم التطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

1. المفاهيم المعاصرة للاستثمار.
2. الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.
3. أثر التوجه للمصرفية الإسلامية في تطوير صيغ استقطاب الأموال.

1. المفاهيم المعاصرة للاستثمار

1.1. مفهوم الاستثمار:

1.1.1. التطور التشريعي للاستثمار:

يعد الاستثمار والحديث عنه أمر مستحدث فقد ازدهرت عمليات الاستثمار الدولي المباشر في خمسينات القرن الماضي وحتى بداية السبعينات، تحت تأثير إيديولوجية التنمية السائدة آنذاك ويرجع ما سبق إلى أن أغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها دول سائرة في طريق النمو أو أواخر تلك الفترة وتمتلك ثروات طبيعية هائلة دفعت الدول الصناعية وشركائها للحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية لتلك الدول أو بدفع مبالغ مالية مقابل تلك الاستثمارات. وفي ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات فان تهيئة الإطار القانوني المناسب له تعد أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الاستثمار واستقرار المعاملات ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، وهذه كلها تمثل شروطا جوهرية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة. فالحماية القانونية وتيسير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم هي التي تشجع على التراكم الرأسمالي وتؤدي إلى تخفيض التكاليف وتسهم في منح المستثمرين الشعور بالاستقرار الحقيقي الذي يحتاج إليه أي استثمار طويل الأجل. (حسين، 2013، صفحة 2)

وقد كانت الصورة السائدة في القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين تعكس تنافس الشركات والمستثمرين في كسب رضا الدول المضيفة أو التأثير فيها، أما حاليا فانقلب هذا الوضع رأسا وأضحت العديد من الدول شديدة الحاجة إلى رأس المال تتنافس من اجل أن تجتذب إليها الاستثمارات الأجنبية ولأن التشريع يساعد على تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم فانه بقدر ما تنجح الحكومات في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها المحلية المتجاوبة مع المتغيرات الدولية، بقدر ما ينعكس ذلك في استجابة المزيد من المستثمرين للتوسع الاستثماري فترتفع أحجام الاستثمارات وتزيد معدلات النمو مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض مستويات البطالة. لذلك يمكن القول أن توافر عناصر الإنتاج واتساع حجم السوق وإصلاح هياكل الأسعار تعتبر شروطا ضرورية ولكنها ليست كافية بذاتها لتحقيق المزيد من الجذب الاستثماري الخاص للاقتصاد القومي، ولأن التشريع هو أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر فان عدم الاستقرار التشريعي معناه عدم استقرار قواعد اللعبة، مما يؤدي إلى وجود مناخ اقتصادي يتسم بعدم التأكد والمخاطرة الاستثمارية ويجعل المستثمرين يترددون كثيرا في القيام باستثمارات جديدة أو يتجهون إلى التركيز على المشروعات ذات المردود الكبير والسريع.

وبناء على ذلك فإن الإصلاح الاقتصادي، كما يذهب إليه بعض الأساتذة الباحثين لا يمكن أن تكتمل آثاره الإيجابية إلا إذا واکبه إصلاح في جميع المجالات الأخرى وخاصة في المجالات القانونية والإدارية لما لهذه المجالات جميعاً من تأثير خاص ومباشر على المعاملات.

2.1.1. تعريف الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك تعددت التعاريف إلا أنها تتضمن الكثير من التشابه بخصوصه ونذكر منها ما يلي:

أ. الاستثمار في الإدارة المالية والمحاسبية:

- ينظر إلى الاستثمار عادة من (قبل رجال الإدارة) على أنه "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة محددة، قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل؛ (Gardes, 2006, p. 02)

- كما يعرف الاستثمار أنه توظيف الأموال المتاحة (مؤكدة) في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة لفترة التي يتخلى فيها المستثمر عن رأسماله آخذين في الاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطرة الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل و تتجاوز معدل التضخم.

- أما في المحاسبة فتمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها (boughaba, 2005, p. 02).

ب. أما الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:

- "يقصد به غالبا اكتساب الموجودات المالية على أن يعتبر التوظيف للأموال مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون في شكل سلع أو خدمات. (koehl, 2003, p. 11)

- وقد عرفته الأمم المتحدة بأنه: "إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافا إليها التحديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط، بل على حيازة المستندات أو إي شكل آخر من الموجودات المالية". (بهوري، 2019، صفحة 407)

- كما يعرف أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة الطلب وطالما أن المستثمر مستعد لقبول التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر. (شموط و كنجو، 2008، صفحة 6)

وكتعريف شامل للاستثمار: يمكن القول إن مفهوم الاستثمار يعني توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب بأقل مستوى من المخاطرة، ولذلك فإن أي استثمار تصاحبه مخاطرة ولكن هذه المخاطرة بمستويات متباينة.

2.1. الاستثمار: أهميته ومبادئه:

1.2.1. أهمية الاستثمار:

أ. الأهمية الاقتصادية للاستثمار:

يظهر مدى أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع من خلال (boughaba, 2005, p. 15):

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة؛
- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع، ولا يخفى مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة بل والمنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها؛
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو بناء طريق أو إقامة جسر... الخ، وعلى سبيل المثال، لاحظ كيف أن إقامة جامعة في منطقة ما يرافقه انتشار مشروعات متممة للجامعة كالمكتبات والمطاعم، ودور السكن للطلبة ووسائل نقلهم... الخ؛
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، وتنهاي التبعية لمجتمع آخر وتحد أيضاً من خروج القطع الأجنبي.
- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة؛
- مساهمته في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه لإنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

ب. الأهمية المالية للاستثمار:

يساهم الاستثمار في تحقيق العديد من المكاسب المالية للدولة والمجتمع وذلك من خلال (حدالة، 2018، صفحة 86):

أ. مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة؛

ب. مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجها من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا، وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات، خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية؛

ت. مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

2.2.1. مبادئ الاستثمار:

لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة لا بد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للاستثمار والمتمثلة في النقاط التالية (حدالة، 2018، صفحة 96):

أ. مبدأ الاختيار: إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيًا في ذلك مايلي:

● يحصر البدائل المتاحة ويجدها؛

● يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بتحليل الاستثماري؛

● يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.

ب. مبدأ المقارنة: وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهرى لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر من وجهة المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

ت. مبدأ الملائمة: يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار بين مجالات الاستثمار وأدواته، وما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وحالاته الاجتماعية، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره والتي يكشفها التحليل الجوهرى والأساسي وهي:

• معدل العائد على الاستثمار؛

• درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛

• مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

ث. مبدأ التنوع: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقاً، نظراً للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

3.1. أدوات الاستثمار:

يمكن النظر إلى أدوات الاستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم المستثمرون خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الاستثمار وقد تكون أصولاً حقيقية أو مالية وذلك بغية تنمية قيمتها وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة فيها، وسيتم عرض أهم الأدوات فيما يلي:

1.3.1. أدوات الاستثمار الحقيقي:

وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ. العقار: هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته حيث يعد من الاستثمارات المربحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال ويحتاج إلى رأسمال كبير للاستثمار، ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين أدوات الاستثمار الأخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين، إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار وأكثر أنواع الاستثمارات العقارية يكون في شراء المنازل والأراضي والهدف منها انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها مستقبلاً والحصول على الأرباح، لأن هذا النوع من الاستثمار يتصف بانخفاض سيولته مقارنة بالأوراق المالية، وهناك شكلان للاستثمار في العقار هما (دريد، 2008، صفحة 55):

• **الاستثمار المباشر:** ونقصد به شراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرة ويقوم بإدارتها من قبله؛

• **الاستثمار غير المباشر:** يتمثل في شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية تحت مصطلح Real Estate Investment Trusts، تصدر هذه المؤسسات أوراقاً مالية غالباً ما تكون سندات تحصل بواسطتها على أموال تستخدمها فيما بعد لتمويل مباني أو شراء العقارات.

ب. **السلع**: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواقا متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، لذا أصبحنا نسمع مثلا عن وجود بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، وبورصة للذهب في لندن، وبورصة للبن في البرازيل... الخ. ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية، وتشبه المتاجرة بالسلع الأوراق المالية في كثير من الوجوه إذ أن لكل منهما أسواقا متماثلة إلى حد كبير فيما عدا أن للأوراق المالية سوق ثانوية لا يتوفر مثيل له للسلع، كما يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة وتكون أسعار كل منهما معلنة في السوق ولا تخضع لأية مساومة كما يحدث في مجالات الاستثمار الأخرى. (مطر، 2009، صفحة 86)

ت. **المشروعات الاقتصادية**: تعد من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، حيث تتمثل في المشاريع الصناعية، التجارية، الزراعية وتتصف مثل هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقية، ومن مزاياها أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فإنها تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي وفي تراكم رأس المال الثابت.

1.3.2. أدوات الاستثمار المالي:

من أهم أدوات الاستثمار المالي ما يلي (الخوراني، 2015، الصفحات 608-611):

أ. **الأوراق المالية**: من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظرا للمرونة التي تتمتع بها و المزايا التي تحملها، وهي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد والمخاطر ولها العديد من القيم، كما تتميز الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية، أي مقدار الزمن اللازم لتحويل الأوراق المالية إلى نقد بالإضافة إلى تعرضها لمخاطر أخرى، ويحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربح و السيولة في آن واحد.

ب. **صناديق الاستثمار**: تعرف على أنها وعاء استثماري لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية وهذا ما لا يستطيع الأفراد تحقيقه، فهي أحد الأدوات الحديثة في إدارة الأموال، وذلك وفقا لرغبات المستثمرين واحتياجاتهم الخدمية ودرجة تقبلهم للمخاطر لتحقيق المزايا التي لا يمكن تحقيقها منفردا مما يعود بالفائدة على المصرف أو على الشركة التي تؤسس صناديق الاستثمار وعلى الاقتصاد الوطني ككل، وهي وسيلة لتمويل عمليات الاقتصاد الوطني عن طريق ربط المدخرات الوطنية بأسواق المال بما يحقق حماية للمستثمرين فهي وجدت خصيصا لخدمة فئة معينة من المستثمرين وبخاصة صغار المدخرين بإيجاد وسيلة لتنويع استثماراتهم بصورة لا تتاح إلا بوجود محفظة مالية كبيرة.

ت. المعادن النفيسة: منذ القدم والمعادن النفيسة أصول مالية ذات قيمة في حد ذاتها وهذا ما يميزها عن العملات الورقية التي ليس لها قيمة إلا قيمة الورق الذي صنعت منها، لذلك فالمعادن النفيسة تميل دائما إلى الاحتفاظ بقيمتها على مر الزمن حينما تنخفض قيمة العملات الورقية باستمرار، وبالتالي فإن التجارة في المعادن النفيسة تعد من أكثر وسائل التجارة أمانا على المدى القصير وأكثرها ربحية على المدى الطويل وتتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منظمة لعل أهمها على التوالي: سوق لندن، سوق زيورخ، سوق هونغ كونغ.

4.1. محددات الاستثمار:

لقد أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي إذ يقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين، أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر وإلى إنعاش الاقتصاد وكذا المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع وتوفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات العملية الإنتاجية للمشروع، لذلك نجد أن أهم القوى الاقتصادية التي تحدد الاستثمار هي الإيرادات التي يتم جنيها من جراء ذلك الاستثمار من خلال الطلب على الناتج الذي يتم الحصول عليه من المشروع الاستثماري والتي تتأثر بصفة أساسية بأوضاع دورة النشاط الاقتصادي وتكاليف الاستثمار التي تتحدد من خلال أسعار الفائدة والسياسة الضريبية وكذلك التوقعات المستقبلية للاستثمار فعندما تعتمد محددات الاستثمار على أحداث مستقبلية يصعب التنبؤ بها والتي ترافق المشروع الاستثماري الذي يحاول أن يحقق إيرادات تفوق التكاليف للبقاء في السوق من جهة والتي تواجه الاقتصاد ككل من جهة أخرى لذلك تكون من أكثر المكونات قلبا في إجمالي الاستثمار. وهنالك عدد من الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي تحدد حجم ونشاط الاستثمار وهذه المحددات تمتاز بشموليتها وتأثيرها المباشر على المستثمر والسوق وهي كالآتي (koehl, 2003, p. 22):

- ❖ يعد توافر الائتمان المصرفي عاملا محددًا ومؤثرا على دعم وتشجيع الاستثمار؛
- ❖ مدى توافر النقد الأجنبي لمتطلبات العملية الإنتاجية والخدمية التي يتم استيرادها من الخارج؛
- ❖ مدى توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد لكونهما من العوامل المهمة في تهيئة مناخ استثماري مناسب؛
- ❖ سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال والتقدم التكنولوجي للدولة ودرجة المخاطر تُعد من العوامل المهمة التي تؤثر على القرار الاستثماري.

2. الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

1.2. الاستثمار الإسلامي: التعريف، الأهداف، الأنواع

1.1.2. تعريف الاستثمار الإسلامي:

إن نظرة الاقتصاد الإسلامي للاستثمار لم تكن قائمة على التفريق بين رأس المال المادي ورأس المال البشري كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، بل انصببت هذه النظرة على الاهتمام بكلا النوعين بشكل متوازن إدراكاً منه أن التكوين الرأسمالي المادي وحده لا يكفي لأداء الدور المطلوب منه في عملية التنمية الاقتصادية وتطوير الاستثمار بالشكل المحقق للأهداف المرجوة، وبناء على ما تقدم يمكن تعريف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي كما يلي:

- يطلق الاستثمار في الشريعة الإسلامية على تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية في استثماره، فهو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء أكان ذلك في التجارة، الزراعة، الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية.

- كما يعرف بأنه: "جهد ورع رشيد يبذل في الموارد المالية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها".
- يعرف على أنه: "الاستثمار هو كل إضافة للناتج القومي في إطار أحكام الشريعة مما يؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال أولويات التي تعكس واقع الأمة الإسلامية." (دوابه، الاستثمار في الإسلام، 2009، صفحة 26)

- كما عرفه أحمد شوقي دنيا أنه: "جهد واعي ورشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها." (النمري، 2000، صفحة 28)

- وعرفه الدكتور مصطفى قطب سانو بأنه: "توظيف الفرد السلم ماله الزائد عن حاجاته الضرورية بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة، وبغية الحصول منه على عائد يستعين به على تحقيق غاياته وعمارة الأرض." (قطب، 2000، صفحة 24)

وانطلاقاً من جملة التعاريف السابقة، نستنتج أن الاستثمار الإسلامي نشاط إنساني إيجابي، واقع على ممتلك حلال بطريق حلال مستمد من الشريعة الإسلامية، يؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية وذلك بتوظيف المال للحصول على عائد منه وتنمية الثروة بما يحقق مصلحة المجتمع.

2.1.2. أهداف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

هناك أهداف مشتركة في الاستثمار يتطلع إليها كل مستثمر مهما كان منهج أو أسلوب استثماره، كما أن هناك أهداف أخرى يسعى إليها المستثمر المسلم انطلاقاً من أن الاستثمار في الإسلام جزء من نظام شامل يدور في دائرة المصلحة العامة وطاعة الله عز وجل وبذلك ينحصر الاستثمار في المجالات التي تقرها الشريعة، وفيما يلي نشير إلى بعض من هذه الأهداف (أبو الهول، 2011، صفحة 77):

أ. المحافظة على أصل المال ويندرج هذا في عنصر (حفظ المال) الذي يعتبر من الضروريات الخمس التي أقرت الشريعة برعايتها؛

ب. توافر السيولة لإمكان استرداد الأموال واستعمالها عند الحاجة لأن للمال وظائف وكما تحمل تلك الوظائف المتاحة لكنز المال قد يهمل ربطه دائماً بالاستثمار مما يحول دون إنفاقه؛

ت. تحقيق التشغيل الكامل لرأس المال بحيث يتم توجيه كل المدخرات للإنتاج والاستثمار، وقد كفل الإسلام هذا الهدف بتحريم الاكتناز وفرض الزكاة؛

ث. حصر الاستثمار في السلع الحلال واجتناب الأنشطة المحرمة، وهذان الهدفان ليسا مأخوذتين بالاعتبار أصلاً في المبادئ الاقتصادية الوضعية فهي تستبعد مسألة شرعية الاستثمار وتجعل معيار الحكم بنجاحه هو تعظيم الربح؛

ج. مراعاة الأولويات في إدارة النشاط الاقتصادي وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات؛

ح. شمول الاستثمار للأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع حيث تعتبر هذه الأنشطة فرض كفاية يجب القيام بها لأهميتها في عملية التنمية، لذا تعطى الأولوية في خطة التمويل لهذه الأنشطة دون المشروعات الثانوية التي يتحقق جرائها أرباح كبيرة؛ (المكاوي، 2011، صفحة 53)

خ. مشاركة رأس المال في النشاط الإنتاجي الحقيقي وفقاً للصيغ الشرعية للاستثمار، وعدم استخدامه لمجرد الحصول على عائد من المعاملات المحرمة شرعاً سواء باستحقاق أجر عليه في التعامل الربوي أو بتشغيله في مشروعات إنتاجية محرمة، ما يؤدي لعدم تحقيق ثروات لفئة مستغلة من المجتمع على حساب الأغلبية.

3.1.2. أنواع الاستثمار الإسلامي:

تختلف أنواع الاستثمار باختلاف معايير التصنيف كالتالي:

أ. حسب طبيعة الاستثمار: وينقسم إلى قسمين (صديق، 2011، الصفحات 40-41):

- استثمار حقيقي إنتاجي: وهو ما يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي أي كل أصل له قيمة اقتصادية في ذاته، ويفترض الاقتصاد الحقيقي أن الاستثمار في هذه الأصول هو الذي يولد قيمة اقتصادية مضافة تزيد دخل المستثمر ومن ثم الدخل القومي للمجتمع؛
- الاستثمار المالي: ويتعلق بتوظيف الأموال في سوق الأوراق المالية ويترتب عليه حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل أسهم أو سندات.
- ب. حسب الهدف من الاستثمار:
 - استثمار إحلالي: ويتعلق بعملية تبديل الأصول القديمة بأخرى جديدة، ما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وخاصة إذا كان الاستثمار في الآلات والمعدات ذات مستوى تقنية مرتفع؛
 - استثمار صافي: ويشمل الإضافة الصافية إلى رصيد المجتمع من رأس المال (لا يشمل الإهلاك)، ويمكن حسابه بالفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الإحلالي؛
 - استثمار إجمالي: يشمل الإنفاق الإجمالي، أي المقدار الكلي للسلع المنتجة؛
 - استثمار توسعي: وتتمثل في أصول مطلوب إضافتها لمشروعات قائمة، لإضافة الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- ت. حسب شرعية الاستثمار: وهو معيار خاص بالاقتصاد الإسلامي حيث يساهم إلى حد بعيد في إبراز الخصوصية الحضارية لهذا الاقتصاد، وينقسم إلى قسمين هما:
 - استثمار شرعي: هو الذي يلتزم بجملة الضوابط الاستثمارية الإسلامية، ويتعد عن كل عمل مخالف للشرع؛
 - استثمار غير شرعي: وينقسم بدوره إلى قسمين:
 - استثمار غير مشروع أصلا: الاستثمار الذي لا يسمح به ابتداء، كأن يكون في مجال محرم أو بألية محرمة كالربا؛
 - استثمار دخل عليه ما جعله غير مشروع: حيث يكون الاستثمار مشروعاً ولكن حدث في أحد مراحل ما جعله يخرج من الشرعية إلى اللاشرعية، كان يحتل أحد ضوابط العملية الاستثمارية.
- ث. الاستثمار التجاري والاستثمار في البحث والتطوير:
 - الاستثمار التجاري: إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية والاستثمار في المنشآت التجارية بهدف الأعمال التجارية وتصريف السلع تعتبر استثمارات قائمة بذاتها، فالمرود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المرود المتوقع من الاستثمارات الأخرى؛

● **الاستثمار في البحث والتطوير:** يكتسي هذا النوع أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المطورة تقنيا، ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج وتحسين جودة المنتج وبالتالي يعطي للمؤسسات فرصة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

2.2. ضوابط الاستثمار الشرعية:

لقد وضع الإسلام مجموعة من القواعد والمبادئ التي توجه سلوك المستثمر لأمواله وفقا لضوابطه ولتحقيق مقاصد الاستثمار تتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

1.2.2. الابتعاد عن توليد المال بالمال بلا جهد:

وينتج عن ذلك إنشاء طبقتين في المجتمع طبقة حاكمة وطبقة عاملة ما يؤدي إلى انقطاع العلاقة بين أفراد المجتمع، كما يعتبر الربا كسب بلا جهد يثري صاحب المال على حساب الآخرين وبعيدا عن الخسارة فائدته مضمونة ينالها المرابون في كل الأحوال، لتصبح الفئة المستثمرة لأموالها بالربا ذات نفوذ وسلطان فيزداد جشعها وظلمها في معاملاتها وتتكدس لديهم الأموال بلا ضابط ولا قيد.

2.2.2. عدم استثمار المال عن طريق مضرة الآخرين:

لا يجوز استثمار الأموال انطلاقا من ضرر الآخرين وخير دليل على ذلك هو الاستثمار القائم على الاحتكار والذي يؤدي لمضاعفة الربح وهو غير جائز لضرره وكذلك مما يجب تجنبه في استثمار الأموال كل ما يلحق ضررا بالمجتمع من السلع، كالإتجار بالأسلحة والسلع منتهية الصلاحية بحسب ما قرر الخبراء وأهل الاختصاص، وهكذا نجد حرص الشريعة التام على سلامة المجتمع من كل ما يعود عليه بالضرر وتفاديا للوقوع في أي محذور شرعي يجب أن تكون الشريعة الإسلامية أساس لكل قرار تمويلي يتخذه المستثمر المسلم. (بن الضيف، 2008، صفحة 17)

3.2.2. مشروعية مجال الاستثمار:

من المعلوم أن الاستثمار يعد أحد الركائز الأساسية في مختلف الدول لما يحقق من إنعاش لاقتصادياتها، وفتح مناصب شغل... ولكن تحقيق هذا الدور منوط بمدى الالتزام بمختلف الضوابط الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة الشرع فيها والعمل على الاستثمار في الحلال بهدف تحقيق تنمية شاملة، فمساحة الحلال في الاقتصاد واسعة لكن بشرط ألا تتعدى نصابا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وهذه الضوابط كالتالي:

أ. عدم الاستثمار عن طريق الربا؛

ب. عدم استثمار المال عن طريق الاحتكار؛

ت. تحريم استثمار المال في الحرمات.

4.2.2. حسن ترتيب أولويات الاستثمار:

وتعني الالتزام في المشروعات الاستثمارية بعد الإجازة الشرعية بمبدأ المفاضلة بين مجالات الاستثمار المتنوعة بحيث يراعى عند الاستثمار الأولويات الإسلامية وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات. كما تراعى الحاجات العامة على الخاصة والتي تهدف لتحقيق التكامل والتعاون في المجتمع، كما أن المفاضلة بين وسائل الاستثمار من أحوج الضوابط الاقتصادية التي يجب على المستثمر أن يستحضرها بغية التقليل من حالات الفشل والخسائر.

5.2.2. توزيع عائد الاستثمار على أساس الغنم بالغرم:

حيث يتم توزيع عائد الاستثمار بين أطراف العملية الاستثمارية بقدر ما يغنم صاحب العمل من أرباح ومزايا في حالات اليسر بقدر ما يجب أن يتحمل من خسائر في حالات الإفلاس والكساد. (صولي، 2016، صفحة 397)

6.2.2. حسن التخطيط:

إن لقيام شيء بأي شيء نسعى من ورائه إلى تحقيق النجاح لا بد علينا من التخطيط له، فالنظام الإسلامي يأمر أتباعه بالتخطيط في العمل والاجتهاد وبذل كل الأسباب لبلوغ الهدف والسعي لإنجاح المشاريع فهذا رسول الله (ص) قبل أن يهاجر من مكة إلى المدينة قام بالتخطيط والدراسة واتخاذ كل الوسائل والاحتياطات المادية التي تكفل له النجاح في خطته وتحقيق هدفه والوصول إلى المكان الذي يريده بأمن وسلام، وكذلك يجب أن يكون حال مستثمري وتجار المسلمين قائما على التخطيط الدقيق والدراسة الواعية والمتابعة الشاملة لضمان نتائج إيجابية.

3.2. معايير الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

يتميز المنهج الإسلامي للاستثمار بأنه ينطلق من مقاصد الشريعة الإسلامية ويلتزم بأحكامها بشكل شمولي، ومن ثم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها يجب أن تكون متناسقة ومرتبطة بالمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وفيما يلي سيتم التطرق إلى المعايير الإسلامية التي يجب الأخذ بها عند اتخاذ القرار الاستثماري:

1.3.2. المعايير الاقتصادية للاستثمار الإسلامي:

لكي يحقق الاستثمار الإسلامي أهدافه الاقتصادية فإن الأمر يتطلب توافر مجموعة من المعايير الاقتصادية التي تحكم سلوك متخذي القرار وأهمها ما يلي (تلامي، 2013، صفحة 611):

أ. معيار صافي القيمة المضافة القومية: تمثل القيمة المضافة أحد المعايير الأساسية التي تمكن من قياس مدى مساهمة الاستثمارات في الدخل القومي، وتعرف بأنها الثروة أو القيمة التي يضيفها المشروع مع غيره من المشروعات في تكوين الناتج القومي نتيجة لتضافر عوامل الإنتاج في مجال النشاط الذي يعمل فيه؛

ب. معيار التوازن بين الأنشطة الاقتصادية: يعتبر توجيه الاستثمارات نحو جميع مجالات النشاط الاقتصادي للمجتمع المسلم من الأمور الضرورية لتحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع، كما يؤدي تنوع وتعدد مجالات الاستثمار إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والذي يعتبر مبدأ اقتصادي وسياسي هاما حيث يمكن الدولة من الاستفادة من جميع الإمكانيات والموارد المتاحة،

ت. معيار الأمن الاقتصادي: تهتم كل النظم الاقتصادية بتحسين نظم مدفوعاتها، ولذلك من الطبيعي أن يتم تحليل المشروع الاستثماري من وجهة نظر تأثيره على ميزان المدفوعات ولاسيما في الدول التي تعاني من عجز في العملة الأجنبية مثل الكثير من الدول الإسلامية النامية.

2.3.2. المعايير المالية للاستثمار الإسلامي:

تقوم المعايير المالية علمنهج المحافظة على المال وتنميته ذلك أن عدم تحقيق الضمان لأصحاب الأموال وتحقيق عائد مناسب لهم قد يؤدي إلى تقليص قاعدة الاستثمار الإسلامي وعدم إمكانية التوسع فيه. (المكاوي، 2011، صفحة 78)

أ. معيار تحقيق الربحية التجارية المناسبة: يعتبر تحقيق الربح من أهم مقاييس النفع لأصحاب الأموال، فالربح يقي رأس المال من النقصان الظاهري بسبب الزكاة ويساعد على تنميته وزيادته، كما يمكن من مواجهة مخاطر المستقبل بتكوين الاحتياطات اللازمة؛

ب. معيار المخاطرة: تعتبر المخاطرة من المعايير المالية الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية لمعرفة ما قد يصيب المشروع من خسائر نتيجة تعرضه للمخاطر المختلفة خلال عمره الإنتاجي، بما يضمن المحافظة على الأموال وتنميتها كهدف ودوافع للاستثمار الإسلامي؛

ت. التشغيل الكامل لرأس المال: حيث يعني الاستثمار ضمن منهجه لاستثمار رأس المال أن يوجه كل المدخرات للإنتاج وأن يوضع في خدمة المجتمع الإسلامي جميع وحدات رأس المال، ويتضمن هذا أن لا تكون أي وحدة من وحدات رأس المال عاطلة، وقد كفل الإسلام تحقيق هذا الغرض بتحريم الاكتناز وفرض الزكاة.

3.3.2. المعايير الاجتماعية للاستثمار الإسلامي:

للاستثمار الإسلامي دور هام في تحقيق المجتمع المتكامل لماله من آثار اجتماعية متعددة ولكي يسفر الاستثمار عن تلك الآثار يتطلب الأمر توافر عدة معايير وهي كالتالي (دوابه، 2006، صفحة 26):

أ. اختيار الطيبات وفقا للأولويات الإسلامية: إلى جانب البعد عن إنتاج السلع والخدمات المحرمة، يجب على متخذي القرار الاستثماري أن يلتزم عند المفاضلة بين البدائل الاستثمارية، اختيار المشروعات التي تقوم بإنتاج الطيبات بالترتيب الشرعي لأولويات الإنتاج بما يمكن من إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية؛

ب. معيار أولوية التنمية الإقليمية: يأتي هذا المعيار الاجتماعي للاستثمار في الفكر الإسلامي انطلاقاً من مسؤولية المستثمر تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، حيث تقضي محلية الاستثمار بأن تكون الأولوية للاستثمارات التي تعمل على تنمية الإقليمية لموطن أصحاب رأس المال كما يستند هذا المعيار على محلية الزكاة والتي لا يجب أن تنقل إلى بلد آخر؛

ت. معيار استفادة الطبقة الفقيرة من عوائد الاستثمارات: تعتبر العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل من الأهداف التي تسعى جميع النظم الاقتصادية لتحقيقها، والباحث في النظام الاقتصادي الإسلامي يعمل على تحقيق ذلك الهدف من خلال محورين: يتمثل المحور الأول في الصدقات ونظم التكافل الاجتماعي ودورهم في تقريب الفوارق الاجتماعية، والمحور الثاني يتمثل في توزيع الدخل من خلال السلوك الاستثماري لأصحاب الأموال واختيار أنسب المشاريع للطبقات الفقيرة؛

4.2. عوامل نجاح الاستثمار الإسلامي:

يتميز الاستثمار الإسلامي بمجموعة من عوامل التفوق والنجاح وتفعيلها تعمل على الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي نحو الانتعاش والتكامل الاقتصادي للمجتمع، ومن أهم هذه العوامل ما يلي (الهيبي، 2006، صفحة 65):

❖ يتميز الاستثمار الإسلامي عن الاستثمار الأجنبي بازدواجية الرقابة، ذلك أن المستثمر المسلم يشعر برقابة الله تعالى أولاً ورقابة الدولة القائمة بواسطة عمل المحتسب في مراقبة الأسواق، وبالتالي فإن الاستثمار يكون في أعلى مستويات الجدوية في إنجاح العمل التنموي والإنتاجي؛

❖ توافر الإدارة المنظمة التي تملك الخبرة والكفاءة في تنظيم الأعمال الاستثمارية بالشكل الصحيح، يخدم المساهمين من المستثمرين في العديد من الاستثمارات المتاحة لها خاصة وأنها تخدم المسلمين ولهذا تحظى بالدعم الكامل؛

❖ المرونة العالية التي يتمتع بها هذا الاستثمار والتي تتجلى بتنوع أساليبه وطرقه وشمولية مجالاته حيث من الممكن أن تحقق أفضل النتائج زراعياً وصناعياً وتجارياً بهدف تنوع الاستثمارات والتخلص من احتمالات مخاطره؛

❖ من أهم عوامل التفوق في هذا الاستثمار استناده لمبدأ المشاركة العادلة في العملية الاستثمارية بأحد عناصر الإنتاج (عمل أو رأس المال) وكذا المشاركة في الربح والخسارة، ما يؤدي إلى تشجيع وتدعيم الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية قصد الحصول على أعلى الأرباح وتفادي المخاطر؛

- ❖ يقدم تنوع الأساليب الاستثمارية الإسلامية بديلاً ناجحاً عن الفائدة وادخار الأموال أو تعطيلها عن العمل، فالكثير من الأفراد لا يعرفون كيفية استثمار أموالهم خاصة في ظل انتشار المصارف الربوية والإغراءات التي تقدمها ويتم هذا على حساب عدم وجود المصارف الإسلامية في حين لو انتشرت لقدمت خدمات مصرفية ومالية تجنبهم الخسائر والدخول في المعاملات المحرمة؛
- ❖ وكذا من أهم عوامل النجاح الاستثماري، توفر الطاقات وعناصر الإنتاج والسوق السلعية والمالية المتاحة وإعطاء البحث العلمي أولوية الاهتمام نظراً لفعالية المشاريع التنموية في هذا المجال التي تعتمد على توافر الموارد الطبيعية وكفاءة الأيدي العاملة والتقدم التكنولوجي؛
- ❖ أهداف الاستثمار الإسلامي تكمن في تحقيق الأرباح المادية والمعنوية وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تحفيز مستوى النشاط الاقتصادي والروحي عند المستثمر ما يجعله مهياً للقيام بأفضل الأعمال المساهمة في خدمة المجتمع.

3. أثر التوجه للمصرفية الإسلامية في تطوير صيغ استقطاب الأموال

من المعلوم أن صيغ وأساليب استقطاب الأموال في المصارف التقليدية تنحصر بشكل أساسي بمبدأ القروض من خلال الودائع والأوراق المالية على اختلاف مسمياتها وبالتالي فإن معظم هذه الصيغ تلزم المصارف التقليدية برد جميع الأموال إلى أصحابها لإضافة إلى ما استحق عليها من فوائد، أما في حالة التوجه للمصرفية الإسلامية فإن كل الصيغ القائمة على القروض الربوية المضمونة تصبح غير صالحة لاستقطاب الأموال وبالتالي يتوجب على المصرف الإسلامي تطوير أساليب لجذب الأموال تستند إلى صيغ إسلامية وذلك بالاستعانة بالصيغ التالية:

1.3. الودائع المصرفية:

يقبل المصرف الإسلامي الودائع على أساس أنها مضاربة تخضع للربح والخسارة، فالأرباح التي يحققها ناتجة عن عمليات المتاجرة والاستثمارات الأخرى التي يدخلها المصرف، فما يحصل عليه المودع يكون ربحاً استحقه عند ظهور الأرباح في نهاية السنة المالية.

1.1.3. أنواع الودائع المصرفية:

وتنقسم الودائع المصرفية بحسب مدة استردادها في المصارف الإسلامية إلى الأنواع التالية (العطيات و منبر، 2008، الصفحات 21-24):

أ. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): لا تدفع المصارف الإسلامية أية أرباح عن المبالغ المودعة من الودائع تحت الطلب، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التمويلات طويلة الأجل ويتم استخدامها في التمويلات قصيرة الأجل بحذر بالغ الأمر الذي يدفع إدارة المصرف إلى دراسة وتقدير معدلات السحب اليومية ومراعاة نسبة السيولة التي يفرضها البنك المركزي بهدف الإيفاء بمتطلبات السحب من العملاء وعدم الوقوع بمشكلة نقص السيولة، وتعتبر الوديعة تحت من أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية حيث تعود الأرباح المتحققة من تشغيلها إلى المساهمين، ويرى جمهور الفقهاء أن يد المصرف على هذه الوديعة يد ضمان حتى يمكنه استعمال الوديعة سواء بإذن صاحبها أو بدونه لأنها تنقلب إلى قرض، حيث المبالغ المودعة في الحسابات الجارية تدخل فيملك المصرف وله حق التصرف فيها مع الالتزام برد مبلغ مماثل عند الطلب؛

ب. ودائع الاستثمار المشترك: حسابات لأجل وحسابات تحت إشعار وحسابات التوفير وهي حسابات الودائع التي يهدف أصحابها للمشاركة في العملية الاستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي بغرض الحصول على عائد، وتعتبر هذه الودائع من أهم مصادر الموارد الخارجية والسند الأساسي لعمليات المصارف الإسلامية الاستثمارية، ولكي تصبح الوديعة الاستثمارية بالمعنى المتعارف عليه من حيث اتصافها بالاستقرار والقدرة على التحكم في

السيولة النقدية والعمل على ثبات حجم الاستثمارات واستقرارها بالنسبة للمصرف ووجب توفر شرطين أساسيين أولهما يتعلق بالفترة الزمنية، فلا يجوز أن تقل الفترة الزمنية للوديعة عن سنة في بعض المصارف (المصرف الإسلامي الأردني) وثلاثة أشهر في مصارف أخرى (المصرف العربي الإسلامي)، وثانيهما يتعلق بالمبلغ فلا يجوز أن يقل حجم الوديعة الاستثمارية عن مبلغ معين لكل عملة من العملات (500 دينار في المصرف الإسلامي الأردني)، وأبرز أنواع الحسابات الاستثمارية المشتركة هي:

● **حسابات ودائع لأجل:** هي الحسابات الدائنة التي يودعها العميل والتي تكون بمبالغ ثابتة نسبياً ومرتبطة بأجال محددة ولا يجوز السحب منها إلا بموافقة المصرف، ويستحق المودع حصته من الربح حال تحققه حسب النسبة الشائعة المتفق عليها بين الطرفين؛

● **حسابات التوفير:** وهي الحسابات الدائنة التي يقصد بها تشجيع صغار المستثمرين على المشاركة في عمليات الاستثمار عن طريق السماح لهم بالإيداع والسحب المقيد حسب الشروط الواردة في دفتر التوفير، وهي تنقسم إلى نوعين:

- **الوديعة الاستثمارية المطلقة:** يقوم عقد الوديعة على أساس المضاربة المطلقة من قبل المصرف، ويفوض أصحاب الودائع بصفتهم أرباباً للمال المصرف في الاستثمار في جميع الأوجه الجائزة شرعاً، فإذا كان التفويض مطلقاً فإن الوديعة تدخل مع رأس المال العامل المخصص للاستثمار في المشروعات التي يقوم بها المصرف الذي ينوب شرعاً عن مجموع المودعين في استثمار ودائعهم، ويتم توزيع الأرباح الناتجة عن هذا الاستثمار وفقاً للاتفاق المنصوص عليه في عقد الوديعة ويطبق هذا النوع من الإيداع في المصارف الإسلامية على أساس عقد المضاربة المطلقة، كما يكون للمصرف الحق في استثمار المبلغ المودع في تمويل أي مشروع من مشروعاته محلياً أو خارجياً ووفقاً لأجال مختلفة؛

- **الوديعة الاستثمارية المقيدة:** هي ودائع استثمارية يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات خاصة قصد الاستثمار في مشروع معين أو لغرض محدد، فإذا كان التفويض بالاستثمار للمصرف مقيداً بأي نوع من القيود مثل نوع أو مكان الاستثمار فإنه يدخل تحت بند الاستثمار المخصص الذي يلتزم به المصرف، وقد يكون بالتفويض لمدة محددة أو غير محددة وفي الحالة الأخيرة يطلب من المودع إشعار المصرف برغبته في سحب الوديعة قبل مدة معينة يتم بعدها تصفية الحساب الاستثماري الخاص بها، ولكي يوائم المصرف الإسلامي بين استخدام ودايع الاستثمار المشترك وبين مواجهة سحبات العملاء عند الحاجة وحفظاً لحقوق المودعين فإنه يتم اقتطاع

نسبة معينة من ودائع الاستثمار المشترك لمواجهة السحوبات والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، فتقوم المصارف باستثمار 90% من ودائع الاستثمار والباقي يخصص لمواجهة المخاطر.

ت. **الودائع الادخارية:** وهي ودائع صغيرة المقدار غالباً حيث تدفع عليها المصارف عوائد بحسب الوديعة والمدة التي بقيتها في المصرف، وتقوم المصارف بتشجيع صغار المدخرين على إيداع مدخراتهم لديها وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي لديهم. ويترك المصرف الخيار لأصحاب هذه الودائع بين إيداعها كاملة في حسابات الاستثمار ومشاركة الأرباح وبين إيداع قسم منها في حساب الاستثمار والقسم المتبقي في حساب الادخار لمواجهة طلبات السحب المحتمل وبين إيداع هذه الأموال لدى المصرف على أن يقوم بضمان رد أصل المال.

2.1.3. أهمية الودائع المصرفية:

باعتبار أنها مصدر من مصادر التمويل في المصارف الإسلامية لمختلف المشاريع الاستثمارية والعمليات التمويلية الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة تتمثل فيما يلي (أبو غدة، 2007، صفحة 92):

- أ. مصدر لا تتحمل عليه المصارف الإسلامية أي تكلفة من أي نوع؛
 - ب. تتقاضى عليها أجراً أو عمولة مقابل إدارة الحساب؛
 - ت. تتميز الودائع الجارية بنوع من الاستقرار باعتبار أن أصحابها لا يقومون بسحب المودع كلياً، لذا يمكن اعتبارها من المصادر الثابتة التي يُعتمد عليها في تمويل أنواع محددة من المشاريع الاستثمارية.
- وبالتالي يمكن القول أنها تمثل جوهر رسالة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية للمجتمعات وتطوير اقتصادياتها من خلال تأسيس نظام يقوم على أساس التعاون بين رأس المال والعمل.

2.3. صكوك الاستثمار:

تعتبر صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال طويلة الأجل بالمصارف الإسلامية حيث تعتبر البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات الربوية وهي تطبيق لصيغة المضاربة فالمال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف المصرف، وتأخذ صكوك الاستثمار الأشكال التالية (الجورية، 2009، الصفحات 100-103):

1.2.3. صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد:

تصدر وفقاً لعقد المضاربة المقيدة حيث يقوم المصرف باختيار مشروع معين يرغب في تمويله، ثم يصدر صكوك استثمار لهذا المشروع وي طرحها للاكتتاب العام، ويلتزم المصرف كمضارب في هذا النوع من الصكوك بإمسك حسابات خاصة للمشروع منفصلة عن حساباته الأخرى كذمة مستقلة، وليس له أن يخلط ماله بمال المضاربة إلا إذا أذن له رب المال (أصحاب الصكوك)، وتحدد مدة الصك طبقاً للمدة التقديرية للمشروع، ويجوز أن توزع العائدات جزئياً تحت

الحساب كل ثلاثة أو ستة أشهر خاصة إذا كان مركزه المالي يسمح بذلك، إلى أن تتم التسوية النهائية حين انتهاء العمل بالمشروع واقتسام الأرباح وفق ما اتفق عليه في عقد المضاربة، ويحصل المصرف على جزء من الربح مقابل الإدارة بنسبة تحدد مقدما في الصك.

2.2.3. صكوك الاستثمار العامة:

وفقا لعقد المضاربة المطلقة، يعد هذا الصك أحد أدوات الادخار الإسلامية، حيث يقوم المصرف الإسلامي بإصدار صكوك محددة المدة غير محددة لنوع النشاط، وي طرحها للاكتتاب العام، والمصرف كمضارب يجوز له خلط أمواله بأموال المضاربة ولا يلتزم بمسك حسابات مستقلة لحصيلة الاستثمار، إلا أنه يلتزم بإمسك حسابات خاصة للمضاربة التي تشمل التمويل الذي خصصه هو للاستثمار بحيث تكون منفصلة عن حسابات نشاطات المصرف الأخرى، ويستحق الصك عائدا كل ثلاثة أشهر باعتباره جزءا من الأرباح تحت حساب التسوية النهائية في نهاية العام، وطبقا لما يظهره المركز المالي يحصل المصرف على جزء من الأرباح مقابل الإدارة بنسبة تحدد مقدما في الصك.

3.2.3. صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة:

أ. صكوك المقارضة المشتركة: هي صكوك يصدرها البنك بفئات معينة وي طرحها في الأسواق للاكتتاب وتكون محددة الأجل بالنسبة لتاريخ استحقاقها على أن لا تزيد مدتها عن عشر سنوات مالية، ويستخدم حصيلتها لتمويل الاستثمارات التي يراها مناسبة، ومن صافي الأرباح مجتمعة يخصص المصرف جزءا منها لتوزيعها على أصحاب الصكوك بنسبة قيمة ما يملكه كل منهم من صكوك، وتختلف النسبة الموزعة من سنة إلى أخرى تبعا للأرباح المتحققة من العمليات مجتمعة، فتنتفي شبهة التحريم عنها، وتعد هذه الصكوك أحد المصادر الخارجية لجذب مدخرات جديدة وخاصة صغار المدخرين مما يوفر قدرا من السيولة للبنك؛

ب. صكوك المقارضة المخصصة: هي صكوك مرتبطة بمشروع معين يتم اختياره من بين عدة مشروعات مقترحة، يتم تمويله عن طريق طرح صكوك خاصة بهذا المشروع فقط، ويقوم أصحاب المدخرات بالاكتتاب في صكوك المشروع، ويعد صاحب الصك شريكا فيه بنسبة ما يملكه ويعد المصرف وكيفا عن أصحاب الصكوك في كل ما يتصل بإدارة المشروع ومراقبة أعماله وتوزيع أرباحه.

3.3. صناديق الاستثمار الإسلامية:

إن صناديق الاستثمار الإسلامية ليست مجرد وسيط مالي كما هو الحال في صناديق الاستثمار التي تنشئها الشركات والمصارف التجارية التقليدية وشركات التأمين، بل إن هذه الصناديق تعتمد على منهج الاستثمار الإسلامي الذي يمزج بين رأس المال والعمل، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية التي ترغب في تكوين صندوق معين من هذه

الصناديق بإعداد دراسة اقتصادية لنشاط محدد تبين فيه جدوى الاستثمار ثم تقوم بتمويله عن طريق طرحه للاكتتاب العام للجمهور، فالعقد الذي يربط بين إدارة الصندوق والمكاتب فيه هو عقد المضاربة الشرعية.

1.3.3. أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية:

هناك عدة اعتبارات لتصنيف صناديق الاستثمار الإسلامية وما سنعمل به هو تقسيمها حسب القطاعات، وبذلك تنقسم إلى الأنواع التالية (بوطبة، 2017، صفحة 230):

أ. **صناديق الأسهم الإسلامية:** ظهرت هذه الصناديق استجابة لرغبات المستثمرين ذوي الالتزام من المسلمين الذين يحرصون على المباح شرعا من الدخل، ويتم فيها توجيه الأموال المجمعة من اشتراكات المستثمرين إلى شراء أسهم الشركات ويتم اختيار هذه الأخيرة بطريقة تحقق أهداف الصندوق من حيث الموازنة بين العائد والمخاطرة؛

ب. **صناديق السلع:** تتمثل آلية العمل في هذا النوع من الصناديق في شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالأجل بحيث تكون المخاطرة منخفضة ويكون نشاطها الأساسي عن طريق التعامل بالسلع المباحة شرعا ويستثنى من ذلك الذهب والفضة، والمقصود هنا السلع التي يكون لها أسواق بورصة منظمة ومن أهم ضوابط العمل فيها أن تكون عمليات الشراء والبيع حقيقية لا صورية؛

ت. **صناديق الإجارة:** تقوم هذه الصناديق باستخدام الأموال المكتسبة في شراء الأصول وتأجيرها لمدة طويلة بحيث تولد دخلا مستقرا على الاستثمار وتبقى ملكية هذه الأصول للصندوق كما يتم تحصيل الإيجارات من المستخدمين للأصول؛

ث. **صناديق أدوات الدين ذات الدخل الثابت:** وهي صناديق تستثمر في أدوات الدين المباحة شرعا والمتمثلة في الصكوك التي تصدرها الشركات والجهات الحكومية والشبه حكومية.

2.3.3. أهمية صناديق الاستثمار الإسلامية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

وتتمثل أهمية صناديق الاستثمار في التوجه نحو الصيرفة الإسلامية فيما يلي:

أ. تساهم الصناديق الاستثمارية في التحول إلى الاقتصاد الإسلامي بشكل أكثر سهولة، حيث أن إنشاء بنك إسلامي في بلد ما اليوم يحتاج إلى سن قانون جديد أو إصدار قانون خاص، إلا أن إنشاء صندوق استثماري هو أمر ممكن في ظل القوانين المنظمة لهذه الصناديق في أي مكان من العالم لأن تلك القوانين أخذت باعتبار ما أن الغرض الأساسي من الصناديق هو تلبية تفضيلات ورغبات المستثمرين الذين لا يجدون ما يرضيهم في البنوك التجارية وشركات الاستثمار؛

ب. تتميز صناديق الاستثمار في النظام الاقتصاد الإسلامي بأن الخلط بين أموال البنك وأموال الصندوق والذي يتخوف منه كثير من المدخرين لا يقع فيها، لأن الصناديق لها ميزانية وحسابات مستقلة تماماً عن البنك، والقوانين تمنع اختلاط بين أموال البنك وأموال الصندوق مع كونه شركة مالية لا تكاد تختلف عن البنك ولا حدود لنموها وحجمها وهي بخلاف النواذ في البنوك التقليدية لا تحتاج إلى أن يغير البنك هيكله الإداري أو نظام عمله أو تعين كادر جديد من الموظفين؛

ت. من أهم مزايا صناديق الاستثمار الإسلامية أنها يمكن أن تكون أداة ووسيلة لتحقيق التكافل الاقتصادي بين المسلمين، وذلك بتسهيل نقل المدخرات من دول الفاض إلى دول العجز وأن تكون توطئه لقيام البنوك الإسلامية وتوطيد دعائم العمل المصرفي اللاربوي في أي بلد من بلاد المسلمين، وما يؤكد ذلك أنه في المملكة العربية السعودية تسوق البنوك نحو 50 صندوقاً استثمارياً أكبرها حجماً وأكثرها ربحاً هي الصناديق الإسلامية؛

ث. لصناديق الاستثمار أهمية بالغة في رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية، حيث تمثل أول تذوق من البنك الربوي للعمل المصرفي الإسلامي يستطيع من خلاله إنشاء صندوق استثماري يتعرف منه على طبيعة المعاملات المنضبطة شرعياً ويذوب الجليد بينه وبين فكرة العمل المصرفي اللاربوي. (كتاف، 2014، صفحة 305)

4.3. عوائد الخدمات المصرفية الإسلامية:

تعتبر الخدمات المصرفية من بين الأعمال التي تقدمها المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المصرفية، وقبل التطرق للعوائد التي تحصل عليها مقابل أدائها لهذه الخدمات، نحاول عرض مختلف أنواع هذه الأخيرة فيما يلي:

1.4.3. أنواع الخدمات المصرفية:

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة لعملائها، غير أن ما يميزها هو اختلافها عن تلك التي تقدمها المؤسسات المصرفية التقليدية، بحيث تلتزم فقط بتقديم الخدمات التي تتفق وضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية وتستثني تلك التي تقوم على أساس الفائدة وأهم هذه الخدمات ما يلي (زعتري، 2008، صفحة 322):

أ. الخدمات المصرفية الداخلية: وتتمثل في:

- تحصيل الشيكات والكمبيالات؛
- الكفالات المصرفية التي تقتضي بأن يكون المصرف الإسلامي كفيلاً للعميل اتجاه طرف آخر، حيث يتعهد بدفع مبلغ محدد عن العميل لهذا الطرف؛
- تأجير الخزائن الحديدية للعميل الذي يقوم بحفظ أشياء خاصة وقيمة بما لمدة معينة لقاء أجر معلومة؛

- الاكتتاب في الأسهم لمختلف الشركات التي تكون نشاطاتها مشروعة مقابل أجر يستحق على أساس الوكالة بأجر في حالة الإصدار دون ضمان.
- حفظ الأوراق المالية حيث يقوم العميل بإيداع الأوراق المالية التي يرغب في حفظها من السرقة أو الضياع لدى المصرف الإسلامي الذي يقوم بتسليمه وصلاً يثبت ذلك، ويتقاضى المصرف أجراً مقابل اعتماده وكيلاً عن العميل في حفظ ما تم إيداعه من أوراق مالية.
- ب. الخدمات المصرفية الخارجية: وتتمثل في:
 - إجراء التحويلات الخارجية، وبيع وشراء الشيكات السياحية والعملات الأجنبية النقدية؛
 - الاعتمادات المستندية التي تمثل تعهداً من المصرف الإسلامي يدفع مبلغ (قيمة الاعتماد) بناء على طلب العميل (المستورد) إلى جهة معلومة (المصدر) مقابل مستندات ووثائق مطابقة لنصوص الاعتماد؛
 - اعتمادات المراجعة الخارجية واعتمادات التصدير؛
 - بوالص التحصيل وخطابات الضمان التي يتعهد من خلالها المصرف الإسلامي بكفالة العميل في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث.
- ت. الخدمات المصرفية الأخرى: وتتمثل في (لعمش، 2012، صفحة 34):
 - إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية التي يقدمها العملاء، أو المساهمة في تقييم هذه المشروعات وإبداء الرأي بصددتها؛
 - تزويد المتعاملين بالاستشارات حول صيغ العمل في المصارف الإسلامية، والنقاط التي تميز معاملاتها دون غيرها من البنوك؛
 - دراسة فرص الاستثمار والتوظيف في البيئة التي يعمل بها المصرف الإسلامي، وإعداد الخرائط الاستثمارية للمجالات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية وغيرها؛
 - الترويج للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وإمداد المتعاملين بالاستثمار حول أفضل فرص الاستثمار؛
 - إعداد وتدريب الكوادر البشرية لمختلف المتعاملين لتهيئتهم للتعامل وفقاً للصيغ الإسلامية في إطار فقه المعاملات.

2.4.3. طبيعة عوائد الخدمات المصرفية:

تعتبر الخدمات المصرفية واحدة من بين الأعمال التي تقدمها المصارف الإسلامية والتي توافق ضوابط الشريعة وهذا ما يجعلها تختلف عن المقدمة من قبل البنوك التقليدية، وبالتالي اختلاف طبيعة العوائد التي يتم تلقيها مقابل الخدمة،

حيث يتقاضى المصرف الإسلامي ما يسمى أجراً أو عمولة على مختلف الخدمات التي يقدمها، ويجب أن تتوفر في الأجر المقطوع مقابل إتمام المعاملات شروط هي (لعمش، 2012، صفحة 35):

- أ. أن يكون الأجر مقطوعاً وليس على أساس نسبة من قيمة المعاملة باعتبار أن الجهد واحد وإن اختلفت القيمة؛
- ب. استيفاء الأجرة مرة واحدة عند إبرام العقد دون تكرار أخذها، إلا في حالة إبرام عقد جديد.

خلاصة الفصل الثاني:

من المعلوم أن الاستثمارات أهم وسيلة لتحقيق قيمة مضافة وتحريك عجلة الاقتصاد للوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من خلال مراقبة الاستثمارات وتأطيرها بقيود تنقص من الاستغلال الغير عقلائي للموارد. ومن خلال هذا الفصل، تبين أن الاستثمار في كل من الاقتصاد الإسلامي والوضعي يركز على استغلال المال وتنميته في مختلف المجالات وفي غيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الإسلامي أضاف مفهوم أوسع للاستثمار بحيث أن هذا الأخير يجب أن يعود بالنفع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع بأكمله، كما اتضح أن استثمار الأموال في الإسلام تحكمه مجموعة من المعايير والضوابط التي استطاع علماء والفقهاء استنباطها من مصادر الفقه الإسلامي، ومن بينها المعايير الاقتصادية والاجتماعية والمالية وأهمها هي المعايير الأخلاقية التي تقوم عليها مختلف التعاملات المالية الإسلامية، كما تبين أن الحرص على تشغيل رأس المال وتحريم مختلف المعاملات المحرمة الربا والاكنتاز وتقديم أساليب استثمارية ناجعة وذات كفاءة من أهم عوامل نجاح الاستثمار الإسلامي.

وفي الأخير، تم التطرق إلى آثار التوجه للمصرفية الإسلامية في تطوير صيغ استقطاب الأموال مع تبيان أهم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها والقائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة بعيدا عن الصيغ الربوية القائمة على الدائنية والمديونية.

–الفصل الثالث:

أثر التوجه للمصرفية الإسلامية على

توظيف الاستثمار: دراسة تطبيقية–

تمهيد:

تعتبر المصارف الإسلامية اليوم من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي عموماً في كافة الدول، مما جعل العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية على المستوى الدولي تراجع حساباتها بشأن التعامل مع هذا السوق المصرفي الجديد إما باقتحامه أو التصدي له، فقامت العديد من الدول بتعديل القوانين والتشريعات الخاصة بقطاعها المصرفي بعد ضغوط شديدة جراء الطلب المتزايد على المصرفية الإسلامية وكذا بعض المؤسسات المالية خاصة في الدول الإسلامية باستصدار قوانين خاصة تؤطر العمل المصرفي الإسلامي، فجاءت الفرصة للبنوك التقليدية لمنافسة البنوك الإسلامية في تقديم الخدمات المالية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.

ومن خلال البحث في تجارب تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية على المستوى الدولي وجد أن البنوك تسلك مسلكاً للتحويل، المسلك الأول أو ما يسمى بالتحويل الجزئي حيث يقوم البنك بفتح نوافذ وفروع إسلامية لاقتحام السوق الإسلامي ويبقى الهدف من وراء ذلك تجاري محض، والمسلك الثاني ويسمى بالتحويل الكلي وتقوم فيه البنوك بافتتاح نوافذ إسلامية وتقديم منتجات إسلامية كخطوة أولى للتحويل تدريجياً وبشكل نهائي إلى المصرفية الإسلامية. وعلى هذا الأساس نستعرض من خلال هذا الفصل تجارب مصرفية مختارة في التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي وذلك وفق المبحثين الرئيسيين:

1. أساسيات ظاهرة التوجه نحو المصرفية الإسلامية.

2. دراسة تطبيقية لعدد من البنوك التقليدية في إطار التوجه للصيرفة الإسلامية خلال الفترة 2016-2020.

1. أساسيات ظاهرة التوجه نحو المصرفية الإسلامية

1.1. مفهوم التوجه للصيرفة الإسلامية:

أصبحت المصارف الإسلامية منافسا قويا للبنوك التقليدية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي دفع بالكثير منها للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية وتكييف أعمالها المصرفية وفقا للشريعة الإسلامية تبعا لعدة دوافع وجهات داخلية أو خارجية، حكومية أو خاصة مساندة لهذا التوجه.

1.1.1. تعريف التحويل نحو الصيرفة الإسلامية:

من التعريفات المتداولة حول التوجه نحو الصيرفة الإسلامية ما يلي:

- يعرفه الباحث عمار أحمد عبد الله بأن "التحويل يشمل جميع الصيغ والأساليب المعتمدة في أنشطة المصرف وفي مختلف أنواع العقود وكذا التحويل في الأساليب المحاسبية والجانب التنظيمي والإداري". (عمار، 2009، صفحة 32)

- كما يقصد بالتحويل للصيرفة الإسلامية: "الانتقال من وضع الصيرفة التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى الصيرفة الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بمعنى تغيير البنوك التقليدية لأساليب عملها وأنشطتها وبنيتها وهيكلها التنظيمي المخالفة للقواعد الشرعية، واستبدالها بأنشطة وأساليب تختلف عن سابقتها شكلا ومضمونا بشكل يتماشى والمبادئ الإسلامية وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة". (العطيات، 2009، صفحة 69)

وأطلق البعض على ظاهرة توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية من خلا قيامها بإنشاء أو تحويل بعض فروعها التقليدية إلى فروع إسلامية تحت مسمى النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية.

2.1.1. دوافع التوجه نحو الصيرفة الإسلامية:

من المعلوم أن أي تحول أو انتقال من وضع معين لوضع آخر لابد أن يكون له أسباب، وفيما يلي سنحاول التعرف على أهم دوافع توجه البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أ. الدوافع الشرعية للتحويل:

تنطلق المصارف الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن البنوك التقليدية، حيث تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية والغربية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى ما يتوافق والشريعة الإسلامية ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي بأكمله في السودان إلى

النظام الإسلامي أين تمحورت الأسباب المؤدية إلى استحالة المعاشة بين النظامين في مجتمع واحد لاختلاف نظام العمل والذي يبرز في عنصر الفائدة، ويتجلى ذلك في النقاط التالية (الكيلاي، 2013، صفحة 58):

- استحالة إنشاء مصرف مركزي إسلامي في نظام مزدوج، وصعوبة أداء البنك المركزي لوظائفه الرئيسية تجاه المصارف الإسلامية بحكم أن طبيعة عمل هذه الأخيرة تختلف كلياً عن البنوك التقليدية؛
- إشكالية تصفية الديون المستثمرين في البنوك الربوية لتحويل البنوك للنظام الإسلامي بإعفاء المدينين من كل الفوائد التي تحملتها حساباتهم في البنوك التي تصفى، مقابل أن يدفعوا أصل هذه الديون وبأقساط مريحة؛
- الناحية النفسية للمتعاملين سواء كانوا يتعاملون مع البنوك الربوية كمودعين أو مستثمرين وشعورهم بالتعارض مع العقيدة الإسلامية؛
- الإيمان بجرمة الربا حرمة قطعية بجميع أشكاله وصوره، والتسليم بأن نظام الفوائد هو نظام ربوي فاسد لابد من التخلص منه للقضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ب. الدوافع الاقتصادية للتحويل:

ومن أهم الدوافع الاقتصادية نذكر ما يلي:

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين وذلك عن طريق مشاركة المصرف في نتيجة المشروع من ربح أو خسارة، بخلاف الوضع السائد في المصارف الربوية الذي ليس للبنك علاقة بنتيجة المشروع وبالتالي لا يوجد احتمال للخسارة أبداً، وإذا حدثت يضطر المضارب لدفع قسط الفائدة للبنك من موجوداته الخاصة ما قد يؤدي إلى تأثير على أنشطته المستقبلية؛
- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية خاصة وأن العمل المصرفي الموافق لأحكام الإسلام يمثل مصدراً لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي، إضافة لرغبة البنوك الربوية القيام بعمليات الاستثمار بدلا من العمل في مجال الوساطة المالية تحت مسمى "المتاجرة بالديون" مقارنة بالمصارف الإسلامية التي تمارس الاستثمار المباشر إلى جانب الوساطة المالية بمسمى "البنوك الشاملة"؛
- تزايد أخطار عولمة الصناعة المصرفية التي لها أثر سلبي على أداء البنوك التقليدية أين ستضطر لمواجهة أحد الحلول التالية (معارفي، 2015، صفحة 58):

- الإغلاق تجنبا للخسائر الفادحة المتوقعة أو الإفلاس؛
- الاندماج مع بعض البنوك المحلية أو الإقليمية أو العالمية؛
- التحويل نحو أسلمة معاملاتها والالتزام بقوانين المصارف الإسلامية.

- نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي في بنوك عربية وعالمية، ومن أهمها تجربة البنوك التقليدية الماليزية في توفير منتجات إسلامية عبر نوافذ إسلامية، الأمر الذي ساهم في نجاح التمويل الإسلامي في ماليزيا لأكثر من عقدين كنموذج مالي بديل يتحكم بأكثر من 17% من أصول الصيرفة في البلاد.

ت. الدوافع القانونية للتحول:

وتتمثل الأسباب القانونية للتوجه للعمل المصرفي الإسلامي فيما يلي:

- صدور قرار من الجمعية العامة للبنك التقليدي من خلال اجتماع يعقد لضمان الموافقة على التحول المصرفي الإسلامي، يراعى فيه كافة المتطلبات القانونية؛
 - الدعم الحكومي الرسمي لعملية التحول، إما بإصدار نصوص تشريعية لترخيص العملية وتنظيمها أو بالمساهمة المادية لمؤسسات حكومية بحصة في رأس مال المؤسسة المتحولة بهدف إنجاحها والذي يعتبر أمر مشجع كخطوة للتحول؛
 - تقييد البنوك بقوانين منظمة في مختلف الدول بأن تلتزم بنشاط الوساطة المالية بين طرفي العجز والفائض وفق استراتيجية الإقراض والاقتراض بالربا، في حين أن المصارف الإسلامية وفقا لطبيعتها الخاصة تتميز بالاستثمار المباشر إلى جانب الوساطة المالية الأمر الذي يعد قيمة استراتيجية مضافة لأداء البنوك التقليدية، فالإسلامية تستثمر بشتى أنواع الاستثمار المباشر لنفسها أو للغير فهي تعد بنوك تجارة أو بنوك شاملة الميزة التي ترغب فيها البنوك التقليدية.
 - إعداد لجنة من الإدارة لمتابعة خطوات التحول، وتهيئة العملاء من خلال تقديم التكوين المناسب لهم في إدارة المعاملات المصرفية الإسلامية؛
- وحسب دراسة ميدانية قام بها أحد الباحثين حول تحول خمسة بنوك تقليدية للصيرفة الإسلامية في السعودية لتحديد أسباب التوجه لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية، أظهرت بأن الاستجابة لرغبة شريحة من عملاء البنك بنسبة (82%) من أبرز دوافع التحول، خاصة للعملاء ذوي الوعي المصرفي والديني ممن يفضلون البعد عن المعاملات التي تنطوي على فوائد مصرفية.

2.1. آليات التوجه للصيرفة الإسلامية:

1.2.1. مداخل عملية تحول المصارف:

كان من الطبيعي أن تختلف المصارف التقليدية في مداخلها إلى العمل المصرفي الإسلامي، فلكل مصرف خططه وأهدافه التي قد تتفق وقد تختلف مع غيره من المصارف حسب الظروف والأسواق التي يريد أن يخدمها، وفيما يلي نستعرض هذه المداخل:

أ. **مدخل تقديم منتجات إسلامية:** إن التنوع الذي تتمتع به المنتجات وصيغ التمويل الإسلامية دفع بعض المصارف التقليدية لتوفير بعض من هذه الصيغ وتقديمها جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات المصرفية التقليدية، حيث تعتبر من أبسط وأسرع المداخل للعمل المصرفي الإسلامي الذي تلجئ إليه البنوك التقليدية والهدف الأساسي منه يبقى تجارياً صرفاً، حيث رأت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي ويقع ضمن هذه الفئة الكثير من البنوك التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي والتي بدأت بتطوير بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أو تقديم عمليات تمويل إسلامية كبيرة الحجم. (مصطفى، 2006، صفحة 94)، غير أن هذه الازدواجية في تقديم الخدمات المصرفية قد قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك من قبل المهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي ومن العملاء على حد سواء، فلم يكن هناك من الضوابط العملية والعملياتية ما يبعث على الاطمئنان في التقيد بالأحكام الشرعية لتقدم هذه المنتجات والخدمات الإسلامية ضمن هذه التوجه المفتوح وغير المقيد بالضوابط المطلوب مراعاتها شرعاً في هذا الخصوص.

ب. **مدخل النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية:** أول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي البنوك التقليدية في الدول الغربية وهذا بعد ازدياد عدد العملاء من المسلمين الذين يمتنعون عن التعامل بالفوائد الربوية، ومن ثم انتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول المسلمة مثل مصر، السعودية، الأردن وغيرها من الدول. والنافذة الإسلامية عبارة عن قسم مستقل في البنك التقليدي من خلاله تقوم بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ويشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بالأحكام الشرعية، كما يجب أن يتمتع بالاستقلالية التامة عن باقي أنشطة المصرف التقليدية، كل هذا نظراً لضعف مصداقية الازدواجية المفتوحة (غير المقيدة) في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية. (فلاق و سالمي، 2018، صفحة 168)

ت. مدخل الفروع الإسلامية: مدخل هذه الفئة من البنوك لتحقيق هدفها كان الدخول في عملية تحول تدريجية من خلال إنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية يديرها خبراء ومتخصصون في الصيرفة الإسلامية كإدارة رئيسية من إدارات البنك، والتي أخذت على عاتقها مهمة وضع الخطط الاستراتيجية للعمل مبتدئة بتحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية كاملة مع إنشاء فروع إسلامية جديدة في مواقع مختارة بعناية لضمان أكبر قدر من فرص النجاح في ظل ازدواجية مقننة لتقدم الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية معاً، ومن أجل مزيد من الضمان لسلامة التطبيق واكتساب المزيد من ثقة الجمهور قامت إدارات الصيرفة الإسلامية في هذه البنوك بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها تضم بين أعضائها عدداً من كبار العلماء الذين يجمعون بين المعرفة الشرعية والمعرفة الاقتصادية، الأمر الذي كان له آثار محمودة على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي وقدرته على التنافس التجاري مع العمل المصرفي التقليدي. (بوطبة، 2017، صفحة 118)

ث. مدخل تحول المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي: يهدف هذا المدخل للتحويل الكلي للمصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي، من خلال إحلال الأعمال الموافقة للشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة لها، إيماناً منها بأن هذا الطريق هو الأسرع والأكثر جدارة لاكتساب ثقة العملاء في سلامة التطبيق، ومما ساعد هذه البنوك على تحقيق أهدافها في هذا الخصوص هو الصغر النسبي لحجمها السوقي وما صاحب ذلك من سهولة نسبية أيضاً في إعادة تأهيل العاملين بها لقيادة دفة العمل في شكله الجديد ومن الممكن أن تتم عملية التحول الكلي. (العطيات و منير، 2008، صفحة 08)

ومن خلال تحليل مداخل تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية نستنتج التالي:

- إن مدخل التحول الكلي للمصرف التقليدي إلى الصيرفة الإسلامية يعد أكثر المداخل مصداقية، لأنه مبني على أساس التطبيق الكامل والشامل لمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة معاملات المصرف وعلى الرغم من أن هذا المدخل يحمل في طياته بعض المساوئ والمخاطر إلا أن هذا أمر طبيعي، فالتحول من نظام لآخر لا بد من أن يكون فيه تضحيات وخسائر فذلك يعتبر من متطلبات التحول؛

- يمنح البنك التقليدي النشاط المصرفي الإسلامي من خلا مدخل الفروع الإسلامية شيئاً من الاستقلالية الإدارية والمكانية، إلا أن الفرع الإسلامي يبقى في حقيقة الأمر تابع من حيث الملكية ورأس المال والتكيف القانوني للمصرف التقليدي الرئيسي.

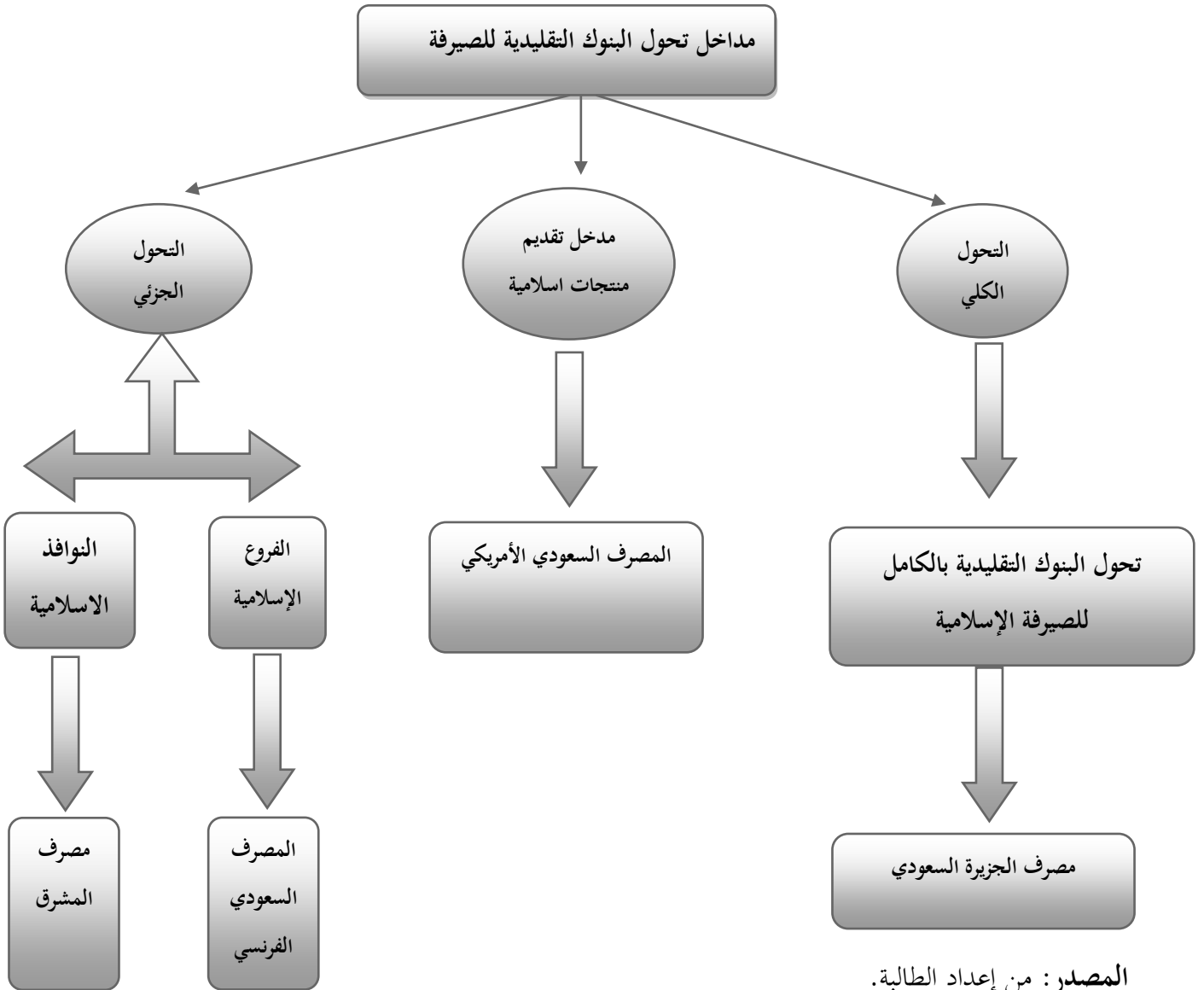
- أما بالنسبة لمدخل النوافذ الإسلامية فإن البنك التقليدي يمنح النشاط المصرفي الإسلامي من خلال هذا المدخل استقلالية إدارية فقط، حيث يتم فصل العمليات المصرفية التقليدية عن العمليات المصرفية الإسلامية عن

طريق تخصيص قسم أو وحدة لممارسة هذا النشاط المصرفي ولكن ضمن البنك التقليدي، وبالتالي من الممكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث ازدواجية وبالتالي التشويش على عملية التطبيق في أذهان كل من العاملين والعملاء على حد سواء؛

● ومن خلال مدخل تقديم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فإن البنك التقليدي لا يمنح العمل المصرفي الإسلامي أي استقلالية، حيث يتم تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية مع المنتجات الإسلامية في مزيج واحد وبالتالي خلط المال الحلال بالحرام، وبالتالي فإن هذه الازدواجية غير المقيدة أدت إلى اهتزاز ثقة العملاء بمصدقية وشرعية المنتجات والخدمات الإسلامية المقدمة مما أدى إلى عدم انتشار هذا المدخل.

وفي الشكل التالي نستعرض مداخل تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي:

الشكل رقم (3-1): مداخل تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية



2.2.1. متطلبات التحول للصيرفة الإسلامية:

أ. المتطلبات القانونية: وتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي على البنك الالتزام بها قبل عملية التحويل وهي (زرزار و غياد، 2017، صفحة 347):

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي يتضمن الموافقة على تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب مراعاة كافة المتطلبات القانونية في الاجتماع التي تمنح القرار الصفة القانونية ومن ثم مناقشة مستلزمات التحول والتعديلات الأساسية في عقد التأسيس بحيث:
- أن ينص العقد صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع صوره في جميع المعاملات؛
- تعديل اسم البنك في عقد التأسيس الجديد بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة، أهدافه، أسلوب تعامله مع العملاء؛
- الحصول على الموافقة الرسمية من الجهات القائمة على البنك المركزي في تحول البنك التقليدي وتعديل نظامه الأساسي؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول البنك أو الفرع وفق أحكام الشريعة الإسلامية والآثار القانونية المترتبة عليه من تسوية حقوقه والتزاماته، والالتزام التام لمواجهة أي اعتراضات قد تواجه عملية التحول.

ب. المتطلبات الشرعية: تنحصر المتطلبات الدينية التي يتوجب على البنك التقليدي الأخذ بها عند قرار التحول

- هو الوصول إلى التعامل بما يتماشى والعقيدة الإسلامية في النقاط التالية (العطيات، 2009، صفحة 74):
- التوبة الشرعية والالتزام بعدم التعامل بالربا مستقبلا ومختلف العقود المخالفة للأحكام الإسلامية؛
- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع، وذوي خبرة طويلة في مجال المعاملات المالية تشرف على تنفيذ التحول المصري في بدايته والرقابة على تطبيقه بعد التحول؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الداخلية لضمان السير الحسن للإجراءات الموافقة للشريعة الإسلامية؛
- إلغاء التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بجميع صوره وأشكاله وخاصة المشتمل على التعامل المتوافق مع الربا، وإحلال البديل الإسلامي؛

● إلغاء أو تعديل أساليب استخدامات الأموال المخالفة للأحكام الإسلامية بسبب اشتغالها على الربا، الغرر، الغبن وغيرها من المخالفات الشرعية، ومن أمثلة هذه الاستخدامات القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب، وأذونات الخزينة، والمساهمة في الشركات القائمة على مخالفة الأحكام الشرعية.

ت. **المتطلبات العامة:** هناك العديد من المتطلبات التي تنعكس على طبيعة عمل البنك ونشاطه وتساهم في إبراز الدور الجديد الذي سيمارسه البنك بعد التحول، ومن أهمها:

● القيام بحملات إعلامية تمهد للإعلان عن تحول البنك التقليدي للعمل المصرفي الإسلامي، من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة، وجعلها تركز على أهمية التحول وإيجابياته الأمر الذي يساهم في جذب عملاء جدد وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية تساهم في إنجاح التحول والانطلاق نحو المصرفية الإسلامية بقوة بثبات؛

● إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة البنك بعد التحول بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة؛

● توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد التحول مباشرة ومراعاة حاجتهم للمعلومات لهم والخبرات للكافية لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية؛

● تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية، وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي الإيجابية التي تظهر تباعاً لتنفيذ خطوات التحول، الأمر الذي يساهم في إنجاح التحول ودفعه لتحقيق الأهداف المنشودة.

3.1. معوقات وآثار التوجه نحو الصيرفة الإسلامية:

1.3.1. معوقات تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية:

تواجه البنوك التقليدية في طريق تحولها للعمل المصرفي الإسلامي العديد من العقبات والمشاكل التي من شأنها أن تعرقل استراتيجية التحول، وفيما يلي بيان لأهم هذه المعوقات:

أ. المعوقات القانونية:

● صعوبة التوفيق بين استصدار الموافقة من الجهات الحكومية المختصة من جهة واتخاذ الجمعية العمومية لقرار التحول من جهة أخرى لتلازمهما وتوقف كل منهما على الآخر، إضافة إلى عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم أو تبين المتطلبات القانونية للتحول؛ (مصطفى، 2006، صفحة 122)

- تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة عن تحول البنك التقليدي، مما يعني الاستمرار في التعاملات المصرفية المخالفة للأحكام الشرعية، أو التوقف عن تقديمها والتعرض للخسائر المالية؛
 - هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العربية والإسلامية والتي تعتبر العقود الربوية عقوداً صحيحة من الناحية القانونية، مما يحول دون الالتزام بتعديلها عند التحول للصيرفة الإسلامية، ما يؤدي لتأخير عملية التحول لأن القانون لا يعطي للمصرف حرية التعديل في العقود دون موافقة الأطراف الأخرى؛
 - التأخر في تعديل العقود الربوية خاصة التي رفض أصحابها تعديلها بحكم القانون، ما يعني الاستمرارية في ممارسة المخالفات الشرعية ما يؤدي لعرقلة عملية التحول.
- ب. المعوقات الشرعية:** تتمحور المعوقات الشرعية للتحول أساساً في مشكلة الفوائد التي تراكمت أرصدها في فترات سابقة وأصبحت جزءاً من رأس المال والفوائد المستحقة على المقترضين أو المدينين ولم تحصل بعد، والفوائد المستحقة على البنك من قبل المودعين. بالإضافة إلى ذلك هناك معوقات أخرى قد تظهر من وقت لآخر ولا يمكن التعرف عليها إلا عند التطبيق العملي لخطة التحول، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر تطبيق استراتيجية التحول إلى حين استيفاء الحلول الشرعية لتلك العراقيل بعد عرضها على الفقهاء والمختصين بالمجال. (معارفي، 2015، صفحة 90)
- ومن المسائل البارزة أيضاً في عملية تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي نذكر ما يلي:
- حكم الأموال التي دخلت للبنك والناجحة عن أعماله السابقة المخالفة لأحكام الشريعة، والتي انتهت جميع آثارها قبل اتخاذ المصرف لقرار التحول؛
 - حكم استمرار المصرف التقليدي بممارسة الأعمال المخالفة للشريعة بعد صدور قرار التحول عن الجمعية العمومية للمصرف، وقبل صدور موافقة الجهات المختصة؛
 - حكم شراء أسهم البنك التقليدي قبل وأثناء عملية التحول.
- ت. المعوقات الإدارية:** عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل وعدم الإعلان عن خطة التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه، ما ينجر عنه عدة سلبيات منها (كبيش و قدام، 2009، صفحة 17):
- قصور في إعداد الخطة من اللجنة المختصة وغموض في متطلباتها؛
 - ظهور التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛
 - ضعف الاستعداد لدى إدارات ومصالح البنك للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها؛

- نقص أو محدودية الكوادر الشرعية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل الإسلامي؛
- تواضع الفئات الشخصية لدى بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.

2.3.1. آثار توجه البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية:

أ. الآثار الإيجابية للتحويل: يترتب عن تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية العديد من المزايا الإيجابية نذكر منها ما يلي (بريش وحمو، 2009، صفحة 12):

- إنعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات ودور الهيئات الشرعية؛
- يساهم التحول في ابتكار العديد من المنتجات التي لم تكن مطبقة من قبل المصارف الإسلامية؛
- تعزيز روح المنافسة بين المصارف الإسلامية الذي ينعكس إيجاباً على تخفيض تكاليف التمويل، وكذا فتح قنوات إدارية لأصحاب الفوائض المالية، وإلغاء الاحتكار الذي مارسته المصارف الإسلامية؛
- تحديث نظم العمل وتطوير الأداء في المصارف الإسلامية نفسها، وتخفيض التكاليف والبيع بأسعار منافسة وابتكار منتجات مصرفية جديدة حفاظاً على عملائها الذين تسرب جزء منهم بالفعل للبنوك التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية؛
- رفع درجة الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية لدى العاملين والعملاء وعلى مستوى المجتمع ككل، ودور البنوك التقليدية في إعداد وتدريب الكوادر البشرية والإعلان والتسويق لمنتجاتها، وكذا عقد المؤتمرات والندوات المتعلقة بإنجازات الصيرفة الإسلامية وتطويرها؛
- لفت انتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات البنوك التقليدية في إدخال العمل المصرفي الإسلامي، أين سارعت العديد من الدول مثل الكويت، الإمارات، البحرين، اليمن وتركيا إلى إصدار قوانين منظمة لعمل البنوك التقليدية والإسلامية؛
- انتشار ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت فرع للتمويل الإسلامي المعروف باسم University Islamic Financial وهو أول فرع تابع لبنك University Bank يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، ويقدم تمويلاً بديلاً للقروض العقارية بما يعادل 80 مليون دولار لعقارات سكنية وتجارية في 15 ولاية أمريكية، وعقود المرابحة والإجارة، كما يستثمر في التمويلات السكنية المرتكزة على عقود المرابحة ويقدم الفرع أيضاً للهيئة الفيدرالية لتأمين ودائع البنوك التابعة للحكومة الأمريكية منتجات ودايع مؤمنة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ب. الآثار السلبية للتحويل:

- يعد تحول البنوك التقليدية بشكل فروع إسلامية أو نوافذ متخصصة خطوة إيجابية للتحويل إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، إلا أنه قد يترتب عنها آثار عكسية لها نتائج سلبية نوضحها فالآتي:
- تماطل مالكي البنوك الربوية عن بذل المزيد من الجهود لتحويل تلك البنوك إلى الالتزام الكامل للتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما أثبتته العديد من التجارب؛
 - قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك التقليدية إلى إعاقه إنشاء مصارف إسلامية جديدة، أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛
 - رغم نجاح إنشاء الفروع في العديد من البنوك التقليدية، إلا أنها مجرد ظاهرة شكلية الغرض منها استنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم واستثمارها في الخارج باسم الإسلام فمعظم أصحاب البنوك الربوية في الدول الإسلامية هم من الأجانب وخاصة اليهود؛
 - إن تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل فروع البنوك التقليدية من شأنه أن يشوه العمل المصرفي الإسلامي لاشتباهه بالربا.
- وأخيرا، يتبين من آثار تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية أن أكثرها إيجابية كون التوجه نحو الصيرفة الإسلامية أثبت وجوده في الإطار العلمي وهو السائد في البنوك العربية والغربية، وإن الآثار السلبية تنحصر في التحول بالفروع والنوافذ في حالة عدم الالتزام بالضوابط الشرعية فقط، ونضيف إلى هذا بأن التحول هو خطوة مشجعة نحو التحول الكامل إلى نظام مصرفي خال من الفوائد.

2. دراسة تطبيقية لعدد من البنوك التقليدية في إطار التوجه للصيرفة الإسلامية

أقدمت الكثير من البنوك التجارية على المستوى المحلي والعالمي على الولوج لعالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل متعددة وسنتطرق في هذا المبحث لدراسة عدد من المصارف العربية ذات التوجه الجزئي والكلبي للصيرفة الإسلامية.

1.2. بنك الأهلي التجاري السعودي:

1.1.2. نشأة وتطور بنك الأهلي التجاري:

يعد من أعرق البنوك السعودية وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة، بدأ نشاطه في 26 ديسمبر 1953 كشراكة عامة نتاجاً لدمج أكبر مصارف العملات بالمملكة وهما "شركة صالح وعبد العزيز" و"شركة سالم بن محفوظ" لتكونا بعد اندماجهما أول بنك سعودي مسجل قانوناً، في عام 1979 قام البنك بإصدار أول صندوق استثماري في المملكة العربية السعودية ومنذ ذلك الحين شارك في سلسلة من الأعمال الأولى من نوعها في صناعة طفرة مصرفية رائدة في المملكة وملتزماً بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته وخدماته. وفي عام 1999 دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة بأغلبية ملكية البنك، كما يعد البنك من أوائل الشركات السعودية التي قامت بتطبيق مبدأ الحوكمة المؤسسية وأول بنك في المملكة السعودية يحصل على شهادة اعتماد دولية في استمرارية العمل (البنك الأهلي السعودي، 2021).

2.1.2. مراحل تحول البنك الأهلي التجاري:

- تمثلت أهم مراحل التحول لمصرف الأهلي التجاري السعودي فيما يلي (مصطفى، 2006، صفحة 68):
- أ. إنشاء أول صندوق استثماري إسلامي عام 1987 يعمل بنظام المراجعة، وهو صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية في السلع الذي يعتمد على صيغة المراجعة في تجارة السلع الدولية؛
 - ب. في 1990 تم إنشاء أول فرع إسلامي بقرض شخصي من المدير العام للبنك آنذاك، ولقد أدى نجاح الفرع إلى إنشاء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية ومنحها الاستقلال المالي والإداري عن بقية إدارات وفروع البنك، كما أسند إليها تحويل 26 فرعاً كمرحلة أولية؛
 - ت. تم تكوين وحدة للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي سنة 1996 لتكون حلقة وصل بين الهيئة الشرعية والإدارات الداخلية للبنك؛

ث. في نهاية 2001 وصل عدد الفروع المحولة 72 فرعاً، كما تم السماح للفروع التقليدية بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بعد موافقة الهيئة لتقديم منتجات مصرفية إسلامية بكل فروع بنك الأهلي التجاري كمرحلة تمهيدية لتحويل كل الفروع للعمل المصرفي الإسلامي؛

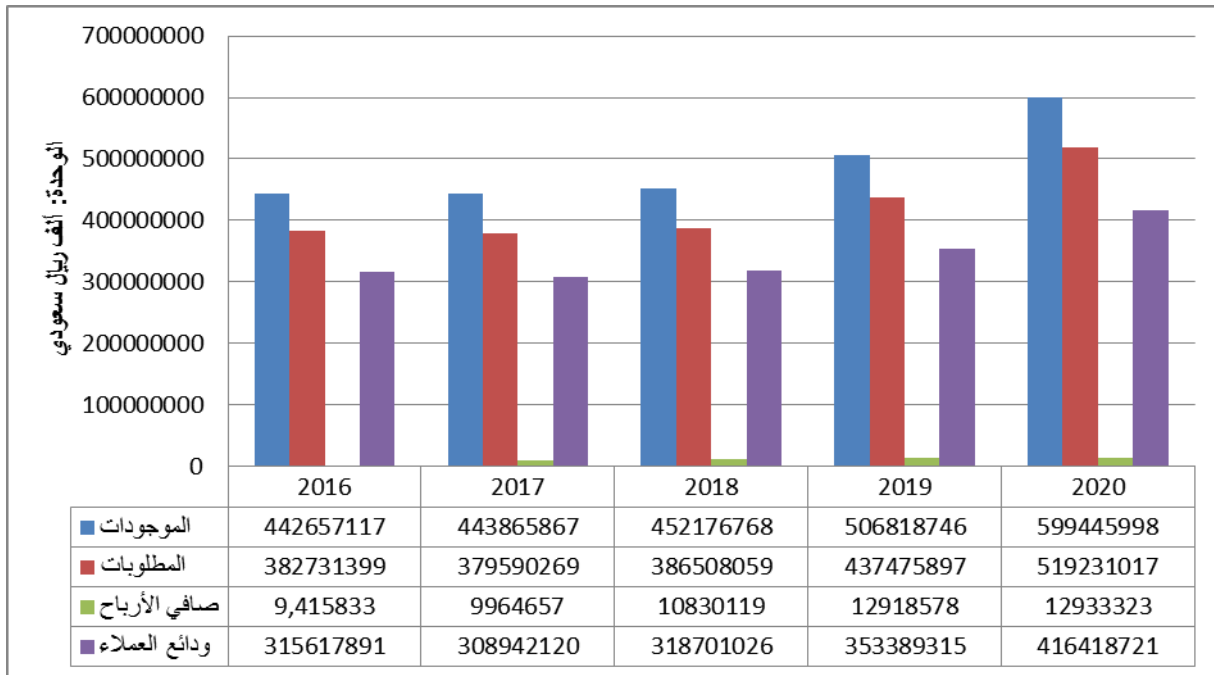
ج. في 2005 اتخذ مجلس إدارة البنك قراراً بأن يقتصر نشاط جميع فروع البنك بالمملكة العربية السعودية على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة، وبلغ عدد الفروع المحولة للمصرفية الإسلامية 161 فرعاً أي بنسبة 65% من إجمالي فروع البنك؛

ح. سنة 2008 ارتفع عدد الفروع إلى 275 فرعاً مع عملية تطوير منتجات تمويل التجارة وتمويل البائعين بنظام المراجعة ونظام المشاركة، واستمر البنك في تطوير منتجاته وتنمية أعماله على مر السنين وركز على تطوير المنتجات والخدمات التي تعزز العمل المصرفي الإسلامي، كما دخل البنك في صفقات تمويلية كبيرة في قطاعات مختلفة كما افتتح البنك 326 فرعاً جديداً عام 2017 ليصل إجمالي عدد الفروع إلى 400 فرع.

3.1.2. الأداء المالي والاستثماري لبنك الأهلي التجاري السعودي:

أ. أهم نتائج الأعمال للمصرف: نقدم فيما يلي بعض المؤشرات المالية عن نشاط البنك خلال الفترة 2016-2020.

الشكل رقم 3-2: ملخص نتائج أعمال البنك الأهلي التجاري للفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الأهلي التجاري للسنوات (2016-2020).

توضح بيانات الشكل رقم (3-2) أن موجودات البنك خلال فترة الدراسة في ارتفاع مستمر، حيث حققت سنة 2020 ما نسبته 35% مقابل سنة 2016، كما حققت المطلوبات ارتفاعاً ملحوظاً قدر بـ 35.6% في 2020 مقابل سنة 2016، كما عرفت ودائع البنك نمواً متزايداً بفضل اكتساب عملاء جدد فقد حققت نسبة 31% مقابل سنة 2016، وقد انعكس هذا كل هذا على صافي أرباح البنك حيث ارتفعت قيمتها لتسجل 37% سنة 2020 مقابل سنة 2016.

ب. الأصول الإسلامية في قائمة المركز المالي لبنك الأهلي التجاري السعودي: نستعرض فيما يلي نسبة التمويل والاستثمار الإسلامي ضمن بند الأصول حيث سيتم استخراج نسبة مفردة الصيغة الإسلامية من إجمالي الأصول من خلال الجدول رقم (3-1) كما يلي:

الجدول رقم 3-1: إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي لبنك الأهلي التجاري للفترة 2018-2020

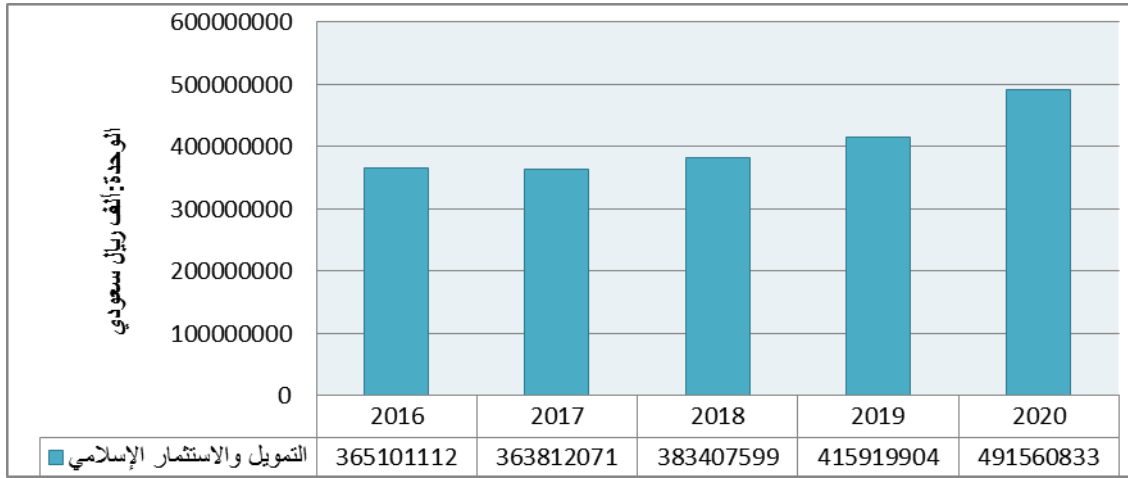
الوحدة: ريال سعودي و%

النسبة	2020	النسبة	2019	النسبة	2018	الأصول
83	491560833	83	415919904	84	383407599	التمويل والاستثمارات الإسلامية
17	107885165	17	90898842	16	69982298	الأصول الأخرى
100	599445998	100	506818746	100	453389897	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المركز المالي للسنوات (2018-2020).

من خلال قراءة بيانات الجدول المدون أعلاه، يتضح بأن نسبة التمويل والاستثمارات الإسلامية من إجمالي الأصول قد بلغت (84%) سنة 2018 بينما بلغت نسبة باقي الأصول (16%)، وبلغت نسبة (83%) سنة 2019 من إجمالي الأصول، وحافظ التمويل والاستثمارات الإسلامية على نفس الوتيرة سنة 2020 بنسبة (83%) وبلغت نسبة الأصول الأخرى حوالي (17%) وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على اعتماد المصرف على التمويل والاستثمارات الإسلامية وسعي القائمين عليه للوصول إلى أسلمة كافة الأصول واستثمارات المصرف، ويبين الشكل رقم 3-2 حجم التمويل والاستثمار الإسلامي في مصرف الأهلي التجاري للفترة 2016-2020:

الشكل رقم 3-3: تطور حجم التمويل والاستثمار الإسلامي لبنك الأهلي خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف للسنوات (2016-2020).

يبين تحليل الشكل رقم 3-2: أن حجم تطور التمويل والاستثمارات الإسلامية لمصرف الأهلي التجاري خلال الفترة 2016-2020 يتراوح ما بين 365101 ألف ريال سعودي، حيث نلاحظ أن المصرف يعمل على زيادة مستويات الاستثمارات الإسلامية بسبب التوجه الإسلامي الذي ينتهجه بالإضافة إلى تلبية رغبة العملاء.

ت. الدخل من الاستثمارات الإسلامية في قائمة الدخل لبنك الأهلي التجاري: نستعرض فيما يلي الدخل من التمويل والاستثمارات الإسلامية المختلفة، حيث سيتم استخراج نسبة مفردة كل دخل من إجمالي الإيرادات ضمن قائمة الدخل من خلال الجدول رقم (3-2) كما يلي:

الجدول رقم 3-2: إجمالي الدخل في قائمة الدخل لبنك الأهلي التجاري للفترة 2018-2020

الوحدة: ريال سعودي و%

النسبة	2020	النسبة	2019	النسبة	2018	الدخل
84	19084377	94	20468917	92	18378109	الدخل من التمويل والاستثمار الإسلامي
16	3373555	6	1138195	8	1549114	متبقي الدخل الأخرى
100	22457932	100	21607112	100	19927223	إجمالي الدخل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات قائمة الدخل للمصرف للسنوات (2018-2020).

انطلاقاً من الجدول المدون أعلاه، نرى بأن نسبة الدخل من التمويل والاستثمار الإسلامي من إجمالي الدخل سنة 2018 قد بلغت (92%) بينما بلغت نسبة الدخل الأخرى (8%)، وارتفعت نسبة الدخل من التمويل

والاستثمار الإسلامي سنة 2019 محققة (94%) من إجمالي الدخل ما يدل على أن أغلب الدخل المحقق ناتج عن الاستثمارات الإسلامية المتمثلة أساساً في الصيغ الاستثمارية، أما في 2020 فبلغت نسبة الدخل من التمويل والاستثمارات الإسلامية (84%) وحقت باقي الدخل ما نسبته (19%) وبالرغم من أن نسبة الدخل من الاستثمارات الإسلامية قد انخفضت عن السنوات الفائتة إلا أنها شكلت نسبة أكبر من متبقي الدخل الأخرى .

ث. تطور إجمالي موجودات التمويل الإسلامي في بنك الأهلي التجاري: الجدول التالي يوضح تطور التمويل بالصيغ الإسلامية المقدمة في مصرف الأهلي التجاري للفترة 2018-2020:

الجدول رقم 3-3: إجمالي موجودات التمويل بالصيغ الإسلامية للفترة 2018-2020

الوحدة: ريال سعودي و %

نسبة التغير	2020	2019	الصيغة التمويلية
67	55478114	33117063	مرا بحة
1.2	43534646	44090105	إجارة
25	198850302	158595955	البيع بالتوريق
45	13982821	9609592	منتجات إسلامية أخرى
-	311845883	245412715	إجمالي التمويل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير النشاط لمصرف الأهلي التجاري للسنوات (2018-2020).

● سنة 2018: بلغ حجم التمويل الإسلامي المتكون من منتجات (المرا بحة، التوريق، الإجارة) في مصرف الأهلي التجاري 2219881 مليون ريال.

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (3-3)، والذي يبين تطور موجودات التمويل الإسلامي في مصرف الأهلي التجاري السعودي موزعاً على صيغ التمويل الإسلامية نلاحظ: نمو مستمر للتمويل الإسلامي حيث كانت قيمته 221988 مليون ريال سنة 2018 في حين بلغت سنة 2020 ما قيمته 3118458 مليون ريال سعودي مع تركيز المصرف على صيغة البيع بالتوريق حيث حققت نسبة 63% من إجمالي الأصول تليها المرا بحة بنسبة 17%، ويسعى المصرف من خلال هذه الصيغ الإسلامية إلى جذب أكبر قدر من العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى سعيه لخدمة الاقتصاد السعودي وتبيان كفاءة الصيغ الإسلامية عالمياً.

2.2. بنك الجزيرة السعودي:

1.2.2. تأسيس بنك الجزيرة:

تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م وبدأ أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976 بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في السعودية، يعتبر من المؤسسات المالية القيادية سريعة النمو حيث يعرف على أنه "مجموعة مالية سعودية تضع العميل في مركز اهتمامها وتعمل دوماً على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات يقدمها موظفون أكفاء ومتخصصون يتفانون في خدمة العميل. (التقرير السنوي لبنك الجزيرة السعودي، 2019)

2.2.2. مراحل تحول بنك الجزيرة:

اتخذ مجلس إدارة البنك قراراً استراتيجياً سنة 1998 بتحويل البنك من بنك تقليدي إلى بنك يتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تم اعتماد استراتيجية تحويل البنك بالكامل ليصبح مصرفاً إسلامياً، وقد جاء هذا القرار بناءً على قناعة مجلس الإدارة بجدوى التحول للمصرفية الإسلامية نتيجة الإقبال المتزايد لقطاع عريض من عملاء الجهاز المصرفي السعودي على التعامل بالمنتجات المصرفية الإسلامية.

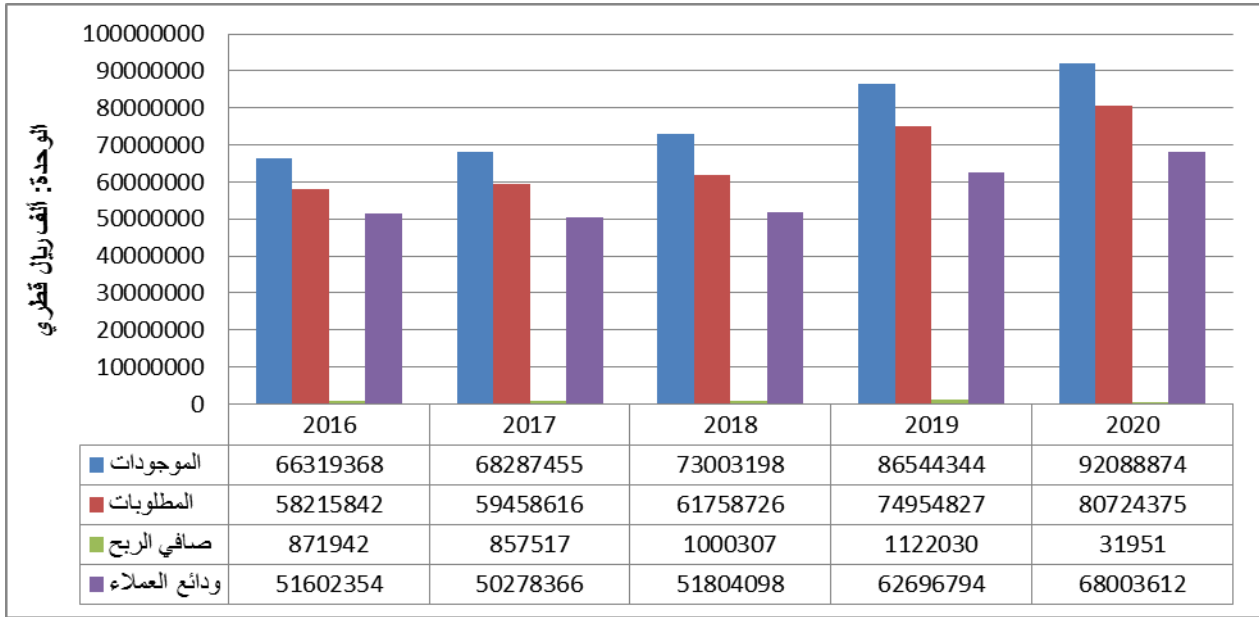
- في سنة 1999 تم إنشاء مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك أسند إليها الإشراف على عملية تحول بنك الجزيرة السعودي نحو المصرفية الإسلامية حيث تقوم بتحويل عمليات البنك التقليدية إلى عمليات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك تحت إشراف ومراقبة دقيقة من الهيئة الشرعية للبنك؛
- سنة 2003 أكد البنك فيها تحويل جميع فروعها إلى فروع تقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية والامتثال نهائياً عن تقديم خدمات الربوية، قام البنك سنة 2006 بإطلاق برنامجه "خير الجزيرة إلى أهل الجزيرة" الذي رصد له 100 مليون لدعم مبادرات ورعاية برامج رئيسية موجهة لتنمية المجتمع انطلاقاً من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، كما نجح البنك سنة 2007 في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل مع ما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

- وعام 2009 جرى تعزيز قدرات البنك ومنسوبيه بالمهارات والإمكانيات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة القصوى من الفرص المنتظرة مستقبلاً مما أبحر مضاعفة عدد البنوك إلى 48 فرعاً مما أدى إلى استقطاب المزيد من العملاء مع تقديم خدمات أفضل عبر الاستثمار في أرجاء المملكة مع الارتقاء بكافة قنوات الاتصال من الانترنت، هاتف مصرفي، بطاقات ائتمانية... لتلبية حاجات العملاء المختلفة. (بوطبة، 2017، صفحة 347)

3.2.2. البيانات المالية والاستثمارية بنك الجزيرة:

أ. أهم نتائج أعمال بنك الجزيرة: نقدم فيما يلي بعض المؤشرات المالية عن نشاط بنك الجزيرة خلال الفترة 2020-2016:

الشكل رقم 3-4: ملخص نتائج أعمال بنك الجزيرة للفترة 2020-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف للسنوات (2020-2016).

بقراءة معطيات الشكل رقم (3-4) نلاحظ ارتفاع في موجودات بنك الجزيرة خلال فترة الدراسة، حيث حققت نسبة زيادة قدرت بـ 39% عام 2020 مقارنة بعام 2016، كما ارتفعت معها قيمة المطلوبات بنسبة 38.6% في 2020 مقابل سنة 2016، واكتسب البنك عملاء خلال هذه الفترة حيث ارتفعت نسبة الودائع بمعدل 31% سنة 2020، أما صافي الأرباح التي حققها البنك فقد انخفض وقدر هذا الانخفاض بنسبة 11.6% في 2020 مقارنة بعام 2019.

ب. الأصول الإسلامية في قائمة المركز المالي لبنك الجزيرة الإسلامي: نستعرض فيما يلي نسب التمويل

والاستثمارات الإسلامية ضمن بند الأصول حيث سيتم استخراج نسبة مفردة الصيغة الإسلامية من إجمالي

الأصول من خلال الجدول على النحو التالي:

الجدول رقم 3-4: إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي لبنك الجزيرة للفترة 2018-2020

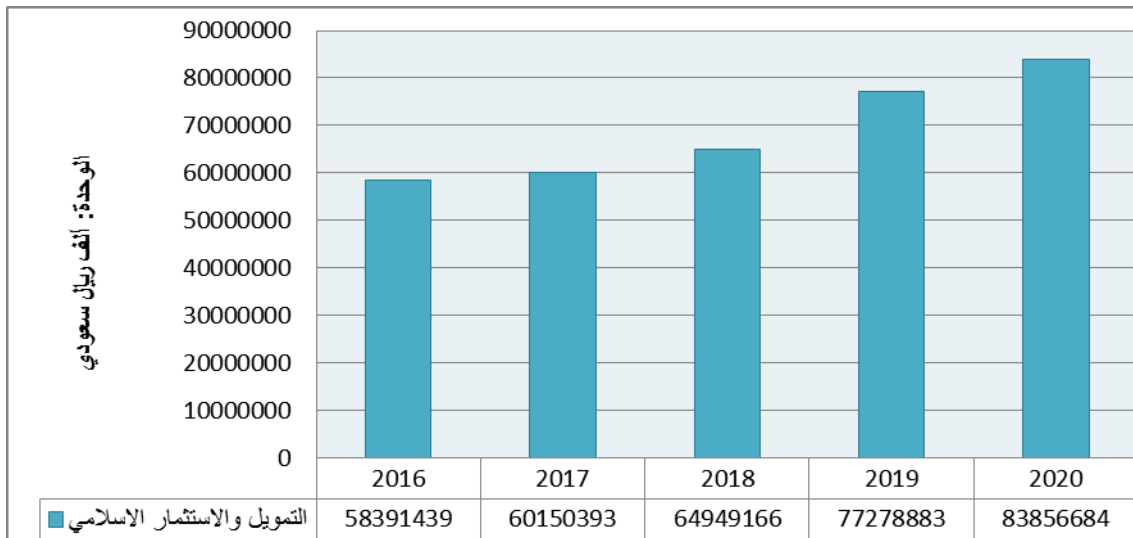
الوحدة: ريال سعودي و%

الأصول	2018	النسبة	2019	النسبة	2020	النسبة
التمويل والاستثمار الإسلامي	64949166	88	77278883	90	83856684	91
متبقي الأصول	8054032	12	9265461	10	8232190	9
إجمالي الأصول	73003198	100	86544344	100	92088874	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المركز المالي للسنوات (2018-2020).

من خلال معطيات الجدول رقم 3-4 نرى أن: نسبة التمويل والاستثمارات الإسلامية كانت في ارتفاع مستمر منذ 2018 حيث حققت نسبة (88%) من مجموع الأصول فيما بلغت باقي الأصول نسبة (12%)، كما بلغت (90%) و(91%) سنتي 2019 و2020 على التوالي، والذي يعتبر مؤشر جيد على توجه البنك للمصرفية الإسلامية ويوضح الشكل رقم 3-5 حجم التمويل والاستثمار الإسلامي في مصرف الجزيرة السعودي للفترة 2016-2020.

الشكل رقم 3-5: تطور حجم التمويل والاستثمار الإسلامي لبنك الجزيرة خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المؤشرات المالية للمصرف للسنوات (2016-2020).

من خلال الشكل رقم 3-5 يتضح أن: حجم التمويل والاستثمار الإسلامي يعرف تطوراً ملحوظاً وبمعدل متزايداً من عام لآخر، حيث كانت نسبة التمويل والاستثمارات الإسلامية سنة 2016 في حدود 58391439 ألف

ريال لتصل إلى 83856684 ألف ريال سعودي سنة 2020 وكانت هذه أعلى قيمة خلال الفترة ويعود الارتفاع في حجمها بشكل رئيسي لارتفاع الاستثمارات في الصكوك الحكومية وكذا كفاءة النظام المصرفي في بنك الجزيرة الذي يعمل على توسيع قاعدة عملائه مما خفض إلى حد كبير من مخاطر التركيز بالبنك.

ت. الدخل من الاستثمارات الإسلامية في قائمة الدخل لبنك الجزيرة: نستعرض فيما يلي الدخل من التمويل والاستثمارات الإسلامية المختلفة، حيث سيتم استخراج نسبة مفردة كل دخل من إجمالي الإيرادات ضمن قائمة الدخل من خلال الجدول رقم (3-5) كما يلي:

الجدول رقم 3-5: إجمالي الدخل في قائمة الدخل لبنك الجزيرة للفترة 2018-2020

الوحدة: ريال سعودي و %

النسبة	2020	النسبة	2019	النسبة	2018	الدخل
73	2390336	69	2052164	72	1938262	الدخل من التمويل والاستثمار الإسلامي
27	896783	31	924995	28	779836	متبقي الدخل الأخرى
100	3287119	100	2977159	100	2718098	إجمالي الدخل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات قائمة الدخل للسنوات (2018-2020).

انطلاقاً من الجدول رقم 3-5 نلاحظ تذبذب قيمة الدخل من التمويل والاستثمارات الإسلامية، حيث بلغت سنة 2018 نسبة (72%) مقارنة بباقي الدخل التي بلغت (28%) من إجمالي الدخل، بينما انخفضت سنة 2019 لتبلغ (69%) مقارنة بباقي الدخل التي بلغت (27%) لتعاود الارتفاع سنة 2020 وتحقق (73%) من إجمالي الدخل، هذا التذبذب سببه عدم استثمار الأصول بشكل جيد حيث كانت أغلب استثماراته في الصيغ التمويلية قصيرة الأجل لمواجهة سحبات العملاء في أي وقت.

ث. تطور إجمالي موجودات التمويل الإسلامي في مصرف الجزيرة: الجدول التالي يوضح تطور حجم التمويل بالصيغ الإسلامية المقدمة في بنك الجزيرة للفترة 2018-2020:

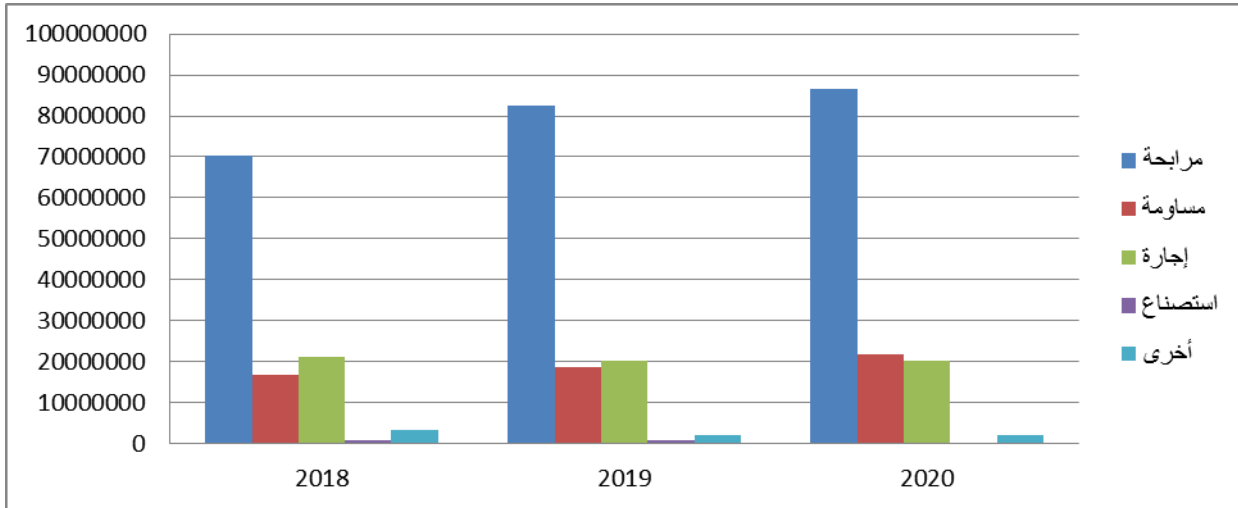
الجدول رقم 3-6: إجمالي موجودات التمويل بالصيغ الإسلامية للفترة 2018-2020

الوحدة: ريال سعودي و%

2020	2019	2018	الصيغة
86714107	82662946	70236861	مربحة
21807315	18675890	16869479	مساومة
20099935	20076735	21218805	إجارة منتهية بالتمليك
185249	848730	744665	استصناع
1998552	2095537	3266139	أخرى
130805158	124359843	112335949	إجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير النشاط السنوية للمصرف (2018-2020).

الشكل رقم 3-6: تطور الصيغ التمويلية لبنك الجزيرة للفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6).

بناء على بيانات الجدول رقم (3-6) والشكل (3-6) يمكننا القول بأن: صيغ التمويل الإسلامية في بنك الجزيرة قد تطورت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، غير أنه يعاب عليه توجهه لصيغ البيوع الآجلة في شكل مرابحات حيث تجاوزت نسبتها سنة 2020 الـ 66% تليها المساومة بنسبة 16% ثم الإجارة وبقية الصيغ الأخرى، ويسعى البنك من خلال هذه الصيغ لتمويل قطاعات الاقتصاد السعودي بالطرق الإسلامية حيث يتم التركيز على قطاع التمويل الأصغر ذو البعد الاجتماعي ثم الصناعة والتجارة فالقطاعات الأخرى.

3.2. بنك دبي الإسلامي:

1.3.2. تأسيس المصرف:

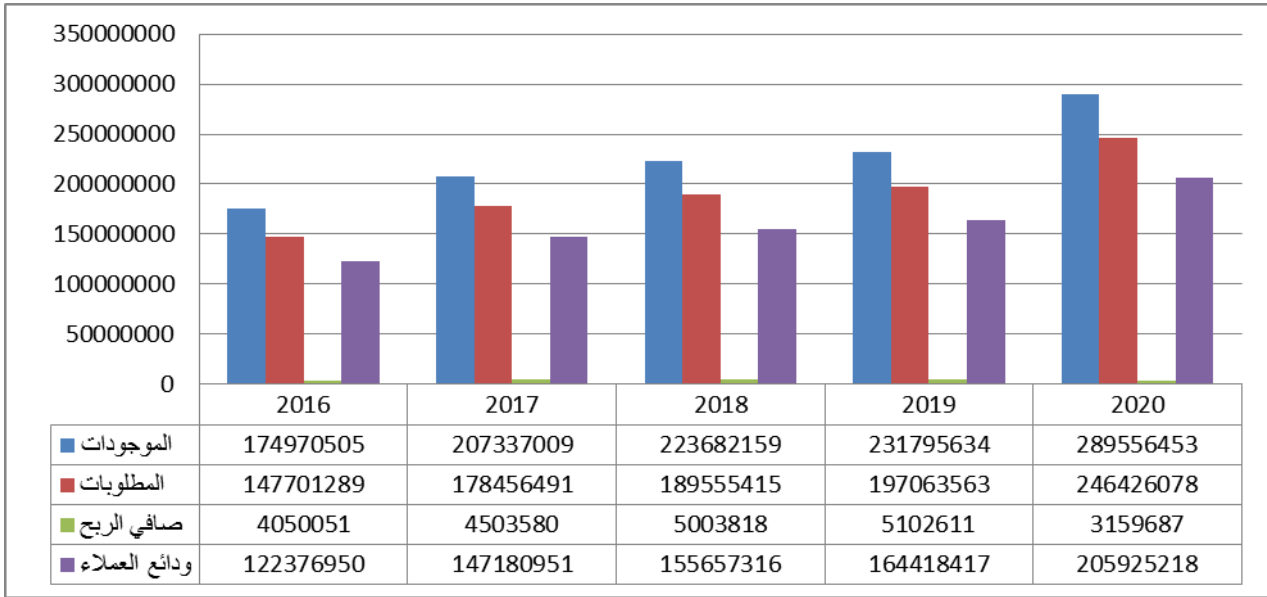
تم تأسيس بنك دبي الإسلامي سنة 1975 وهو أوائل البنوك التي أدرجت للعمل على مبادئ الإسلام في كل ممارساته مما يجعله من أكبر البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يعمل البنك كشركة مساهمة عامة ومدرجة لأسهمها في سوق دبي المالي ويقدم البنك خدماته المالية من خلال شبكة فروع 62 المنتشرة في البلاد.

يقدم البنك خدماته المصرفية لأكثر من 5 مليون متعامل، كما يوفر لقاعدة متعامليه التي تضم الشركات والأفراد والمؤسسات مجموعة متنامية من المنتجات والخدمات المبتكرة الموافقة للشريعة الإسلامية، كما يستهدف مشاريع التمويل المصرفي وإعادة هيكلة الطاقة والبنية التحتية. (بنك دبي الإسلامي، 2018)

2.3.2. الأداء المالي والاستثماري لبنك دبي الإسلامي:

أ. أهم نتائج الأعمال لبنك دبي الإسلامي: نقدم فيما يلي بعض المؤشرات المالية عن نشاط البنك خلال الفترة

الشكل رقم 3-7: ملخص نتائج أعمال بنك دبي للفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي للسنوات (2016-2020).

يبين الشكل رقم (3-7) ارتفاع في موجودات بنك دبي خلال فترة الدراسة، حيث حددت نسبة الارتفاع بـ 65% سنة 2020 مقارنة بسنة 2016، كما حققت المطلوبات ارتفاعاً قدر بـ 66.8% في 2020 مقارنة بعام 2016، وزادت نسبة ودائع البنك خلال هذه السنوات بنسبة 68.2%، بينما انخفضت صافي الأرباح سنة 2020 مقارنة بالسنوات السابقة وقدر الانخفاض بـ 21% مقارنة بسنة 2016.

ب. الأصول الإسلامية في قائمة المركز المالي لبنك دبي الإسلامي: نستعرض فيما يلي التمويل والاستثمارات الإسلامية ضمن بند الأصول حيث سيتم استخراج نسبة مفردة الصيغة الإسلامية من إجمالي الأصول من خلال الجدول على النحو التالي:

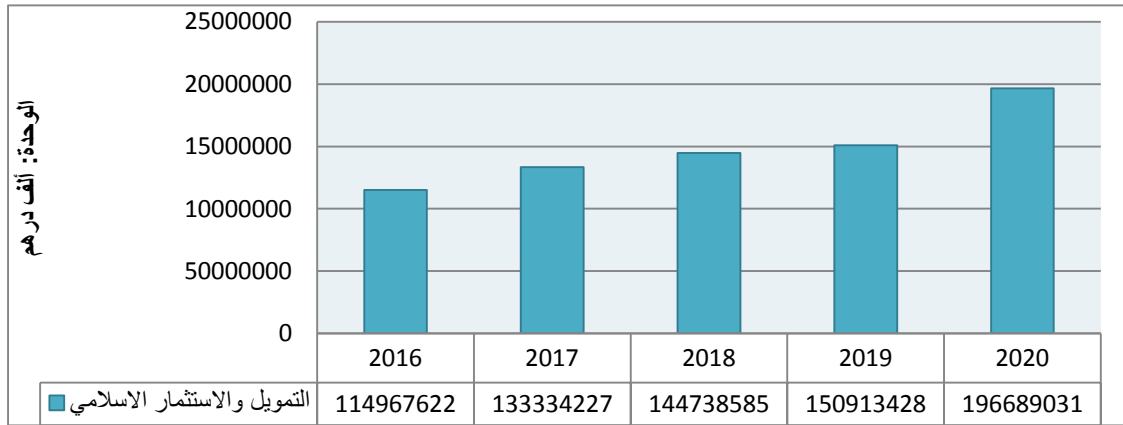
الجدول 3-7: إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي لبنك دبي الإسلامي للفترة 2018-2020
الوحدة: درهم إماراتي و%

الأصول	2018	النسبة	2019	النسبة	2020	النسبة
التمويل والاستثمار الإسلامي	144738585	65	150913428	66	196689031	68
متبقي الأصول	78943574	35	80882206	34	92867422	32
إجمالي الأصول	223682159	100	231795634	100	289556453	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المركز المالي لمصرف دبي للسنوات (2018-2020).

كما يوضح الشكل رقم 3-8 أيضا حجم التمويل والاستثمار الإسلامي في مصرف دبي الإسلامي للفترة 2016-2020:

الشكل رقم 3-8: تطور حجم التمويل والاستثمار الإسلامي لبنك دبي خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المؤشرات المالية للمصرف.

يبين الشكل رقم 3-8 الزيادة الواضحة في حجم التمويل والاستثمارات الإسلامية من عام لآخر، حيث كانت سنة 2016 في حدود 11496762 ألف درهم لتصل إلى 19668903 ألف درهم سنة 2020، والذي يدل على أن المصرف نجح في جذب الاستثمارات الإسلامية وتمويلها ويرجع هذا إلى الإدارة الرشيدة في منح التسهيلات وغيرها من الخدمات المقدمة للعملاء.

ت. الدخل من الاستثمارات الإسلامية في قائمة الدخل: نستعرض فيما يلي الدخل من التمويل والاستثمارات الإسلامية المختلفة، حيث سيتم استخراج نسبة مفردة كل دخل من إجمالي الإيرادات ضمن قائمة الدخل من خلال الجدول رقم (3-8) كما يلي:(الوحدة: ألف درهم)

الجدول رقم 3-8: إجمالي الدخل في قائمة الدخل لبنك دبي الإسلامي للفترة 2018-2020

الوحدة: درهم إماراتي و%

النسبة	2020	النسبة	2019	النسبة	2018	الدخل
79	10370351	79	10723145	80	9481215	الدخل من التمويل والاستثمار الإسلامي
21	2771980	21	2961210	20	2248547	متبقي الدخل الأخرى
100	13142331	100	13684355	100	11729762	إجمالي الدخل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات قائمة الدخل للمصرف للسنوات (2018-2020).

من خلال تحليل الجدول رقم (3-8) يتضح أن دخل مصرف دبي من التمويل والاستثمارات الإسلامية قد حقق سنة 2018 نسبة (80%) من إجمالي الدخل بينما بلغت باقي الدخل (20%) في حين بلغت نسبة الدخل من التمويل والاستثمارات الإسلامية سنتي 2019 و 2020 نسبة متقاربة بلغت (79%) وباقي الدخل بلغ (21%) بالرغم من الانخفاض في السنوات الأخيرة بسبب اعتماد على الصيغ الاستثمارية قصيرة الأجل إلا أن المصرف حافظ على الدخل من الاستثمارات الإسلامية والتي تعد من أهم مدخلاته.

ث. تطور إجمالي موجودات التمويل الإسلامي في بنك دبي الإسلامي: الجدول التالي يوضح تطور حجم

التمويل بالصيغ الإسلامية المقدمة في بنك دبي الإسلامي للفترة 2018-2020:

الجدول رقم 3-9: إجمالي موجودات التمويل بالصيغ الإسلامية للفترة 2018-2020

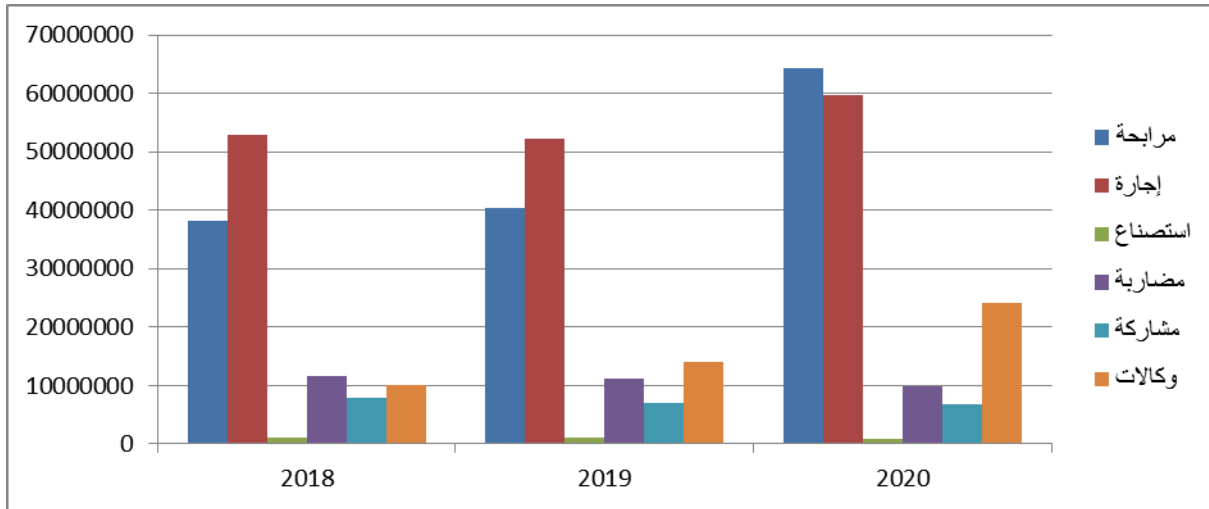
الوحدة: درهم إماراتي و%

2020	2019	2018	الصيغة
64321080	40422630	38160002	مربحة
59619862	52258699	52905289	إيجارات
873582	1090330	1187724	استصناع
9764912	11134451	11712531	مضاربة
6710619	7114522	7806122	مشاركات
24096435	14062495	10124436	وكالات
165386490	126083127	212896104	إجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف (2018-2020).

وسيتم توضيح ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-9: تطور موجودات التمويل بالصيغ الإسلامية لبنك دبي الإسلامي للفترة 2018-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-9).

من خلال الجدول رقم (3-9) والشكل (3-8) نلاحظ أن حجم التمويل الإسلامي بصيغته المختلفة قد حقق نسب مرتفعة حيث بلغ حجم التمويل الإسلامي سنة 2018 ما يقارب 212896104 ألف درهم مع التركيز على صيغ البيوع الآجلة في شكل إجارة (25%) ومراجحات (17%) من إجمالي التمويل ما يدل على اتساع النشاطات والمعاملات التي يقوم بها المصرف، في حين انخفضت نسبة التمويل الإجمالي سنتي 2019 و2020 إلى 12608312 و16538649 ألف درهم على التوالي، ورغم هذا الانخفاض الذي كان بسبب عوامل خارجية آثرت

على المصرف والاقتصاد الإماراتي كافة إلا أن مصرف دبي الإسلامي حاول الحفاظ على عملياته التمويلية ودعمه للاقتصاد والمجتمع الإسلامي.

من خلال الدراسة والتحليل باستخدام أسلوب تحليل النسب المالية (نسب المشاركة) في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وإجمالي الموجودات التمويلية للبنوك محل الدراسة تبين وجود علاقة بين توجه البنوك نحو الصيرفة الإسلامية وعملية توظيف الأموال باستخدام الصيغ الإسلامية.

ومما ذكر نستنتج بأن أوجه الشبه بين كل من مصرف الأهلي التجاري السعودي، وبنك الجزيرة، وبنك دبي الإسلامي تظهر تقارب النسب في عملية توظيف الاستثمارات باستخدام الصيغ الإسلامية والنتائج عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية لتحقيق الاقتصاد الإسلامي (بغض النظر عن فرق العملة بين المصارف المدروسة).

خلاصة الفصل الثالث:

جاء هذا الفصل لمعالجة جانب من جوانب إشكالية الدراسة حيث قدمنا من خلاله عرض لإبراز أهمية توجه البنوك التقليدية لممارسة الأعمال المصرفية بما يتوافق والشريعة الإسلامية والدوافع المؤدية لأسلمة النظام المصرفي الربوي، وخطوة التحول انطلاقاً من مداخل التحول والمتطلبات التي تحكم هذه الاستراتيجية، ومن ثم الآثار المترتبة التي هي انعكاس مباشر لمدى فشل أو نجاح استراتيجية التوجه في حد ذاتها.

أما في المبحث الثاني فقد تم تجسيد الجانب النظري لدراسة حالة تجارب عدد من المصارف العربية العالمية المصنفة كتجارب إسلامية ناجحة، حيث أظهرت هذه المصارف من خلال اعتماد منهج التحول الجزئي أو الكلي أداء قويا بالرغم من كل التحديات والصعوبات التي واجهتها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية والانعكاسات السلبية لها على اقتصاديات مختلف الدول، كما أن هذه البنوك حققت نجاحاً استثنائياً بفضل الجهود المبذولة في أسلمة الخدمات المالية والاستثمارية المطروحة بتسجيلها لأرباح مجزية جعلتها من بين أحسن المصارف العالمية.

- الخاتمة -

أصبحت الصيرفة الإسلامية ذات تأثير بارز في اقتصاديات الدول الإسلامية ما يفسر الانتشار والنمو الكبير الذي تعرفه في العالم، حيث نلتبس حقيقة جوهرية قائمة على جهود فكرية لتأصيل منهج الاقتصاد الإسلامي في جميع المجالات وأهمها إحلال الصيرفة الإسلامية كبديل للنظام التقليدي المستمد من الفكر الوضعي، ومن هنا اتجهت العديد من الدول إلى التحول لممارسة أعمال الصيرفة بالطريقة الإسلامية متخذة عدة أشكال ومداخل غير أن هذه التجارب تتباين تبعاً لشكل التحول وظروف البيئة المصرفية وطبيعة المجتمع في حد ذاته.

ومن هذا المنطلق هدفت الدراسة إلى تبيان توجه البنوك نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية وآثارها على توظيف الاستثمار خلال الفترة 2016-2020، باعتبارها من أهم القضايا التي تواجهها البنوك في الوقت الراهن وتمكنا في النهاية من التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي على أساسها تم تقديم جملة من الاقتراحات.

1. نتائج الدراسة:

بناء على ما تقدم خلصت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

- ❖ أدخلت المصارف الإسلامية أسساً للتعامل تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، وأوجدت أنظمة للتعامل الاستثماري من خلال الصيغ الإسلامية المختلفة التي تعتمد على القيام بدور الوساطة المالية التقليدية بل تعتمد على الوساطة الاستثمارية؛
- ❖ قدمت المصارف الإسلامية نموذجاً اقتصادياً يختلف عن نموذج الاقتصاد الوضعي، من حيث الشكل والمضمون فلا استثمار إسلامي يرتبط بالاقتصاد الحقيقي؛
- ❖ إن الطبيعة الخاصة والمميزة للصيرفة الإسلامية تسمح لها بالمساهمة بشكل فعال في رفع معدلات الاستثمار على المستوى القومي من خلال ما تقوم به من تحفيز للمستثمرين للقيام بالعمليات الاستثمارية؛
- ❖ تهدف المصارف الإسلامية من خلال الصيغ التمويلية التي تتبناها إلى استقطاب الاستثمارات ذات العائد المالي والاجتماعي، كما أوجدت من خلالها أنظمة للتعامل الاستثماري تعتمد على أسلوب الوساطة الاستثمارية؛
- ❖ إن تحول البنوك التقليدية للعمل وفق الأحكام الشرعية هو أمر واجب ومطلوب شرعاً، يقوم على استبدال شامل للمعاملات الربوية بمعاملات إسلامية في جميع الصيغ والأساليب والأنشطة المصرفية والعقود الإدارية والتنظيمية؛
- ❖ يعتبر منهج التدرج المرحلي في التحول نحو مصرف إسلامي وبأسلوب كلي أو جزئي هو الشكل الملائم لضمان التخلص من المحاذير الشرعية بشكل كامل ومتوازن، وخير مثال على ذلك تجربة بنك الجزيرة السعودي الذي كانت بداية توجهه عن طريق تقديم خدمات إسلامية عبر فرع إسلامي ليتم بعد ذلك تعميم هذه الخدمة ويتم التحول الكلي وفق الأحكام الإسلامية؛

❖ بالرغم من المعوقات التي تواجه البنوك المتحولة، إلا أنها أثبتت نجاحها في فرض مكانتها في السوق المصرفي وقدرتها على تحقيق إيرادات قوية وجذب الاستثمارات وفق الصيغ والمعاملات الإسلامية، وهذا ما أكدته دراسة مصرف الأهلي التجاري السعودي، بنك الجزيرة، ومصرف دبي الإسلامي من خلال نتائج الدراسات لكل مصرف؛

❖ تعتبر تجربة بنك الأهلي التجاري من أهم التجارب الدولية من حيث تصدره هذه العملية من بين العديد من البنوك العاملة في منطقة الخليج والعالم ككل، وكذا من حيث تحكمه في تأطير عملية التحول التي حقق منها ما يقارب 90% في إطار البرنامج الزمني لغاية سنة 2019 كتاريخ مقترح للتحول الكلي إلى بنك إسلامي؛

❖ إن تحول البنوك التقليدية في الدول الإسلامية بطبيعته يواجه صعوبات وانتقادات كنتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها، ولكنه خطوة مشجعة نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية في الوقت الذي تفتنت له الدول الغربية.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

في ظل جملة النتائج المتوصل إليها تم اختبار الفرضيات كالتالي:

❖ تتحول البنوك التقليدية لتقدم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك رغبة منها في تلبية حاجات المتعاملين بعدم التعامل بالربا بهدف كسب وجذب عملاء جدد، إضافة إلى سعيها في توسيع حصتها السوقية وزيادة أرباحها أو لمنافسة البنوك التي تقدم هذا النوع من التمويل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

❖ إن تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي هو نتيجة لعدة دوافع تقوم على خطة تحول تأخذ بأبعاد إستراتيجية المتطلبات القانونية، الإدارية والشرعية التي ينبغي على البنك المتحول استيفاؤها، كما تتضمن خطة التحول المصرفي محاور عملية تتعلق بمعالجة الفوائد الدائنة والمدينة ومراحل تحضيرية تمهيدا للفكرة الجديدة، ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

❖ نظرا لوجود فئة من العملاء التي ترفض المعاملات والفوائد الربوية فقد كان تحول البنوك للنظام المصرفي الإسلامي حلا لهم، الأمر الذي ساهم في زيادة عمليات توظيف الاستثمار واستقطاب الأموال كما أدى إلى تحقيق هذه المصارف للأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها، ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

3. اقتراحات الدراسة:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن المساهمة بتقديم بعض المقترحات كالتالي:

❖ العمل على نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين مختلف إدارات البنوك وأفراد المجتمع وتشجيع التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية؛

- ❖ ضرورة إعادة النظر في كافة النظم المالية والاقتصادية والمصرفية بحيث تستوعب عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وإنشاء المصارف والفروع الإسلامية؛
- ❖ العمل على إبراز وإظهار أكثر الصيغ والعقود الإسلامية تحقيقاً للأرباح مقارنة بتلك التي تتعامل بها المصارف التقليدية، مع العمل على تطويرها بما يلاءم حاجة السوق المصري؛
- ❖ التركيز على الندوات والمؤتمرات العالمية لتبيان أهمية التوجه نحو الصيرفة الإسلامية والعمل على ابتكار منتجات مصرفية إسلامية تعزز من هذا الطرح؛
- ❖ العمل على إنشاء الدول والمؤسسات المالية والهيئات المهتمة بالاقتصاد الإسلامي وقضاياها مراكز للأبحاث المتخصصة في المنهج الإسلامي للاستثمار وضوابطه المتنوعة؛
- ❖ نشر الميزانيات والتقارير السنوية للبنوك الإسلامية في مختلف المواقع ووسائل الإعلام ليتيسر للباحث الإطلاع على نتائج أعمال هذه البنوك والتأكد من شفافيتها وفعاليتها مما يساعد على الإقبال نحوها والتعامل معها؛
- ❖ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بإيجابياتها وسلبياتها، واختيار الأنسب منها والأكثر ملائمة للمجتمع والبيئة الجزائرية؛
- ❖ أفضل طريقة لتبني البنوك التجارية العمل المصرفي الإسلامي تتمثل في فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية بالشراكة مع بنوك إسلامية محلية أو أجنبية ناجحة في هذا المجال للاستفادة منها.

4. آفاق الدراسة:

رغم محاولة دراسة موضوع التوجه نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية وآثرها على توظيف الاستثمار، إلا أن آفاق الدراسة لا تزال مفتوحة إذ تبين من خلال هذا الأخير أن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة، ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها في البحث وهي:

- ❖ دور البنوك المتحوّلة للعمل المصرفي الإسلامي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية؛
- ❖ تفعيل دور السلطات النقدية والتشريعية في تنظيم آلية التحول؛
- ❖ مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع-

❖ المصادر

– القرآن الكريم

1. سورة المزمل، الآية 20.
2. سورة النور، الآية 33.

❖ المراجع

أولاً: الكتب

– باللغة العربية:

1. ابراهيم محمد مقداد، زياد ابراهيم مقداد، (2018). التأمين التعاوني والتأمين التجاري وأثارهما الاقتصادية في فلسطين(دراسة مقارنة)، غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.
2. أحمد أبو السعود، (2008). عقد التأمين بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
3. أحمد السعد، (2008). الأسواق المالية المعاصرة "دراسة فقهية"، الأردن: دار الكتاب الثقافي.
4. أحمد شعبان، علي محمد، (2013). الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
5. أحمد عبد الله عمار، (2009). أثر التحول المصرفي في العقود الربوية، المملكة العربية السعودية: دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.
6. أشرف محمد دوابه، (2006). دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر: دار السلام للنشر والطباعة والتوزيع والترجمة.
7. أشرف محمد دوابه، (2009). الاستثمار في الإسلام، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
8. خلف بن سليمان النمري، (2000). شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
9. صادق راشد الشمري، (2014). الصناعة المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، الأردن: دار اليازوري.
10. عادل عبد الفضيل عيد، (2007). الربو الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

11. عائشة الشرفاوي المالقي، (2000). البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، الطبعة 1، الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.
12. عبد الجبار السبهاني، (2016). مدخل إسلامي للنظرية الاقتصادية الكلية، الأردن، مطبعة حلاوة.
13. عبد الحلیم عبد الفتاح المغربي، (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
14. عبد الرسول الخاقاني نوري، (2011). المصرفية الإسلامية (الأسس النظرية وإشكالية التطبيق)، الأردن: دار اليازوري.
15. عبد الناصر أبو شهد براني، (2013). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الأردن: دار النفائس.
16. علاء الدين زعتري، (2008). الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، سوريا: دار الكلم.
17. علي أحمد بديعة، (2011). التأمين في ميزان الشريعة الإسلامية (دراسة فقهية مقارنة)، مصر: دار الفكر الجامعي.
18. العلي صالح، سمیح الحسن، (2010). معالم التأمين الإسلامي مع تطبيقات عملية لشركات التأمين الإسلامية (دراسة فقهية للتأمين التجاري والإسلامي)، سوريا: دار النوادر.
19. قيصر عبد الكريم الهيتي، (2006). أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالي، سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
20. كمال آل شايب دريد، (2008). الاستثمار والتحليل الاستثماري، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
21. محمد الأمين ولد علي، (2011). التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية، بيروت، لبنان: دار ابن حزم.
22. محمد حسين سمحان، سهيل أحمد سمحان، (2010): النقود والمصارف، عمان، الأردن: دار المسيرة.
23. محمد عبد المنعم أبو زيد، (2000). نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، القاهرة، مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
24. محمد عريقات حربي، سعيد عقل جمعة، (2010). إدارة البنوك الإسلامية، ط1، الأردن: دار وائل للنشر.
25. محمد محمود المكاوي، (2009)، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

26. محمد محمود المكاوي، (2011). الاستثمار في البنوك الإسلامية، مصر: رؤية للنشر والتوزيع.
27. محمد مطر، (2009). إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العلمية)، الأردن: دار وائل للنشر.
28. محي الدين يعقوب أبو الهول، (2011). تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية - دراسة تحليلية مقارنة، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
29. مروان شموط و كنجو عبود كنجو، (2008). أسس الاستثمار، مصر: مكتبة كلية حقوق عين شمس.
30. مصطفى سانو قطب، (2000). الاستثمار ضوابطه وأحكامه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
31. منذر قحف، (2008). مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
32. ناصر سليمان، (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية - مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، غرداية، الجزائر: جمعية القرارة.
33. ياسر عبد الكريم الحوراني، (2015). أدوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي، الطبعة 42، الأردن: الجامعة الأردنية.
- باللغة الأجنبية:

1. abdallah boughab, (2005).Analyse et evaluation de projet,Alger: ED Berti.
2. Koehl jacky, (2003). le choix d'investissement, France,ed dunod.
3. N Gardes, (2006).Finance d'entreprise .Paris, France: Edition d'organisation.

ثانيا: المجالات والدوريات العلمية

- باللغة العربية:

1. ابتسام صولي، (ديسمبر، 2016). الضوابط الشرعية للاستثمار، مجلة الحقوق والحريات، بسكرة، الجزائر.
2. ابراهيم عبد الحلیم عبادة، ميساء منير ملحم، (2019). الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، مجلة دراسات، الطبعة 43، العدد 3.
3. أبو بكر حواث، حمزة ضويفي، (2021). واقع صناعة الصكوك الإسلامية وتحدياتها - التجربة الماليزية نموذجاً، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، ط 6، العدد 1، تيسمسيلت، الجزائر.

4. بختة بطاهر، (2018). شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"إشارة لحالة شركة سلامة للتأمينات بالجزائر"، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد1، العدد 1، الجزائر.
5. حمد مصلاح محمد حسين، (ديسمبر، 2013). التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره في جذب الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.
6. حمزة غربي، وفاء جبلاي، (مارس، 2018). الصكوك الإسلامية أنواعها وإدارة مخاطرها، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد 3، مسيلة، الجزائر.
7. خولة عزاز، سعيدة ممو، (مارس، 2019). صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية:دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية العدد6، تبسة، الجزائر.
8. زكرياء صديق، (2011). نظرة الشريعة الاسلامية للاستثمار، مجلة البدر، الجزائر.
9. زوليخة بن حناشي، (ديسمبر، 2014). أهمية التمويل التأجيري وكيفية تطبيقه في بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
10. سامية شاربي، عزوز بن علي، (2017). دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، الشلف، الجزائر.
11. عادل عبد الله الكيلاني، (سبتمبر، 2013). المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية التحول من العمل المصرفي التقليدي على الصيرفة الإسلامية في ليبيا: الجزء الأول، مجلة إتحاد المصارف العربية، لبنان.
12. عبد الجبار السبهاني، (أفريل، 2014). عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد 14، الشارقة، الإمارات العربية.
13. عبد الرحمن عبد القادر، حسان بن عودة، (جوان، 2020). التمويل الإسلامي بين الإلتزام بالضوابط وتحقيق الإيرادات، مجلة الأحياء، المجلد 20، العدد 25، الجزائر.
14. علي فلاق، النذير بوسهوه، (أوت، 2016). صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، تجارب وتحديات، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 1، الجزائر.
15. علي فلاق، رشيد سالمي، (أوت، 2018). النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية والعربية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، المدية، الجزائر.

16. عمر تهته، (2013). الاستثمار في الإقتصاد الاسلامي دراسة في المفهوم والخصائص والأهداف، مجلة تراث، المجلد الأول، العدد 2، المغرب.
17. العياشي زرزار، كريمة عياد، (جانفي، 2017). من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية: متطلبات وآليات التحول، مجلة الدراسات الإسلامية، سكيكدة، الجزائر.
18. محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، (2018). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد الإسلامي، مجلة التراث المجلد 8، العدد 1، الأغواط، الجزائر.
19. مريم زغلامي، كمال شريط، (سبتمبر، 2021). أثر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي على الاستثمار الحقيقي في السودان-دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2018)، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 9، العدد 3.
20. نبيل بهوري، (ماي، 2019). أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الدول العربية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر.
21. نوال بن عمارة، (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية "تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية"، مجلة الباحث، العدد 9، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

- باللغة العربية:

1. أسامة عامر، (2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي "دراسة مقارنة بين شركات تكافل ماليزيا والشركة الأولى للتكافل بالأردن"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر.
2. أسامة عبد الحليم الجورية، (2009). صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاستثمار، مذكرة ماجستير، قسم الدراسات العليا، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية.
3. أسماء حدالة، (2018). الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
4. آمال لعمش، (2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية -دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

5. حدة عطالله، (2014). دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان، الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
6. شافية كتاف، (2014). دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية-دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر.
7. صبرينة بوطبة، (2017). مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك اسلامية-دراسة تجارب بعض الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
8. عبد الحفيظ بن ساسي، (2008). ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
9. عبدو عيشوش، (2009). تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية(دراسة حالة)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر.
10. فريدة معارفي، (2015). استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك الإسلامية -دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
11. كمال مطهري، (2012). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر.
12. محمد عدنان بن الضيف، (2008). الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة في المقومات والأدوات - من وجهة نظر اسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
13. محمد غزال، (2013). دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية "دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
14. مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية - دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، مذكرة ماجستير، قسم الإقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.
15. معمر حمدي، (2012). نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق -دراسة بعض التجارب الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، الشلف، الجزائر.

16. ميلود بن مسعودة، (2008). معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
17. يزن خلف العطيّات، (2009). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية- دراسة لبيان مدى امكانية التطبيق في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

رابعاً: المؤتمرات والملتقات العلمية

- باللغة العربية:

1. جمال كبيش، جمال قدام، (2009). تحويل البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية بين الامكانيات والآليات. ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، قسنطينة، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر.
2. رائد أبو مؤنس نصري، حديجة شوشان، (2014). الشروط الفنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، المؤتمر التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي المعنون بتعزيز الأرضية التنظيمية والتشريعية للأسواق والمؤسسات المالية والإسلامية.
3. طالب بعزیز، طارق مخلوفي، (2014). مداخلة بعنوان: تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر.
4. عبد الحميد لخديمي، حسان بخيت، (23-24 فيفري، 2011). ورقة بحثية بعنوان: قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي، الملتقى الدولي الأول: الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر.
5. عبد الستار أبو غدة، (2007). المصرفية الإسلامية: خصائصها وآليات تطويرها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا.
6. عبد القادر بربش، محمد حمو، (2009). تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية: الحظوظ وامكانيات النجاح، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، قسنطينة، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر.

7. فكري عز الدين تهامي، (2013). معايير الاستثمار الاسلامي بين النظرية والتطبيق نموذج مقترح باستخدام أسلوب FAHP، كلية التجارة بنين، مؤتمر الاقتصاد الاسلامي (الفلسفة، النظام، التطبيقات المعاصرة)، مصر: جامعة الأزهر.
8. كمال توفيق حطاب، (2005). نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية.
9. يزن خلف العطيّات، سليمان منير، (2008). أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطور آليات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الأردن: مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.

خامسا: التقارير السنوية

- باللغة العربية:

1. التقارير السنوية لبنك الجزيرة السعودي.
2. التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي.
3. التقارير السنوية لمصرف الأهلي التجاري.

سادسا: مواقع الانترنت الرسمية

- باللغة العربية:

1. <http://www.alahli.com>.
2. <http://www.bankaljazira.com>.
3. <http://www.dib.ae/ar>.
4. www.fibsudan.com

قائمة الملاحق-

الملحق رقم: 01

- بنك الأهلي التجاري السعودي -

البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة سعودية)

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2017م و2016م

(بالآلاف الريالات السعودية)			
2016م	2017م	إيضاح	
الموجودات			
43,441,291	37,969,234	4	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
19,213,063	21,966,218	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
111,508,971	114,577,825	6	استثمارات بالصافي
253,592,141	249,234,246	7	تمويل وسلف بالصافي
2,666,249	2,688,458	13	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات بالصافي
431,156	450,048	8	استثمارات في شركات زميلة بالصافي
849,180	861,523	9	عقارات أخرى بالصافي
4,819,409	5,280,672	10	ممتلكات ومعدات وبرامج بالصافي
325,733	303,037	11	الشهرة
5,809,924	10,534,606	12	موجودات أخرى
442,657,117	443,865,867		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
45,474,074	48,557,941	14	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
315,617,891	308,942,120	15	ودائع العملاء
9,917,765	10,250,310	16	سندات دين مصدرة
2,635,190	1,945,440	13	القيمة العادلة السالبة للمشتقات بالصافي
9,086,479	9,894,458	17	مطلوبات أخرى
382,731,399	379,590,269		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك			
20,000,000	20,000,000	18	رأس المال
(121,011)	(226,011)	27	أسهم خزينة
20,230,366	20,266,514	19	احتياطي نظامي
730,088	142,449	20	احتياطيات أخرى (التغيرات المتراكمة في القيم العادلة)
34,443	96,886	27	احتياطي برنامج أسهم الموظفين
13,549,488	18,158,718		أرباح مبقاة
1,996,904	1,196,879	31	توزيعات أرباح مقترحة
(3,382,663)	(3,594,886)	3.4(ب)	احتياطي فرق العملة الأجنبية
53,037,615	56,040,549		حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك
5,700,000	7,000,000	30	الشريحة الأولى صكوك
58,737,615	63,040,549		إجمالي حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية
1,188,103	1,235,049	44	حقوق الأقلية
59,925,718	64,275,598		إجمالي حقوق الملكية
442,657,117	443,865,867		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة سعودية)

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و2016م

(بالآلاف الريالات السعودية)			
2016م	2017م	إيضاح	
9,415,833	9,964,657		صافي دخل السنة
			(الخسائر) المداخيل الشاملة الأخرى للبنود التي سوف أو يمكن أن يعاد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة
(855,313)	(305,449)		احتياطي فرق العملة الأجنبية - (خسائر)
			الموجودات المالية المتاحة للبيع:
90,857	(207,598)		- صافي التغير في القيم العادلة
(329,850)	(443,296)		- مبالغ محولة إلى قائمة الدخل الموحدة
193,736	66,170	6.7	- مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
			تغطية مخاطر التدفقات النقدية:
(13,462)	(93,797)		- الجزء الفعال من التغير في القيم العادلة
34,539	100,092		- صافي مبالغ محولة إلى قائمة الدخل الموحدة
(879,493)	(883,878)		إجمالي (الخسارة) الشاملة الأخرى
8,536,340	9,080,779		إجمالي الدخل الشامل للسنة
			العائد إلى:
8,724,736	9,002,120		مساهمي البنك
(188,396)	78,659		حقوق الأقلية
8,536,340	9,080,779		إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2018م و2017م

(بالآلاف الريالات السعودية)			
2017م	2018م	إيضاح	
الموجودات			
37,969,234	32,514,075	4	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
21,966,218	15,964,451	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالصافي
114,577,825	118,090,208	6	استثمارات بالصافي
249,234,246	265,317,391	7	تمويل وسلف بالصافي
3,004,846	3,913,049	13	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات بالصافي
450,048	447,371	8	استثمارات في شركات زميلة بالصافي
861,523	1,132,277	9	عقارات أخرى بالصافي
5,280,672	5,347,611	10	ممتلكات ومعدات وبرامج بالصافي
303,037	-	11	الشهرة
11,144,053	10,663,464	12	موجودات أخرى
444,791,702	453,389,897		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
48,557,941	45,962,850	14	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
308,942,120	318,698,791	15	ودائع العملاء
10,250,310	9,430,907	16	سندات دين مصدرة
2,554,887	3,279,130	13	القيمة العادلة السالبة للمشتقات بالصافي
10,210,846	10,349,510	17	مطلوبات أخرى
380,516,104	387,721,188		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك			
20,000,000	30,000,000	18	رأس المال
(226,011)	(373,313)	27	أسهم خزينة
20,266,514	22,894,980	19	احتياطي نظامي
142,449	(606,048)	20	احتياطيات أخرى (التغيرات المتراكمة في القيم العادلة)
96,886	196,798	27	احتياطي برنامج أسهم الموظفين
18,158,718	6,790,221		أرباح مبقاة
1,196,879	3,288,350	31	توزيعات أرباح مقترحة
(3,594,886)	(4,454,071)	3.4	احتياطي فرق العملة الأجنبية
56,040,549	57,736,917		حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك
7,000,000	7,000,000	30	الشريحة الأولى صكوك
63,040,549	64,736,917		إجمالي حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية
1,235,049	931,792		حقوق الأقلية
64,275,598	65,668,709		إجمالي حقوق الملكية
444,791,702	453,389,897		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

البنك الأهلي التجاري

(شركة مساهمة سعودية)

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018م و2017م

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2017م	2018م	
9,964,657	10,830,119	صافي دخل السنة
		دخل شامل آخر
		البنود التي لا يمكن أن يعاد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة
-	(25,044)	الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية)
		(الخسارة) الدخل الشامل الآخر للبنود التي سوف أو يمكن أن يعاد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة
(305,449)	(1,239,366)	احتياطي فرق العملة الأجنبية (خسائر)
		أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة
-	(1,206,252)	- صافي التغير في القيم العادلة
-	3,867	- مبالغ محولة إلى قائمة الدخل الموحدة
		الموجودات المالية المتاحة للبيع:
(207,598)	-	- صافي التغير في القيم العادلة
(443,296)	-	- مبالغ محولة إلى قائمة الدخل الموحدة
66,170	-	- مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
		تغطية مخاطر التدفقات النقدية:
(93,797)	103,095	- الجزء الفعال من التغير في القيم العادلة
100,092	(78,166)	- صافي مبالغ محولة إلى قائمة الدخل الموحدة
(883,878)	(2,441,866)	إجمالي (الخسارة) الشاملة الأخرى
9,080,779	8,388,253	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		العائد إلى:
9,002,120	8,617,494	مساهمي البنك
78,659	(229,241)	حقوق الأقلية
9,080,779	8,388,253	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

(بالآلاف الريالات السعودية)				
2017م				
القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحقق	إجمالي الأرباح غير المحقق	القيمة الدفترية	
(أ) استثمارات مقننة حتى تاريخ الاستحقاق				
652,403	(11,017)	-	663,420	سندات بعمولة ثابتة
33,861	-	-	33,861	سندات بعمولة عائمة
686,264	(11,017)	-	697,281	إجمالي المقننة حتى تاريخ الاستحقاق
(ب) الاستثمارات الأخرى المقننة بالتكلفة المحطأة				
54,128,511	(629,113)	403,749	54,353,875	سندات بعمولة ثابتة
40,493,550	(286,542)	573,180	40,206,912	سندات بعمولة عائمة
(31,651)	-	-	(31,651)	خسائر الانخفاض في القيمة
94,590,410	(915,655)	976,929	94,529,136	إجمالي استثمارات أخرى مقننة بالتكلفة المحطأة بالصافي

(6 6) تحليل صافي الاستثمارات لمجموعة حسب الأطراف

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2017م	2018م	
100,441,301	102,201,805	حكومية وشبه حكومية
8,471,232	10,623,618	شركات
5,665,292	5,264,785	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
114,577,825	118,090,208	الإجمالي

7- تمويل وسلف بالصافي

(7.1) تمويل وسلف

(بالآلاف الريالات السعودية)					
2018م	أفراد وبعثات ائتمان	شركات	المصرفية الدولية	أخرى	الإجمالي
تمويل وسلف متحركة	100,189,656	132,148,891	21,093,653	14,063,831	267,496,031
تمويل وسلف متعثر	561,579	3,402,684	1,226,392	56,722	5,247,377
إجمالي التمويل والسلف	100,751,235	135,551,575	22,320,045	14,120,553	272,743,408
مخصص خسائر التمويل (خسائر الائتمان المتوقعة) (إيضاح 7.2)	(1,549,269)	(4,628,707)	(1,108,952)	(139,089)	(7,426,017)
تمويل وسلف بالصافي	99,201,966	130,922,868	21,211,093	13,981,464	265,317,391

(بالآلاف الريالات السعودية)					
2017م	أفراد وبعطافات ائتمان	شركات	المصرفية الدولية	أخرى	الإجمالي
تمويل وسلف متحركة	93.646.577	121.721.397	25.977.050	9.921.126	251.266.150
تمويل وسلف متعثر	566.868	2.800.304	1.399.993	1.827	4.768.992
إجمالي التمويل والسلف	94.213.445	124.521.701	27.377.043	9.922.953	256.035.142
مخصص خسائر التمويل (محدد وعام) (إيضاح 7.2)	(1.335.508)	(4.145.982)	(1.261.039)	(58.367)	(6.800.896)
تمويل وسلف بالصافي	92.877.937	120.375.719	26.116.004	9.864.586	249.234.246

يتضمن بند التمويل والسلف الأخرى على عملاء الخدمات البنكية الخاصة وقروض البنوك.

يشتمل التمويل والسلف بالصافي على منتجات تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة تتعلق أساساً بعمليات مرابحة وتيسير وإيجاره وباللفة 221.988 مليون ريال سعودي (2017م: 210.751 مليون ريال سعودي).

مخصص خسائر التمويل المتعلق بمنتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة تبلغ 6.405 مليون ريال سعودي (2017م: 5.601 مليون ريال سعودي).

بلغ دخل العمولات الخاصة المتعلقة بالتمويل والسلف المتعثر كما في 31 ديسمبر 2018م: 182 مليون ريال سعودي (2017م: 140 مليون ريال سعودي).

(7.2) الحركة في محصل الحسابات للتمويلات والسلف بالنكلمه المظماه والدمج المدينه لعمود الإبحار الممولي للمنه على النحو التالي


(بالآلاف الريالات السعودية)				
2018م	المرحلة الأولى خسارة ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة الثانية خسارة ائتمان متوقعة غير منخفضة القيمة الائتمانية على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة خسارة ائتمان متوقعة منخفضة القيمة الائتمانية على مدى العمر الزمني	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2018م	2.713.436	1.700.263	3.821.815	8.235.514
مخصص (استرداد) صافي خسائر الائتمان المتوقعة	(129.061)	159.191	2.133.569	2.163.699
تحويل إلى خسارة ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً	116.226	(64.695)	(51.531)	-
تحويل إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني - غير منخفضة القيمة من الناحية الائتمانية	(56.312)	64.429	(8.117)	-
تحويل إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني - منخفضة القيمة من الناحية الائتمانية	(39.060)	(679.562)	718.622	-
ديون معدومة (مشطوبة)	-	-	(2.538.816)	(2.538.816)
فروقات العملة الأجنبية	(39.184)	(81.842)	(313.354)	(434.380)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م	2.566.045	1.097.784	3.762.188	7.426.017

(بالآلاف الريالات السعودية)		إيضاح	
2019	2020		
45,382,209	56,823,677	4	الموجودات
16,565,294	13,636,822	5	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي
134,076,572	144,852,695	6	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالصافي
281,843,332	346,708,138	7	استثمارات بالصافي
5,276,039	7,898,096	12	تمويل وسلف بالصافي
438,483	441,614	8	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات بالصافي
5,496,576	5,842,454	9	استثمارات في شركات زميلة بالصافي
1,669,825	1,525,286	10	ممتلكات ومعدات وبرامج بالصافي
16,070,416	21,717,216	11.1	حق استخدام الموجودات بالصافي
			موجودات أخرى
<u>506,818,746</u>	<u>599,445,998</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
62,186,044	75,028,157	13	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
353,389,315	416,418,721	14	ودائع العملاء
1,016,101	1,772,690	15	سندات دين مصدره
6,081,580	9,744,443	12	القيمة العادلة السالبة للمشتقات بالصافي
14,802,857	16,267,006	16	مطلوبات أخرى
<u>437,475,897</u>	<u>519,231,017</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك
30,000,000	30,000,000	17	رأس المال
(357,971)	(371,071)	25.2	أسهم خزينة
25,650,012	28,369,948	18	احتياطي نظمي
866,542	1,676,493	19	احتياطيات أخرى (التغيرات المترجمة في القيم العادلة)
202,508	242,713	25.1	احتياطي برنامج أسهم الموظفين
6,176,484	14,401,446		أرباح مبقاة
3,600,000	-	29	توزيعات أرباح مقترحة
(4,694,978)	(5,109,433)		احتياطي فرق العملة الأجنبية
<u>61,442,597</u>	<u>69,210,096</u>		حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك
7,000,000	10,200,000	28	الشريحة الأولى مسكوك
<u>68,442,597</u>	<u>79,410,096</u>		إجمالي حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية
900,252	804,885	41.1	حقوق الأقلية
<u>69,342,849</u>	<u>80,214,981</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>506,818,746</u>	<u>599,445,998</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.


سعيد محسن الغامدي
رئيس مجلس الإدارة


طلال احمد الخرجي
الرئيس التنفيذي المكلف


حسين حسن عبد
المسؤول المالي الأول المكلف

قائمة الدخل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020م و2019م

(بالآلاف الريالات السعودية)			
2019	2020	إيضاح	
21,117,390	19,441,053	21	دخل العمولات الخاصة
(4,734,937)	(2,754,404)	21	مصاريف العمولات الخاصة
<u>16,382,453</u>	<u>16,686,649</u>		صافي دخل العمولات الخاصة
1,919,738	2,259,640	22	دخل من رسوم خدمات مصرفية بالصافي
1,062,347	1,205,268		دخل تحويل عملات أجنبية بالصافي
939,752	815,967	23	دخل من الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل بالصافي
470,256	973,433	24	مكاسب/دخل الأدوات المالية الغير مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل بالصافي
(199,866)	(483,025)		(مصاريف) عمليات أخرى بالصافي
<u>20,574,680</u>	<u>21,457,932</u>		إجمالي دخل العمليات
3,549,789	3,549,657		رواتب ومصاريف الموظفين
355,306	340,730		إيجارات ومصاريف المباني
865,935	900,519	10 و 9	استهلاك/إطفاء ممتلكات، معدات، برامج، و حق استخدام الموجودات
1,527,589	1,706,046		مصروفات صومية وإدارية أخرى
<u>6,298,619</u>	<u>6,496,952</u>		إجمالي مصاريف العمليات قبل خسائر الائتمان المتوقعة
1,419,930	1,950,887	7.3 و 6.2	صافي مخصص الانخفاض لخسائر الائتمان المتوقعة
<u>7,718,549</u>	<u>8,447,839</u>		إجمالي مصاريف العمليات
12,856,131	13,010,093		دخل من العمليات التشغيلية بالصافي
62,447	(76,770)		صافي دخل (مصاريف) العمليات الغير تشغيلية الأخرى
<u>12,918,578</u>	<u>12,933,323</u>		صافي دخل السنة قبل الزكاة وضريبة الدخل
(1,434,712)	(1,373,219)		مصاريف الزكاة و ضريبة الدخل
<u>11,483,866</u>	<u>11,560,104</u>		صافي دخل السنة
			صافي دخل السنة العائد إلى:
11,401,436	11,440,097		مساهمي البنك
82,430	120,007	41.1	حقوق الأقلية
<u>11,483,866</u>	<u>11,560,104</u>		صافي دخل السنة
3.68	3.68	27	ربحية السهم الأساسية (موضحة بالريال السعودي للسهم)
3.67	3.67	27	ربحية السهم المخفضة (موضحة بالريال السعودي للسهم)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.


سعيد محسن القامدي
رئيس مجلس الإدارة


طلال احمد الخريجي
الرئيس التنفيذي المكلف

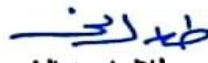

حسين حسن عيد
المسؤول المالي الأول المكلف

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
11,483,866	11,560,104	صافي دخل السنة
		الدخل الشامل الأخر
		البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة في أعوام لاحقة :
(238,886)	(45,838)	- صافي الحركة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لأدوات حقوق الملكية والتقييم الإكتواري (خسائر)
		البنود التي يمكن أو سيعاد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة في أعوام لاحقة :
(347,607)	(630,106)	- صافي الحركة في احتياطي فرق العملة الأجنبية (خسائر)
		أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
1,930,893	1,363,563	- صافي التغير في القيم العادلة
(217,900)	(492,126)	- صافي المبلغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
		تغطية مخاطر التدفقات النقدية:
91,912	17,371	- الجزء الفعال من التغير في القيم العادلة
(61,384)	(31,785)	- صافي المبلغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة
1,157,028	181,079	إجمالي الدخل الشامل الأخر
12,640,894	11,741,183	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		العائد الي:
12,633,119	11,835,593	مساهمي البنك
7,775	(94,410)	حقوق الأقلية
12,640,894	11,741,183	إجمالي الدخل الشامل للسنة

٨١١

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.


سعيد محمد الغامدي
رئيس مجلس الإدارة


طلال احمد الخريجي
الرئيس التنفيذي المكلف


حسين حسن عيود
المسؤول المالي الأول المكلف

البنك الأهلي التجاري
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020م و 2019م

7- تمويل وسلف بالصافي

(7.1) تمويل وسلف

(بالآلاف الريالات السعودية)

(بالآلاف الريالات السعودية)					2020
الإجمالي	أخرى	المصرفية الدولية	شركات	أفراد و بطاقات ائتمان	
349,371,080	17,934,360	22,204,583	134,586,755	174,645,382	تمويل وسلف متحركة
6,128,435	-	1,337,331	4,205,720	585,384	تمويل وسلف متعثر
355,499,515	17,934,360	23,541,914	138,792,475	175,230,766	إجمالي التمويل والسلف
(8,791,377)	(54,299)	(1,209,709)	(6,098,780)	(1,428,589)	مخصص خسائر التمويل (خسائر الائتمان المتوقعة) (إيضاح 7.2)
346,708,138	17,880,061	22,332,205	132,693,695	173,802,177	تمويل وسلف بالصافي

(بالآلاف الريالات السعودية)

(بالآلاف الريالات السعودية)					2019
الإجمالي	أخرى	المصرفية الدولية	شركات	أفراد و بطاقات ائتمان	
283,875,888	11,455,493	18,884,948	129,824,697	123,710,750	تمويل وسلف متحركة
5,329,396	-	1,678,469	3,051,591	599,336	تمويل وسلف متعثر
289,205,284	11,455,493	20,563,417	132,876,288	124,310,086	إجمالي التمويل والسلف
(7,361,952)	(41,207)	(1,039,418)	(4,623,323)	(1,658,004)	مخصص خسائر التمويل (خسائر الائتمان المتوقعة) (إيضاح 7.2)
281,843,332	11,414,286	19,523,999	128,252,965	122,652,082	تمويل وسلف بالصافي

أخرى تتضمن قروض مؤسسات مالية.

بلغ دخل العمولات الخاصة المتعلقة بالتمويل والسلف المتعثر 238 مليون ريال سعودي (2019م: 178 مليون ريال سعودي).

تمويل وسلف بالصافي ، يتضمن منتجات التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية كالتالي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
33,117,063	55,478,114	مراحة
158,595,955	198,850,302	تورق
44,090,105	43,534,646	اجارة
9,609,592	13,982,821	منتجات اسلامية اخرى
245,412,715	311,845,883	إجمالي التمويل والسلف
(6,973,246)	(8,514,627)	مخصص خسائر التمويل للمنتجات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية
238,439,469	303,331,256	تمويل وسلف بالصافي لمنتجات التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية

الملحق رقم: 02

- بنك الجزيرة السعودي -

الملحق رقم: 03

- بنك دبي الإسلامي -

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم		
١٣,٤١٤,٨٧٤	١٦,٦٥٤,٦٨١	٧	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٥,٠٨٤,٧٤٠	٤,٥٤٦,١٩٧	٨	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
٩٧,٢١٩,٥٩٩	١١٤,٩٦٧,٦٢٢	٩	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
٢٠,٠٦٥,٦٥١	٢٣,٤٠٨,٦٦٠	١٠	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المضافة
١,٨٣٠,٩٨٦	١,٧١٧,٣١١	١١	استثمارات أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة
٢,٠٨٤,٩٧٧	٢,٠٣٤,٤٧٢	١٢	الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
١,٣٩٣,٩٥٣	١,٣٤٨,١٣٠	١٣	العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
٢,٧٤٣,٤٤٢	٣,٠٥٨,٣١٥	١٤	العقارات الاستثمارية
٥,٢٦٣,٩٧٧	٦,٣٠٧,٥٠٦	١٥	ذمم مدينة وموجودات أخرى
٧٩٥,٣٥٥	٩٢٧,٦١١	١٦	الممتلكات والمعدات
-----	-----		
١٤٩,٨٩٧,٥٠٤	١٧٤,٩٧٠,٥٠٥		إجمالي الموجودات
=====	=====		
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
١٠٩,٩٨١,٤٣٢	١٢٢,٣٧٦,٩٥٠	١٨	ودائع العملاء
٤,٧١٢,٦٢٨	١٠,٤١٧,٩١٨	١٩	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
٥,٦٠١,٩٢٥	٧,٦٩٥,١٥٥	٢٠	صكوك مصدرة
٦,٥٨٩,٦٤٨	٦,٩٦٨,٩٧٧	٢١	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
٢١٨,٣٤٣	٢٤٢,٢٨٩	٢٣	زكاة مستحقة الدفع
-----	-----		
١٢٧,١٠٣,٩٧٦	١٤٧,٧٠١,٢٨٩		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
٣,٩٥٣,٧٥١	٤,٩٤٢,١٨٩	٢٤	رأس المال
٧,٣٤٦,٠٠٠	٧,٣٤٦,٠٠٠	٢٥	صكوك من الشق الأول
٥,٦١٧,٥٣٩	٧,٧٨٥,٥٥٧	٢٦	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة
(٦٥٧,٣٦٧)	(٧٥١,٦٧٢)	٢٧	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(٣٥٤,٨٢٩)	(٤٦٢,٧٧٤)	٢٨	احتياطي صرف العملات
٤,٥٦٣,٧٣٤	٥,٦٤١,٠٦١		الأرباح المحتجزة
-----	-----		
٢٠,٤٦٨,٨٢٨	٢٤,٥٠٠,٣٦١	٣-١٧	حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك
٢,٣٢٤,٧٠٠	٢,٧٦٨,٨٥٥		الحصص غير المسيطرة
-----	-----		
٢٢,٧٩٣,٥٢٨	٢٧,٢٦٩,٢١٦		إجمالي حقوق الملكية
-----	-----		
١٤٩,٨٩٧,٥٠٤	١٧٤,٩٧٠,٥٠٥		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
=====	=====		


د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة


عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب


مساعد/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٤ إلى ٩٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ١ إلى ٧.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	إيضاح	
			صافي الإيرادات
٥,٥٢٠,٢٠٣	٦,٥٢٠,٨٩٦	٣١	الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٢٩٤,٥٦٤	١,٤٢٥,٠٣١	٣٢	إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية
			الإيرادات من الاستثمارات الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة
٣٧,٣٧٨	٣٥,٥٤٨	٣٣	العادلة، صافي
٢٤٥,٥٦٣	١٥٩,٣٩٠	٣٤	الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي
١١١,٣٧٨	٧٥,٣٥٤	٣٥	الإيرادات من العقارات الاستثمارية
٢٧٦,١٤٦	١٧٦,٥٥٥	٦-١٢	الحصة من أرباح شركات زميلة وانتلافات مشتركة
٦٠,٧٠٨	٢٤٣,١٨٧	٣٦	إيرادات أخرى
-----	-----		
٧,٥٤٥,٩٤٠	٨,٦٣٥,٩٦١		إجمالي الإيرادات
(١,٠٥٧,٣٣٢)	(١,٨٧٤,٩٦٢)	٣٧	ناقصاً: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح
-----	-----		
٦,٤٨٨,٦٠٨	٦,٧٦٠,٩٩٩		صافي الإيرادات
-----	-----		
			المصروفات التشغيلية
(١,٤٧٩,٦٣٨)	(١,٥٦٤,٥٧٧)	٣٨	مصروفات الموظفين
(٥٨٩,٤٠٨)	(٥٧٤,٨٩٤)	٣٩	المصروفات العمومية والإدارية
(٢٨,٨٢٣)	(٣٨,٣٤٨)	١-١٤	استهلاك عقارات استثمارية
(١٢٥,٣٦٣)	(١١٩,٤٨٧)	١٦	استهلاك ممتلكات ومعدات
-----	-----		
(٢,٢٢٣,٢٣٢)	(٢,٢٩٧,٣٠٦)		إجمالي المصروفات التشغيلية
-----	-----		
٤,٢٦٥,٣٧٦	٤,٤٦٣,٦٩٣		صافي الإيرادات التشغيلية قبل صافي خسائر انخفاض القيمة والضريبة
(٤١٠,٣١٤)	(٣٩١,٨٠٦)	٤٠	خسائر انخفاض القيمة، صافي
-----	-----		
٣,٨٥٥,٠٦٢	٤,٠٧١,٨٨٧		أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل
(١٥,٨٠٢)	(٢١,٨٣٦)	٣-٢٢	مصروفات ضريبة الدخل
-----	-----		
٣,٨٣٩,٢٦٠	٤,٠٥٠,٠٥١		صافي أرباح السنة
=====	=====		
			منسوب إلى:
٣,٥٥٥,٥٥٧	٣,٥٩٦,٦٧٨		مالكي البنك
٢٨٣,٧٠٣	٤٥٣,٣٧٣	٣-١٧	الحصص غير المسيطرة
-----	-----		
٣,٨٣٩,٢٦٠	٤,٠٥٠,٠٥١		صافي أرباح السنة
=====	=====		
٠.٧٤	٠.٦٧	٤١	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم لكل سهم)
=====	=====		

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٤ إلى ٩٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير منقهي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ١ إلى ٧.

بيان الإيرادات الشاملة الأخرى الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٣,٨٣٩,٢٦٠	٤,٠٥٠,٠٥١	صافي أرباح السنة
-----	-----	
		بنود الإيرادات/(الخسائر) الشاملة الأخرى
		<i>البنود التي قد تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:</i>
(٧٤,٤٤٦)	(١٠٧,٩٤٥)	فروقات أسعار الصرف الناتجة من تحويل العمليات الخارجية، صافي
		<i>البنود التي لن تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:</i>
(٨٠,٤٩٩)	(٩٥,٢٤٦)	خسائر القيمة العادلة لاستثمارات أخرى مسجلة بالقيمة العادلة
-----	-----	من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، صافي
(١٥٤,٩٤٥)	(٢٠٣,١٩١)	الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة
-----	-----	
٣,٦٨٤,٣١٥	٣,٨٤٦,٨٦٠	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
=====	=====	
٣,٤٠١,١٣٥	٣,٣٩٤,٤٢٨	منسوبة إلى:
٢٨٣,١٨٠	٤٥٢,٤٣٢	مالكي البنك
-----	-----	الحصص غير المسيطرة
٣,٦٨٤,٣١٥	٣,٨٤٦,٨٦٠	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
=====	=====	

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٤ إلى ٩٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ١ إلى ٧.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم		
٢٧,٨٨٥,٢٤٨	٢٢,٥٤٥,٥٢٦	٧	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٤,٦٧٦,٩٥٢	٨,٢٩٧,٠٣٢	٨	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
١٢٣,٢٣٤,٢٢٧	١٤٤,٧٣٨,٥٨٥	٩	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
٢٤,٠٢٢,٦٨٠	٣١,١٧٨,٥٢٥	١٠	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة
١,٩٦١,٧٣٣	١,٦٨٧,٨٢٤	١١	استثمارات أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة
٢,١٣٥,٩٣١	١,٩٢٨,٦٢٩	١٢	الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
١,٢٧٤,٤٠٦	١,٤٤٨,٩٧٥	١٣	العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
٣,٥٧٠,١٥٤	٤,٤٩٥,٠٥٤	١٤	العقارات الاستثمارية
٧,٣٣٩,١٩٩	٦,٠٤٧,٧٧٠	١٥	ذمم مدينة وموجودات أخرى
١,١٣٦,٤٧٩	١,٣١٤,٢٣٩	١٦	المتكاثات والمعدات
٢٠٧,٣٣٧,٠٠٩	٢٢٣,٦٨٢,١٥٩		إجمالي الموجودات
=====	=====		
١٤٧,١٨٠,٩٥١	١٥٥,٦٥٧,٣١٦	١٨	المطلوبات وحقوق الملكية
١٤,٨٧٧,٥٥٤	١٣,٢٠٣,٢٢٨	١٩	المطلوبات ودائع العملاء
٨,٦٥٨,٧٠٧	١٢,٣٧٠,٩٦٨	٢٠	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
٧,٤٥٨,٩٠٧	٨,٠١٨,٧٠١	٢١	صكوك مصدرة
٢٨٠,٣٧٢	٣٠٥,٢٠٢	٢٣	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
١٧٨,٤٥٦,٤٩١	١٨٩,٥٥٥,٤١٥		زكاة مستحقة الدفع
=====	=====		إجمالي المطلوبات
٤,٩٤٢,١٨٩	٦,٥٨٩,٥٨٥	٢٤	حقوق الملكية
٧,٣٤٦,٠٠٠	٧,٣٤٦,٠٠٠	٢٥	رأس المال
٧,٧٨٥,٥٥٧	١٠,٨٦٠,٩٦٣	٢٦	صكوك من الشق الأول
(٦١٥,٣٨٩)	(٨٥٠,٣٦٢)	٢٧	احتياطات أخرى وأسهم خزينة
(٤٨٤,٦١٥)	(١,٠٥١,٥١٥)	٢٨	احتياطي التهمة العادلة للاستثمارات
٦,٩٦٤,٠٨٩	٨,٥٦٨,٦٠٦		احتياطي صرف العملات
٢٥,٩٣٧,٨٣١	٣١,٤٦٣,٢٧٧		الأرباح المحتجزة
٢,٩٤٢,٦٨٧	٢,٦٦٣,٤٦٧	٣-١٧	حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك
٢٨,٨٨٠,٥١٨	٣٤,١٢٦,٧٤٤		الحصص غير المسيطرة
٢٠٧,٣٣٧,٠٠٩	٢٢٣,٦٨٢,١٥٩		إجمالي حقوق الملكية
=====	=====		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية



د/ عذنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة



عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب



معالي/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٥ إلى ١٠٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ١ إلى ٨.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح	
الف درهم	الف درهم		
			صافي الإيرادات
٧,٧٩٤,٥٨٢	٩,٤٨١,٢١٥	٣١	الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٤٠٦,٥٠٧	١,٤٧٥,٩٤٩	٣٢	إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية
٣١,٠٣٨	٤٥,٠٨٥	٣٣	الإيرادات من الاستثمارات الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، صافي
١٩٦,٦٢٩	١٢٣,٨٠٤	٣٤	الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي
١١٨,٦٣٧	١٥٥,٥٢٢	٣٥	الإيرادات من العقارات الاستثمارية
١٢٢,٠٥٠	١٣٧,٤٩٦	٥-١٢	الحصة من أرباح شركات زميلة وانتلافات مشتركة
٥٢٩,٣٤٢	٣١٠,٦٩١	٣٦	إيرادات أخرى
١٠,١٩٨,٧٨٥	١١,٧٢٩,٧٦٢		إجمالي الإيرادات
(٢,٥١١,٦٧١)	(٣,٥٢٨,٠٥٧)	٣٧	ناقصاً: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح
٧,٦٨٧,١١٤	٨,٢٠١,٧٠٥		صافي الإيرادات
			المصروفات التشغيلية
(١,٥٦٨,٠٩٠)	(١,٥٨٠,٤٩٦)	٣٨	مصروفات الموظفين
(٦٠٢,٣٧٨)	(٦٠٧,٨٠٤)	٣٩	المصروفات العمومية والإدارية
(٤٥,٧٢٣)	(٣٥,١٤٨)	١-١٤	استهلاك عقارات استثمارية
(١١٩,٤٥١)	(٩٨,٥٥٤)	١٦	استهلاك ممتلكات ومعدات
(٢,٣٣٥,٦٤٢)	(٢,٣٢٢,٠٠٢)		إجمالي المصروفات التشغيلية
٥,٣٥١,٤٧٢	٥,٨٧٩,٧٠٣	٤٠	صافي الإيرادات التشغيلية قبل صافي خسائر انخفاض القيمة والضريبة
(٨٢٣,٤٥٣)	(٨٣٣,٤٧١)		خسائر انخفاض القيمة، صافي
٤,٥٢٨,٠١٩	٥,٠٤٦,٢٣٢	٣-٢٢	أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل
(٢٤,٤٣٩)	(٤٢,٤١٤)		مصروفات ضريبة الدخل
٤,٥٠٣,٥٨٠	٥,٠٠٣,٨١٨		صافي أرباح السنة
====	====		
٤,٣٢٢,١٩٥	٤,٩١٦,٣١٣	٣-١٧	منسوب إلى: مالكي البنك
١٨١,٣٨٥	٨٧,٥٠٥		الحصص غير المسيطرة
٤,٥٠٣,٥٨٠	٥,٠٠٣,٨١٨		صافي أرباح السنة
====	====		
٠.٦٩	٠.٧٢	٤١	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم لكل سهم)
====	====		

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٥ إلى ١٠٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدقق الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ١ إلى ٨.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

بيان الإيرادات الشاملة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٤,٥٠٣,٥٨٠	٥,٠٠٣,٨١٨	صافي أرباح السنة
-----	-----	
		<i>بنود الإيرادات / (الخسائر) الشاملة الأخرى</i>
		<i>البنود التي قد تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:</i>
(٢١,٨٤١)	(٥٦٦,٩٠٠)	فروقات أسعار الصرف الناتجة من تحويل العمليات الخارجية، صافي
		<i>البنود التي لن تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:</i>
١٣٤,٩٤٢	(٢٣٦,٠٩١)	(خسائر) / إيرادات القيمة العادلة لاستثمارات أخرى مسجلة بالقيمة العادلة
-----	-----	من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، صافي
١١٣,١٠١	(٨٠٢,٩٩١)	<i>(الخسائر) / الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة</i>
-----	-----	
٤,٦١٦,٦٨١	٤,٢٠٠,٨٢٧	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
=====	=====	
٤,٤٣٦,٦٠٣	٤,١١٤,٥٢٨	منسوبة إلى:
١٨٠,٠٧٨	٨٦,٢٩٩	مالكي البنك
-----	-----	الحصص غير المسيطرة
٤,٦١٦,٦٨١	٤,٢٠٠,٨٢٧	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
=====	=====	

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٥ إلى ١٠٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدقي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ١ إلى ٨.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

١-٩ التحليل حسب الفئة

٢٠١٧ الف درهم	٢٠١٨ الف درهم	إيضاح	
١٠,٠٩١,٣٢٤	٩,١٩٣,١٠٧		الموجودات التمويلية الإسلامية
٢٣,٢٥٠,٠١١	٢٤,٤٤٠,٥١٨		مراibحات سيارات
٦,١٠٣,٧٢٠	٥,٠٤١,٣٧٩		مراibحات دولية - طويلة الأجل
			مراibحات أخرى
٣٩,٤٤٥,٠٥٥	٣٨,٦٧٥,٠٠٤		إجمالي المرباحات
٤٥,٩٧٧,١٦٠	٥٢,٩٠٥,٢٨٩		إيجارات
١٢,٩٤٩,١٥٤	١٣,٢٧٤,٤٨٢		إجارة تمويل منزل
١٧,٥٣٣,٦٥٠	١٧,٧٧٩,٧٤٦		تمويل شخصي
١,٣٥٦,٦٦٢	١,١٨٧,٧٢٤		استصناع
١,٠٥٦,٥٢٤	١,٢٠١,٨٦٠		بطاقات ائتمان إسلامية
١١٨,٣١٨,٢٠٥	١٢٥,٠٢٤,١٠٥		ناقصاً: الإيرادات المزجلة
(٤,٠٧٤,٨٠٣)	(٤,١٩٢,٨٠٧)		ناقصاً: عقود الاستصناع المتعلقة بمقاولين واستشاريين
(١٥,٨٤٣)	(٨,٤٣٠)		
١١٤,٢٢٧,٥٥٩	١٢٠,٨٢٢,٨٦٨		إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
٦,٦٩٨,٥٢٣	٧,٨٠٦,١٢٢		الموجودات الاستثمارية الإسلامية
١٣,٦٠٦,٥٥٤	١١,٧١٢,٥٣١		مشاركات
٤,٥٣٤,٢٥٩	١٠,١٢٤,٤٣٦		مضاربات
			وكالات
٢٤,٨٢٩,٣٣٦	٢٩,٦٤٣,٠٨٩		إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية
١٣٩,٠٦٦,٨٩٥	١٥٠,٤٦٥,٩٥٧		إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٥,٧٣٢,٦٦٨)	(٥,٧٢٧,٣٧٢)	٣-٢	ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
١٣٣,٣٣٤,٢٢٧	١٤٤,٧٣٨,٥٨٥		إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
=====	=====		

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	الإيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
٢١,٦٦٨,٤٩٥	٢٩,٢٠٥,٥٨٨	٧	الموجودات النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٦,٢٤٨,١٧٣	٦,٤٤٨,٥٩١	٨	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
١٥٠,٩١٣,٤٢٨	١٩٦,٦٨٩,٠٣١	٩	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
٣٣,٢٤٣,٨٥٨	٣٥,٣٥٤,٩١٥	١٠	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية
١,٦٦٦,٢٣٥	١,١١٠,٩٦٢	١١	استثمارات أخرى بمقاساة بالقيمة العادلة
١,٩٧٦,٧١٨	١,٩٣٩,٠٤٣	١٢	الاستثمارات في الشركات الزميلة والاتلافات المشتركة
١,٣٣٦,٨٧٦	١,٣٩١,٠٣٨	١٣	العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
٥,٢٠٨,٥٣٣	٥,٩٤٧,٠٢٣	١٤	العقارات الاستثمارية
٨,٧٤٢,٩٨٣	١٠٠,٣٩,٦٢٨	١٥	ذمم مدينة وموجودات أخرى
١,٥٩٠,٣٣٥	١,٤٣٠,٦٣٤	١٦	المنشآت والمعدات
٢٣١,٧٩٥,٦٣٤	٢٨٩,٥٥٦,٤٥٣		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
١٦٤,٤١٨,٤١٧	٢٠٥,٩٢٥,٢١٨	١٨	ودائع المتعاملين
٩,١٤٦,٧٤٧	١٣,٤٩٦,٠٧٨	١٩	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
١٤,٨٥١,٩٤٥	١٨,٧٤٤,١٣١	٢٠	صكوك مصدرة
٨,٣١٩,٥٥٩	٧,٩١٤,٦٣٣	٢١	الالتزامات ومطلوبات أخرى
٣٢٦,٨٩٥	٣٤٦,٠١٨	٢٣	زكاة مستحقة السداد
١٩٧,٠٦٣,٥٦٣	٢٤٦,٤٦٦,٠٧٨		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
٦,٥٨٩,٥٨٥	٧,٢٤٠,٧٤٤	٢٤	رأس المال
٦,٤٢٧,٧٥٠	١١,٩٣٧,٢٥٠	٢٥	صكوك من الشق الأول
١١,١١٢,٩٦٣	١٣,٧٨٤,٦٦٨	٢٦	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة
(١,١٧٤,٦١٨)	(١,١٠٢,٤٥١)	٢٧	احتياط القيمة العادلة للاستثمارات
(١,٠٩٤,٧١٥)	(١,١٧٦,٧٠٧)	٢٨	احتياط صرف العملات
١,٠١٣,٩٦٠	٩,٨٥٩,٦٣٦		الأرباح المحتجزة
٣١,٩٩٢,٨١٥	٤٠,٥٤٣,١٤٠		حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك
٢,٧٣٩,٢٥٦	٢,٥٨٧,٢٣٥	٣-١٧	الحصص غير المسيطرة
٣٤,٧٣٢,٠٧١	٤٣,١٣٠,٣٧٥		إجمالي حقوق الملكية
٢٣١,٧٩٥,٦٣٤	٢٨٩,٥٥٦,٤٥٣		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

على حد علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمجموعة كما في واللفترات المعروضة فيها.

اعتمد أعضاء مجلس الإدارة البيانات المالية الموحدة وصرحوا بإصدارها بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢١ ووقعها نيابة عنهم:



د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة



عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب



معال / محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٤ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
			صافي الإيرادات
١٠,٧٢٣,١٤٥	١٠,٣٧٠,٣٥١	٣١	الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٤٨٢,٦٠٦	١,٦٤٥,٦١٦	٣٢	إيرادات العمولات والرسوم وسرف العملات الأجنبية
٦٥,٦٦٠	٥٠,٦٦١	٣٣	الإيرادات من الاستثمارات الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة، صافي
١٢٦,٠١١	٥٣,٦٩٣	٣٤	الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي
٢٩٤,٩٥٥	٨٣,٢٨٧	٣٥	الإيرادات من العقارات الاستثمارية
٥٨,٣٥٥	٢٠,١٤١	٤٠-١٢	الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٩٣٣,٦٢٣	٩١٨,٥٨٢	٣٦	إيرادات أخرى
١٣,٦٨٤,٣٥٥	١٣,١٤٢,٣٣١		إجمالي الإيرادات
(٤,٤١٧,٥٦٣)	(٣,٦٧١,٦٢٦)	٣٧	ناقصاً: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح
٩,٢٦٦,٧٩٢	٩,٤٧٠,٧٠٥		صافي الإيرادات
			المصروفات التشغيلية
(١,٥٨٦,٨٨٣)	(١,٦٩٩,٥٣٢)	٣٨	مصروفات الموظفين
(٦٣٢,٣٩١)	(٨٣٧,٦٨٢)	٣٩	المصروفات العمومية والإدارية
(٣٦,٩٦٠)	(٥٦,٦٧٨)	٤٠-١٤	استهلاك عقارات استثمارية
(١٠٢,١٨٠)	(١٣٤,٠٢٨)	١٦	استهلاك ممتلكات ومعدات
(٢,٣٥٨,٤١٤)	(٢,٧٢٧,٩٢٠)		إجمالي المصروفات التشغيلية
٦,٩٠٨,٣٧٨	٦,٧٤٢,٧٨٥		صافي الإيرادات التشغيلية قبل صافي خسائر انخفاض القيمة والضريبة
(١,٧٦٣,٥٠١)	(٤,٥٥١,٦٨٩)	٤٠	خسائر انخفاض القيمة، صافي
-	١,٠١٤,٦٥٤	٢٠٥	الربح من صفقة شراء
٥,١٤٤,٨٧٧	٣,٢٠٥,٧٥٠		أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل
(٤٢,٢٦٦)	(٤٦,٠٦٣)	٣٠-٢٢	مصروفات ضريبة الدخل
٥,١٠٢,٦١١	٣,١٥٩,٦٨٧		صافي أرباح السنة
			عائدة إلى:
٥,٠١٤,٣٩١	٣,٢٩٣,٨٢٠		مالكي البنك
٨٨,٢٢٠	(١٣٤,١٣٣)	٣٠-١٧	الحصص غير المسيطرة
٥,١٠٢,٦١١	٣,١٥٩,٦٨٧		صافي أرباح السنة
٠,٦٩	٠,٣٨	٤١	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم لكل سهم)

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٤ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٥,١٠٢,٦١١	٣,١٥٩,٦٨٧	صافي أرباح السنة
		<i>بنود الإيرادات/(الخسائر) الشاملة الأخرى</i>
		<i>البنود التي قد تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:</i>
(٤٣,٢٣٠)	(٨١,٩٦٢)	فروق أسعار الصرف الناتجة من تحويل العمليات الخارجية، صافي
-	٣,١٦٤	ربح القيمة العادلة من استثمارات الصكوك
		<i>البنود التي لن تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:</i>
(٤١٤,٨٨٨)	(٣١٧,٩١٣)	خسائر القيمة العادلة لاستثمارات أخرى مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى، صافي
(٤٥٨,١١٨)	(٣٩٦,٧١١)	الخسائر الشاملة الأخرى للسنة
٤,٦٤٤,٤٩٣	٢,٧٦٢,٩٧٦	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		عائدة إلى:
٤,٥٦٠,٠٢٠	٢,٩٠١,٢٠٩	مالكي البنك
٨٤,٤٧٣	(١٣٨,٢٣٣)	الحصص غير المسيطرة
٤,٦٤٤,٤٩٣	٢,٧٦٢,٩٧٦	إجمالي الدخل الشامل للسنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
١٠٩ التحليل حسب الفئة

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
		الموجودات التمويلية الإسلامية
٨,٨٠٠,٣٦٣	٨,٧٣٩,٠٧١	مرايجات سيارات
٢٧,١٧٤,٢٣٠	٤٩,٢٢٥,٧٦٤	مرايجات دولية - طويلة الأجل
٤,٤٤٨,٠٣٧	٦,٣٥٦,٢٤٥	مرايجات أخرى
٤٠,٤٢٢,٦٣٠	٦٤,٣٢١,٠٨٠	إجمالي المرايجات
		إيجارات
٥٢,٢٥٨,٦٩٩	٥٩,٦١٩,٨٦٢	إيجارة تمويل منزل
١٤,٣٥٨,١٩٨	٢٠,٧٦٩,٧٥٩	تمويل شخصي
١٨,٧٩٤,٨٥٦	٢٠,٦٩٤,٠٧٠	استصناع
١,٠٩٠,٣٣٠	٨٧٣,٥٨٢	بطاقات ائتمان إسلامية
١,٤٩١,٥٠٩	١,٩٥٤,٠٢٣	
١٢٨,٤١٦,٢٢٢	١٦٨,٢٣٢,٣٧٦	ناقصاً: الإيرادات المؤجلة
(٣,٧٢٦,٧٨٠)	(٣,٧٠٧,٦٧٩)	ناقصاً: عقود الاستصناع المتعلقة بمقاولين واستشاريين
(٦,٧٩٩)	(٦,٧٨٤)	إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
١٢٤,٦٨٢,٦٤٣	١٦٤,٥١٧,٩١٣	
		الموجودات الاستثمارية الإسلامية
٧,١١٤,٥٢٢	٦,٧١٠,٦١٩	مشاركات
١١,١٣٤,٤٥١	٩,٧٦٤,٩١٢	مضاربات
١٤,٠٦٢,٤٩٥	٢٤,٠٩٦,٤٣٥	وكالات
٣٢,٣١١,٤٦٨	٤٠,٥٧١,٩٦٦	إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية
١٥٦,٩٩٤,١١١	٢٠٥,٠٨٩,٨٧٩	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٦,٠٨٠,٦٨٣)	(٨,٤٠٠,٨٤٨)	ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
١٥٠,٩١٣,٤٢٨	١٩٦,٦٨٩,٠٣١	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي